الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

الموضوع

مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة حالة مجمع صيدال

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة

إعداد الطالب:
- شيخ عبد القادر

الأستاذة:
- أ.د زعرور نعيمة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
عزوز ميلود	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	رئيسا
زعرور نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مشرفا
تومي إبراهيم	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	مناقشا
جودي محمد رمزي	أستاذ التعليم العالي	جامعة بسكرة	مناقشا
عيساني عامر	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	مناقشا
حامدي محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	مناقشا

الموسم الجامعي: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم

أحمد الله على نعمته وفضله الكبير عليا أن أنار عقلي وسدد خطايا على طريق العلم وفضلني على كثير من عباده تفضيلا، فله الحمد حتى يرضى، وله الحمد إذا رضي، وله الحمد بعد الرضا.

وأدعوه كما دعاه سيد الخلق عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام

" اللهم علمني ما ينفعني ونفعني بما علمتني وزدني علما"

ويقول الإمام الشافعي

أخي لن تنال العلم إلا بستة سأنبئك عن تفاصيلها ببيان

ذكاء وحرص واجتهاد وبلغة وصحبة أستاذ وطول زمان

ويقول الشاعر

وكن رجلا إذا أتو بعده يقولون مر وهذا الأثر

وأنا أقول لم نخلق للبقاء فاصنع لروحك أثرا طيبا يبقى من بعدك

إهداء

إلى أمي وأبي أطال الله في عمرهما

إلى أخواتي: ابتسام، سهيلة، أمنية، نور

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، حيث تم التأكد من خلال دراسة نظرية اشتملت على المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها بالإضافة إلى القوائم المالية وجودتها، ودراسة ميدانية بمجمع صيدال بالجزائر العاصمة حيث قمنا بدراسة واقع التكاليف الاجتماعية في المجمع ثم محاولة دراستها وفقا لمجموعة من النماذج المقترحة والتي هي عبارة عن قوائم مالية معدلة بأثر اجتماعي (دراسة مقارنة)، كما قمنا بدراسة استطلاعية على محاسبي وإطارات المجمع للتأكد من مدى وعيهم بما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها داخل المجمع، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها أن المؤسسة واعية بما فيه الكفاية بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية إلا أن هناك العديد من المعيقات التي تحد من تطبيقها والإفصاح عنها كما يجب.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية إجتماعية، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، القوائم المالية، جودة القوائم المالية، قياس وإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.

Abstract:

Our study aims to know the extent to which social responsibility accounting contributes to improve the quality of the financial statements and their outputs in the economic institution. Where we studied the reality of social costs in the complex and then tried to study them according to a set of proposed models consisting of modified financial statements with a social impact (a comparative study). The study reached a number of results, the most important of which is that the institution under study is sufficiently aware of the accountability of social responsibility that there are many obstacles that limit its application and disclosure as it should.

Keywords: Social responsibility, social responsibility accounting, financial statements, quality of financial statements, measurement and disclosure of social costs.

إهداء	
ملخص	**I**
قائمة المحتويات	**I-IV**
قائمة الجداول	**V**
قائمة الأشكال البيانية	**VII**
قائمة الملاحق	**VIII**
مقدمة	**أ- ط**
الفصل الأول:الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها	**01-35**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية	**03**
المطلب الأول : مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**03**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية	**06**
المطلب الثالث: مبادئ ومكونات المسؤولية الاجتماعية	**12**
المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	**16**
المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**16**
المطلب الثاني: التطور التاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	**17**
المطلب الثالث: أهمية وأهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**19**
المبحث الثالث: التجارب والبرامج الدولية لدعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات	**21**
المطلب الأول: برنامج شهادة الايزو ISO2600 لتطبيق المسؤولية الاجتماعية	**21**
المطلب الثاني: دراسات عن المسؤولية الاجتماعية	**27**
المطلب الثالث: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**30**
خلاصة الفصل	**35**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية	**36-76**
تمهيد	**38**
المبحث الأول: القوائم المالية	**39**
المطلب الأول: ماهية القوائم المالية	**39**
المطلب الثاني: خصائص واستخدامات القوائم المالية	**43**
المطلب الثالث: الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية	**47**
المبحث الثاني: عرض لأنواع القوائم المالية	**49**
المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي(الميزانية)	**50**
المطلب الثاني: عرض قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)	**55**
المطلب الثالث: عرض جدول سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة	**59**

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية	**66**
المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية	**66**
المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية	**69**
المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية	**71**
خلاصة الفصل	**76**
الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الاجتماعية	**108-77**
تمهيد	**77**
المبحث الأول: القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية	**78**
المطلب الأول: طبيعة القياس في المحاسبة	**78**
المطلب الثاني: طرق قياس الأنشطة الاجتماعية	**82**
المبحث الثاني: الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية	**86**
المطلب الأول: نظرة حول الإفصاح المحاسبي	**88**
المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية	**91**
المطلب الثالث: طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية	**94**
المبحث الثالث: مناهج ونماذج القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف الاجتماعية	**96**
المطلب الأول: منهج قياس التكاليف الاجتماعية	**96**
المطلب الثاني: منهج الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية	**100**
المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية	**104**
خلاصة الفصل	**108**
الفصل الرابع: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال SAIDAL ودوره في تحسين قوائمها المالية	**156-110**
تمهيد	**110**
المبحث الأول: تقديم لمجمع صيدال SAIDAL	**111**
المطلب الأول: تطور التاريخي لمجمع صيدال	**111**
المطلب الثاني: مهام وأهداف مجمع صيدال	**113**
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	**115**
المبحث الثاني: تشخيص واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال	**121**
المطلب الأول: تحديد مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال SAIDAL	**121**
المطلب الثاني: التكاليف المالية لمكونات المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال	**126**
المطلب الثالث :عرض لمصادر البيانات المقدمة من طرف مجمع صيدال	**131**
المبحث الثالث: تطبيق نماذج مقرحة للقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية لقوائم مجمع صيدال	**136**
المطلب الأول: إعداد وعرض تقارير مالية واجتماعية مدمجة	**136**
المطلب الثاني: إعداد وعرض تقارير مالية واجتماعية منفصلة	**140**

المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية و القوائم المعدلة بالأثر الاجتماعي	**142**
المبحث الثالث : دراسة استطلاعية لموظفي المجمع	**145**
المطلب الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة	**145**
المطلب الثاني: تحليل أبعاد الدراسة	**147**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج	**142**
خلاصة الفصل	**156**
خاتمة	**158**
قائمة المراجع	**167**
ملاحق	**175**

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المراحل التاريخية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية	**10**
02	هيكل مواصفة الايزو ISO26000	**23**
03	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	**53**
04	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	**54**
05	الشكل القانوني لجدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	**56**
06	الشكل القانوني لجدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	**58**
07	الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة الطريقة المباشرة	**61**
08	الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة الطريقة غير المباشرة	**62**
09	الشكل القانوني لجدول تغيرات الأموال الخاصة	**64**
10	نموذج (Linouves)	**101**
11	قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية لشركة	**102**
12	تقرير وصفي عن البعد الاجتماعي	**102**
13	حساب الأرباح والخسائر المالية – الاجتماعية	**103**
14	نموذج (ABT) الميزانية المالية الاجتماعية	**104**
15	البطاقة الفنية الخاصة بمجمع صيدال	**118**
16	تطور الموارد البشرية لمجمع صيدال خلال الفترى2019-2020	**132**
17	تكاليف الإعانات والمساهمات الخيرية	**133**
18	توزيع العمال حسب فروع المجمع	**134**
19	الحد الأدنى لمتوسط الأجر الشهري لعام 2020/2019	**134**
20	مجموع أجور العمال بمجمع صيدال	**135**
21	إجمالي المنح السنوية لمجمع صيدال 2020/2019	**135**
22	إجمالي التكاليف المختلفة لمجمع صيدال 2020/2019	**135**
23	إجمالي التكاليف البيئية لمجمع صيدال 202/2019	**136**
24	تطور إحصائيات حوادث العمل	**136**

25	إجمالي منح المؤسسة لمجمع صيدال 2020/2019	**137**
25	الميزانية المالية للمؤسسة الخاصة بسنة (2019-2020)	**137**
27	جانب الخصوم لميزانية مجمع صيدال	**138**
28	الميزانية المختصرة لجانب للأصول	**140**
29	يوضح الميزانية المختصرة للخصوم	**140**
30	جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال	**140**
31	قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية في 2020/12/31	**142**
32	جدول حسابات النتائج المعدل بالتكاليف الاجتماعية	**144**
33	مجموع المساهمات المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لسنة 2020	**146**
34	مجموع المساهمات المسؤولية الإجتماعية تجاه المجتمع لسنة 2020	**147**
35	التكاليف الإجمالية للمساهمات الاجتماعية في المسؤولية الاجتماعية	**148**
36	صدق وثبات الدراسة	**149**
37	مقياس ليكارت الخماسي	**150**
38	مواصفات عينة الدراسة	**151**
39	اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول : محاسبة المسؤولية الاجتماعية	**152**
40	اتجاهات آراء أفراد العينة بعد الموثوقية	**153**
41	اتجاهات آراء أفراد العينة بعد الملائمة	**154**
42	اتجاهات آراء أفراد العينة بعد القابلية للمقارنة	**155**
43	اتجاهات آراء أفراد العينة بعد القابلية للفهم	**155**
44	نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية	**156**
45	نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية	**157**
46	نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد الموثوقية	**158**
47	نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد الملائمة	**158**
48	نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد القابلية للمقارنة	**159**
49	نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد القابلية للفهم	**160**

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أبعاد المسؤولية الاجتماعية	**14**
02	مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	**18**
03	الجهات المستفيدة من القوائم المالية	**47**
04	نظام المعلومات المحاسبية	**68**
05	معايير جودة القوائم المالية	**74**
06	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	**121**

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جانب الأصول لميزانية 2018	**176**
02	جانب الخصوم لميزانية 2018	**177**
03	حساب النتائج 2018	**178**
04	جانب الأصول لميزانية 2019	**179**
05	جانب الخصوم لميزانية 2019	**180**
06	حساب النتائج 2019	**181**
07	جانب الأصول لميزانية 2020	**182**
08	جانب الخصوم لميزانية 2020	**183**
09	حساب النتائج 2020	**184**
10	تقسيم القوى العاملة وفق المجموعة الاجتماعية المهنية	**185**
11	تقرير النشاطات التدريبية	**186**
12	خطط التنمية الاجتماعية	**187**
13	مخطط التعليم وتقييم النوعية	**188**
14	تقرير الشؤون التنظيمية	**189**
15	مخطط تكاليف التسويق	**190**
16	تقرير الصحة والسلامة البيئية	**191**
17	وثيقة مصادقة مجلس الإدارة	**192**
18	نموذج استمارة الاستبيان	**197**
19	قائمة المحكمين	**201**

مقدمة

شهد العالم تطور كبيراً في مجال المحاسبة أدى إلى ظهور العديد من المستجدات، ويرجع ذلك لعدم توفر بيئة ملائمة وداعمة لهذه التطورات مما أدى إلى نشأة مشاكل محاسبية معاصرة، ومن بين هذه المشاكل محاسبة المسؤولية الاجتماعية التي لا تزال إلى يومنا هذا تشكل خلافاً كبيراً في مجال المحاسبة والذي أدى إلى ظهور رأيين، منهم من يرى أن المؤسسة لها حرية الإختيار فى تبني المسؤولية الاجتماعية من عدمه، في حين يرى البعض أنها أمر إلزامي على المؤسسة و لابد من تطبيقها بشكل جبري، من خلال وضع قوانين وتشريعات إجتماعية وضريبية تساهم في تغيير المجتمع من جهة وتغير فكر المؤسسات من جهة أخرى وتفتحه على مبدأ المساهمة فى رفاهية المجتمع، ومساعدة الدولة في العديد من مسؤولياتها وتحملها جزء من الجانب الاجتماعي بمختلف أبعاده " القانوني، الاجتماعي، البيئي"، إذ تعتبر محاسبة المسؤولية الإجتماعية بمثابة تحفيز للمؤسسات فهي تساهم بشكل كبير في تطوير الإنتاجية والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة سواء مادية كانت أو بشرية والتي تعتبر مدخلا أساسيا في نشاط المؤسسة وأي هدر أو سوء إستغلال سيؤثر بشكل رئيسي في نشاط المؤسسة قبل التأثير على المجتمع وأطرافه الأخرى، ويمكن القول أن محاسبة المسؤولية الإجتماعية أصبحت في وقتنا الحالي مطلبا حتميا ومنشودا من طرف مستخدمين القوائم المالية، بالرغم من كل هذا الى أنها لا تحظى بالقبول من قبل بعض المؤسسات التى ترفض إعداد قوائم ذات أثر اجتماعي بل تكتفي بالإفصاح عنها ضمن تقارير وصفية فقط.

إشكـــالية الـــدراســـة:

سعت بعض المؤسسات الاقتصادية إلى تبني محاسبة المسؤولية الإجتماعية من أجل تحسين صورتها لدى المجتمع وتحقيق أهدافها المالية، من خلال وضع وتنفيذ برامج محاسبية للمسؤولية الإجتماعية بما يضبط التكاليف المترتبة عن الأثار السلبية الناتجة عن ممارسة أنشطتها المختلفة التي يتحملها المجتمع، وهذا ماقد يساهم فى تحسين جودة القوائم المالية، من هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

- **ما مـــــدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية ؟**

لغرض الإجابة على الإشكالية تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- هل تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية ؟
- كيف يتم القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف الاجتماعية؟
- كيف يساهم تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية؟
- هل مجمع صيدال يتبنى محاسبة المسؤولية الاجتماعية للإفصاح عن قوائمه المالية؟

فـــــرضيات الـــــدراســـة:

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).
- يعتبر القياس والإفصاح عن التكاليف الإجتماعية من الأساليب المحاسبية التى تساهم فى تحسين جودة القوائم المالية.
- تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في تشخيص وتقييم الأداء الإجتماعي للمؤسسة.
- يستخدم مجمع صيدال SAIDAL – الجزائر– محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الإفصاح عن قوائمه المالية.

أسبـــــاب اختيـــــار المـــــوضوع:

إن اختيار هذا الموضوع يعود لعدة أسباب منها:

- الرغبة في البحث في موضوع المسؤولية الاجتماعية.
- محاولة إثراء الجانب المحاسبي بالمواضيع الإجتماعية.
- موضوع ضمن التخصص.
- الرغبة في التعرف على واقع تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.
- الرغبة في معرفة مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية.
- قلة الدراسات والأبحاث المحلية في مجال المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها.

أهميـــــــة الـــــدراســـة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع باعتباره موضوع معاصر ضمن المشاكل المحاسبية المعاصرة التي لقيت اهتمام كبير من قبل الباحثين، كما أنه يعتبر نظام فعال في تقييم الأداء الاجتماعي وتطبيق القياس والإفصاح المحاسبي لتحسين مخرجات النظام المحاسبي المالي (القوائم المالية).

أهداف الـــــدراســـــة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق العديد من الأهداف أهمها:

- إبراز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودوره في تقييم الأداء الاجتماعي.
- إبراز بعض نماذج القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.

- محاولة تقييم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية ودورها في تحسين القوائم المالية
- إبراز أهمية تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

حدود الدراســــــــة:

من اجل الإجابة عن إشكالية الدراسة كانت حدودها كما يلي.

- **الحدود المكانية:** اختصر المجال المكاني للقيام بالدراسة والإجابة عن إشكالية الدراسة التطبيقية على مجمع صيدال SAIDAL بالجزائر العاصمة والتي تم عرضها بشكل مفصل في الفصل الرابع.
- **الحدود الزمنية:** إمتدت الفترة الزمنية من سنة 2019 إلى غاية 2021.
- **الحدود البشرية:** اقتصر توزيع الاستمارة على عينة من محاسبي المجمع التي بلغ عددها 36 مفردة.

منهج الدراســــــــة:

للإلمام بموضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي للتمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية من خلال جمع المعلومات التي كتبت حول الموضوع من خلال مراجع متنوعة ومختلفة كتب، مقالات، مداخلات، مواقع... الخ، أما في ما يخص الجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة (الميداني) الذي يمكن من التعمق وفهم جميع البيانات والمعلومات وتلخيص الحقائق الماضية والحاضرة المتعلقة بالموضوع وواقعه في المؤسسة محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على المصادر والوثائق المقدمة من طرف المجمع محل الدراسة، بالإضافة الى توزيع استمارة تتضمن مجموعة من العبارات التي تلم وتخدم الموضوع وتوزيعها على عينة من محاسبي مجمع صيدال وتحليلها ببرنامج SPSS V23 .

الـــدراسات الســـــــابقة:

هناك بعض الدراسات تطرقت إلى هذا الموضوع من بينها:

- **الدراسات باللغة العربية:**

✓ **دراسة ماهر موسى درغان (2009) : بعنوان مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية،غزة:** هدفت هذه الدراسة إلى ابراز مدى توفر مقومات وركائز تطبيق مايعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، وكذا التعرف على مدى استيعاب شركات المساهمة العامة المدرجة في سوق الأوراق المالية لمفاهيم المسؤولية الاجتماعية، كما تطرق إلى تساؤلات المفكرين والباحثين والمعيقات التي تواجههم في كيفية قياس الأداء الاجتماعي للشركات من تكاليف ومنافع وأنشطة، حيث قام بالدراسة التطبيقية في عدة شركات مساهمة في سوق المالية فلسطين للأوراق المالية ليتوصل قي نهاية هذه

الدراسة إلى العديد من النتائج التي كان لها دور كبير في الإجابة على فرضيات الدراسة وهي أن شركات المساهمة العامة بمختلف القطاعات التي تنشط فيه لديهم وعي تام وإدراك وتأكيد واضح لمفهوم المسؤولية الاجتماعية بمفهومها الواسع.

- ✓ **دراسة نوفان حامد محمد العليمات (2010):** بعنوان " **القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية، أطروحة دكتوراه، جامعة دمشق:** هدف الباحث في هذه الأطروحة إلى دراسة مدى إمكانية استخدام القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الأنشطة الاجتماعية في القوائم المالية وذلك في شركة مصفاة البترول الأردنية المساهمة العامة المحدودة، بالإضافة إلى ذلك ركز على بيان مدى أهمية استخدام القياس المحاسبي ومدى توفيره على إمكانية الإفصاح عن تلك الأنشطة في القوائم المالية، ليختمها بمجموعة من النتائج الجوهرية والتي كان من أبرزها أن عملية القياس والإفصاح لتكاليف الأنشطة الاجتماعية في شركة مصفاة البترول الأردنية وذلك بإتباع طرق القياس المباشرة وغير المباشرة لها دور فعال في زيادة نجاعة القوائم المالية الختامية.
- ✓ **دراسة خديجة بلحياني (2019): بعنوان" واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية – دراسة حالة شركة قطر غاز – مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1:** هدفت هذه الدراسة إلى تقصي واقع الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قطاع النفطي ممثلا في شركة قطر غاز وذلك من خلال ضبط مفهومها والتعرف على مختلف الجوانب المتعلقة بها لكونها أحد أهم مجالات أنشطتها، إذ أنها الجسر الذي تؤدي من خلاله واجبها نحو المجتمع للشركة في مكافحة الفقر وتوزيع الثروة والإسهام في نشر العدالة. وتوصلت الدراسة إلى أن شركة قطر غاز تولي اهتماما معتبرا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية وتضمن كل نشاطاتها عن المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية مدمجة مع التقارير المالية، وكذا في التقارير الاجتماعية كركيزة إستراتيجية داخل المؤسسة.
- ✓ **دراسة العرابي حمزة (2017): بعنوان الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بين النظرية والتطبيق– عرض حالة شركة Ooredoo– مجلة معارف، العدد 23:** هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية وواقع الإفصاح عنها بين الجانب النظري والتطبيقي وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج الوصفي التحليلي وعرض حالة شركة اتصالات عالمية رائدة هي شركة ooredoo، واختتمها بمجموعة من النتائج أهمها أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تستخدم في قياس الأداء الاجتماعي وأنه من الضروري الإفصاح عنها في التقارير المالية، كما قدمت الدراسة بعض

الاقتراحات أبرزها ضرورة اهتمام المؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية وزيادة الإفصاح عنها ضمن القوائم المالية لتحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات.

- **الدراسات باللغة الأجنبية:**

✓ Sajad Gholami et d'autres, responsabilité sociale : de la théorie à la pratique, Journal of Basic and Recherche Scientifique Appliquée Université, lusse 02 Volume 10, 2012:

✓ هدفت هذه الدراسة الى معرفة الجانب النظري للمسؤولية الاجتماعية للمنضمات باعتبارها من أهم المواضيع الفلسفية للمؤسسات الاقتصادية، والتطرق الى ابرز سلوكيات المسؤولين والمدراء والتي من شأنها تعزيز سلوكيات المسؤولية الاجتماعية ومدى ارتباطهم بأخلاق المهنة في الدول المتقدمة، استخدمت في ذلك المنهج الوصفي لجمع البيانات وتحليلها، لتتوصل إلى العديد من النتائج أبرزها: إهمال الجانب الاجتماعي في المنضمات يمكن له أن يخلق مشاكل للمنظمات، بالإضافة إلى زيادة التوقعات الاجتماعية للمنظمات والمجتمعات، مثل قضايا البيئة، والمرأة، والأطفال، والأقليات، والمعوقين، والمساواة، تخفيض التوظيف والذي يعتبر أكثر حساسية حيث أن المنظمات التي تتجاهل هذه الحقوق والأخلاق في التعامل مع أصحاب المصلحة الخارجيين يمكن أن يسبب مشاكل للمنظمة والتنظيم والعمل، والربح، وبالتالي تؤثر على نجاح المنظمة.

✓ Saheed Zakaree et Mohammed Nma Ahmed, Corporate Social Responsabilité Disclosure and Financial Performance of Listed Manufacturing Firms in Nigeria, Journal de recherche de la finance et de la comptabilité, volume07, No.4, 2016:

✓ تهدف هذه الدراسة إلى تبيان تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSRD) على الأداء المالي، وذلك من خلال التطرق إلى الأساس المنطقي للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث توصل الباحث إلى العديد من النتائج أبرزها:

✓ أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة التي تم تطبيق الدراسة عليها حول الأهمية البالغة التي يلعبها الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية والتي من شأنها مساعدة مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ القرارات بالإضافة إلى تحسين صورة المؤسسة في المجتمع الذي تنشط فيه، كما توصل إلى أن الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية من له تأثير كبير وايجابي على ربحية السهم كلما ارتفع مستوى الإفصاح ارتفع مستوى الأرباح.

- ✓ Andreas Tan et d'autres Déterminantes de la divulgation de la responsabilisa social corporative y Réaction Del inverser, Journal of economics et financail, lssues 6 volume 4 2016:

- ✓ تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تأثير حجم الشركة والتعرض لوسائل الإعلام وحساسية الصناعة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، حيث تطرق الباحث إلى أهم البرامج التي استخدمها المستثمرون في الآونة الأخيرة التي تدعي إلى تطبيق المسؤولية الاجتماعية ومدى التزامهم بتطبيقها، ليتوصل في النهاية إلى العديد من النتائج من بينها الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات له تأثير كبير على رد فعل المستثمرين، فإن حجم المؤسسة ليس من العوامل التي ينبغي للمستثمرين النظر لها في اتخاذ فرار الاستثمار فقد أوجد الباحث أن الكشف عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يتوسط في العلاقة بين حجم المؤسسة ورد فعل المستثمرين.

- ✓ Uwuigbe, Olubukunola et d'autres, Divulgations Responsabilité sociale par Entreprises respectueuses de l'environnement: une étude sélectionnée entreprises au nigeria, Journal européenne des affaires et de la gestion, volume13, No.09, 2011:

- ✓ هدف الباحث أساسا في هذه الدراسة لإبراز العلاقة بين الرؤية البيئية للمؤسسات ومستوبات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات بين المؤسسات المدرجة في نيجيريا، السمة أو الوكيل المستخدم المكلف، والمقياس المستخدم لرؤية البيئية في هذه الدراسة هو الحجم ويتم قياسه من خلال إجمالي الأصول المختارة المؤسسات، ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم دراسة 30 مؤسسة مختارة في البورصة النيجيرية كما تم استخدام سوق الصرف أيضًا حيث طورت الدراسة بشكل نقدي واستخدمت مؤشر إفصاح للقياس مدى إفصاح المؤسسات عن المسؤولية الاجتماعية للشركات في تقاريرها السنوية للفترة 2006–2010 حيث تم استخدام تحليل الانحدار البسيط لاختبار مقترحات البحث في هذا دراسة، وتوصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

- ✓ لاحظت الدراسة أن هناك ارتباطًا معنويًا بين بيئة الشركات الرؤية ومستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المدرجة في نيجيريا، كما كشفت النتائج كذلك أن الشركات المرئية بيئيًا تكشف عن المزيد من المعلومات البيئية في تقاريرهم السنوية من أجل إضفاء الشرعية على عملياتهم وتجنب التكاليف السياسية المترتبة على الجمهور التدقيق.

ما ميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: هدفت الدراسات السابقة إلى إبراز دور محاسبة المسؤولية الإجتماعية في المؤسسات الاقتصادية والسلوكيات الأساسية التي لها علاقة بالأداء الاجتماعي من خلال

سرد المفاهيم النظرية في الجانب النظري، والتعليق على الواقع الاجتماعي في المؤسسة محل الدراسة، بينما إستهدفت هذه الدراسة التركيز على المساهمة التي تظيفها محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين مخرجات النظام المحاسبي و القياس والإفصاح الاجتماعي، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية التي اشتملت على الواقع الاجتماعي في المؤسسة و دراسة استطلاعية لمعرفة مدى وعي إطارات المجمع بما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.

هيكـل الـــــــدراسة:

لمعالجة الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة تم تقسيم الموضوع إلى أربعة فصول منها ثلاث فصول نظرية في حين خصص الفصل الرابع للدراسة التطبيقية وكان الهيكل كما يلي:

مقدمة: تعرض مدخل للموضوع وطرح الإشكالية والتساؤولات الفرعية والفرضيات وأهمية وأهداف الموضوع ودوافع اختيار الموضوع وبعض الدرسات السابقة.

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها: تم التطرق فيه إلى مدخل عام للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها وكل الجوانب النظرية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية (ماهية، تطور تاريخي، أبعاد ومبادئ وأهم البرامج والتجارب التي تدعم تبني المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية) بالإضافة الى المجالات والإتجاهات الحديثة للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

الفصل الثاني بعنوان الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية: والذي فيه تم تحديد مفاهيم القوائم المالية وعرضها بالتفصيل للتفريق بينها وبين التقارير المالية وأهم الإعتبارات التي يقوم عنها إعداد وعرض هذه القوائم، بالاضافة الى ذلك أشرنا إلى المعلومات المحاسبية بالتفصيل والخصائص النوعية التي تزيد من جودة هذه القوائم.

الفصل الثالث بعنوان القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الاجتماعية: حيث خصصنا هذا الفصل للقياس والإفصاح المحاسبي من منظور إجتماعي، إذ قمنا بالتحدث عن القياس الإجتماعي وطرقة وكيفية الافصاح عن التكاليف الاجتماعية ضمن القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، كما تم عرض العديد من النماذج المقترحة كمحاولة لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الاقتصادية.

الفصل الرابع بعنوان مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية لمجمع صيدال: الذي تم فيه التعريف بمجمع صيدال وأهم المديرية والفروع التابعة للمجمع عبر التراب الوطني، ثم عرض تفصيلي لواقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالمجمع، ومحاولة تطبيق نماذج مقترحة و معدلة بالأثر الاجتماعي بالمؤسسة محل الدراسة، والقيام بدراسة استطلاعية للإلمام أكثر بالجانب التطبيقي للدراسة.

الفصل الأول:الإطار النظري للمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها

تمهيد:

أصبحت المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة محل اهتمام العديد من المؤسسات والباحثين والمهنيين، حيث أننا نجد فضاء واسع للدراسات والأبحاث الحديثة سواء من قبل التنظيمات الدولية أو مراكز البحث العلمي أو المؤتمرات والندوات، ولقد تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات الاقتصادية خاصة بعد ما أصبحت تهدف إلى تحقيق مصالح المجتمع الذي تنشط فيه قبل مصالحها الشخصية، باعتباره سبب وجودها ولو لا المجتمع لما كانت هي.

في هذا الفصل سيتم التطرق إلى مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالمسؤولية، حيث خصص المبحث الأول لماهية المسؤولية الاجتماعية، والمبحث الثاني لتعريف بماهية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، والمبحث الثالث فقد أبرز بعض التجارب والبرامج الدولية لدعم المسؤولية الاجتماعية.

المبحث الأول: ماهية المسؤولية الاجتماعية

تزايد الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة وذلك لوعي المؤسسة بضرورة حماية المجتمع التى تعمل فيه والموارد البشرية التى تعد الركيزة الأساسية التى تساهم فى إستمرارية المؤسسة وبقائها

المطلب الأول: مفهوم المسؤولية الاجتماعية

من الصعب إعطاء مفهوم متفق عليه حول ما يسمى بالمسؤولية الاجتماعية ويفي بجميع المضامين المتعلقة بها، ويزداد هذا التعقيد والصعوبة كلما زاد الاهتمام والبحث، وبالرغم من كل هذه التعقيدات سنعرض العديد من التعريفات التي تختلف باختلاف الباحثين والمفكرين ووجهات النظر والتي تصب في مجملها لمعنى واحد وشامل، وفيما يلي سنعرض مجموعة من التعاريف للهيئات الدولية والمفكرين والباحثين التي سنحاول من خلالها إعطاء نظرة شاملة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية.

قبل عرض مفهوم المسؤولية الاجتماعية من قبل الهيئات الدولية والمفكرين والباحثين، نعرج قليلا لمفهوم المسؤولية الاجتماعية لمعناها اللغوي والعلمي **(هادي و الشمري، 2015/2014، صفحة 25)** :

1- **التعريف اللغوي:** اشتقت كلمة المسؤولية من الفعل الثلاثي سال، كما ورد اسم المفعول منسوب إليه مأخوذ من سأل يسأل مسؤولا واسم الفاعل سأل سائل، واسم المفعول مسؤول، وفعل الأمر سل.

2- **التعريف العلمي:** علماء الاجتماع يميزون بين عدة أشكال من المسؤولية منها المسؤولية المدنية، والمسؤولية التعاقدية، والمسؤولية الأخلاقية، والمسؤولية الأمنية، والمسؤولية الاجتماعية والتي سنقف عندها في هذا الفصل لتعريف العلاقة بينها وبين المؤسسة.

أولا: تعريف الهيئات الدولية

تعريف الاتحاد الأوروبي للمسؤولية الاجتماعية:

الفكرة التي من خلالها تدمج المؤسسات الاعتبارات الاجتماعية والبيئية من العمليات الاقتصادية والتفاعل مع أصحاب المصالح على الأساس التطوعي، في حين خالف البنك الدولي وجهة النظر من الأساس التطوعي للمسؤولية الاجتماعية ويرى: بأنها التزام أصحاب الإعمال التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال العمل مع العاملين وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى المعيشة بطريقة تخدم التجارة والتنمية في أن واحد **(عايد، 2015، صفحة 10)**.

تعريف مجلس الأعمال العالمي لتنمية المستدامة: تفي إدارة المؤسسة بأسلوب يتلاءم مع أو يفوق تطلعات المجتمع من أي مؤسسة فيما يتعلق بسلوكها الأخلاقي والقانوني والتجاري، ويقول **دافت:** أن المؤسسة الاجتماعية هي واجب إدارة المؤسسة الأساسي في اتخاذ القرارات المهمة والأعمال المؤدية إلى تحقيق رفاهية

المجتمع ومن هذا المنطلق نتوصل إلى جوهرها أن المؤسسة الاجتماعية هي واجب والتزام من جانب المؤسسات اتجاه المجتمع المحلي، مع الأخذ بعين الاعتبار مدى توقعات المجتمع من هذه المؤسسات. **(جراد و ابو الحمام، 2013، صفحة 30)**

تعريف جمعية الإداريين الأمريكيين: المسؤولية الاجتماعية هي استجابة المؤسسات إلى التغيير في توقعات المستهلكين والاهتمام العام بالمجتمع والاستمرار بانجاز المساهمات الفردية للأنشطة التجارية الهادفة إلى خلق الثروة الاقتصادية **(الصريفي، 2007، صفحة 15)**.

تعريف المعهد العالي للفكر الإسلامي: المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسة بعمل إصلاحات عند ممارسة نشاطاتها إتجاه مختلف الأطراف التي لها علاقة بنتيجة وتكاليف المؤسسة، في ضوء مبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف خدمة المجتمع الإسلامي، مع مراعاة عناصر المرونة والاستطاعة والشمولية والعدالة **(الحموري و المعطاية، 2015، صفحة 17)**.

تعريف المرصد الفرنسي: المسؤولية الاجتماعية هي تجنيد كل طاقات المؤسسة كي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية المستدامة، ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متلائمة مع أهداف التنمية المستدامة.

تعريف معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: المسؤولية الاجتماعية هي السلوك الأخلاقي لمؤسسة ما إتجاه المجتمع لتحقيق تنمية ذات اعتبارات أخلاقية واجتماعية وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية تعتمد على المبادرات الحسنة من المؤسسات دون وجود إجراءات ملزمة قانونا وبذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال التعليم والإقناع. **(بن عياش، 2018، صفحة 42)**.

ثانيا: تعريف المفكرين والباحثين

تعريف Hohmer: إلى أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا التزام على المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمة ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها.

بينما أشار Piter Durker: أنها التزام المؤسسة اتجاه المجتمع الذي تعمل فيه **(شيخ و اخرون، 2019، صفحة 85)**.

تعريف Davis and R.blomtrom: بأنها مسؤولية صانعي القرار باتخاذ الإجراءات التي تلبي مصالحهم الخاصة وتعتني أيضا بحماية وتعزيز ثروة المجتمع.

تعريف Jery and Kotler: اللذان عرفا المسؤولية الاجتماعية في كتابهما **Corporatsocail responsibility** بأنها التزام بتحسين رفاهية المجتمع من خلال ممارسة أعمال اختيارية تقديرية ومساهمات بالموارد المؤسسين كما أن ملائمة المسائل الاجتماعية ليس محدد فقط بمنتجات المؤسسة وجهودها الترويجية والسياسات التسعيرة والتوزيع فيها وإنما أيضا بفلسفتها لمسؤوليتها الاجتماعية **(حديد و حجازي، 2018، صفحة 90).**

تعريف خضر: المسؤولية الاجتماعية عملية تحقيق التوازن بين أطراف متعددة لها مصالح مشتركة أو متقاطعة وهم الشركاء أو أصحاب الأسهم، والمجتمع المحلي المحيط، المستهلكين لخدمات ومنتجات المؤسسة وجماعة العاملون في المؤسسة.

تعريف البكري: عرفها بأنها عبارة عن مجموعة من القرارات والأفعال التي تتخذها المؤسسة للوصول إلى تحقيق الأهداف المرغوبة فيها والقيم السائدة في المجتمع التي تمثل في نهاية الأمر جزءا من المنافع الاقتصادية المباشرة لإدارة المنصة الساعية إلى تحقيقها بوصفها جزاءا من استراتيجياتها.

وقدم الغالبي والعامري تعريف إجرائيا للمسؤولية الاجتماعية مفاده أن المسؤولية الاجتماعية ما هي إلا واجب والتزام من جانب المؤسسات اتجاه المجتمع بشرائحه المختلفة آخذة بالاعتبار التوقعات بعيدة المدى لهذه الشرائح ومجسدو إياها بصور عديدة يغلب عليها طابع الاهتمام المنصوص عليها قانونا **(جراد و ابو الحمام، 2013، صفحة 30).**

كما يرى البعض أنها نظام فعال لإنتاج المعلومات يعمل على الحد من استنزاف الموارد المتاحة الناتجة عن نشاط المؤسسات وحمايتها وإيصال هذه المعلومات للأطراف ذات علاقة **(Bernard, 2004, p. 71).**

من خلال التعاريف السابقة نجد أنها تطوي في جوهرها ثلاث حقائق جوهرية رئيسية وتتمثل في: **(باشا، 2016/2017، صفحة 89)**

1- الحقيقة المعنوية:

تهتم بالقيم الاجتماعية التي تؤثر في النشاطات الداخلية للمؤسسة وبالتالي فإن قواعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية يركز على العلاقة بين المؤسسات وقيم المجتمع الذي تتعامل معه المؤسسة ولاسيما مجتمع المؤسسة.

2- **الحقيقة الاقتصادية:**

تصف المسؤولية الاجتماعية بأنها إحدى الوسائل المهمة التي تحقق المنفعة الذاتية للإعمال، لأنها تساهم في اكتساب القيمة المضافة من خلال مساعدة المؤسسة على استيعاب حاجات وإسهامات الجماعات المختلفة من

أصحاب المصالح للاحتفاظ بالشرعية الاجتماعية وتعظيم النواتج المالية على المدى البعيد، وتساعد المؤسسة أيضا على الاحتفاظ بالعلاقة المتوازنة بين أعمال المؤسسة وقيم المجتمع في ضل ظروف التغيير المستمر الذي تتعرض له.

3- الحقيقة العقلانية والشرعية:

تهتم بالشرعية التي يمنحها المجتمع للمؤسسة، من خلال قواعد المجتمع التي تؤثر في الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة وجهودها في الالتزام بالتوقعات الاجتماعية ومن هذه القواعد (قوانين المخرجات الاجتماعية، الغرامات، المقاطعة الاجتماعية، العقاب الاجتماعي).

من التعاريف السابقة للهيئات الدولية والمفكرين والباحثين الملاحظ إن جلها تصب في إطار مفاهيمي واحد، أي دفع المؤسسات لتبني المسؤولية الاجتماعية بما تخدم أهدافها وأهداف المجتمع وأصحاب المصالح.

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمسؤولية الاجتماعية

الحقيقة المتعارف عليها بين الجميع هو أن المؤسسات هدفها الربح وخدمة مصالحها الشخصية وليست بمؤسسات خيرية تهتم بالمجتمع، لكن في الوقت الراهن أصبح ملزما عليها الاهتمام بالمجتمع المتواجدة فيها وذلك راجع إلى انه أصبح تقييمها لا يعتمد على مكاسبها وأرباحها فحسب بل يأخذ بالحسبان سمعتها ومدى مساهمتها في المجتمع، ومن ابرز ما جاء في هذا مقولة " أنا ألوث إذا أنا أدفع" ويقصد بهذا أن المؤسسة تأثر وتتأثر بالمحيط المتواجدة فيه.

أولا: العوامل والظروف التي هيئت لنشأة المسؤولية الاجتماعية

قبل منتصف القرن الماضي ظهرت بوادر نمو المسؤولية الاجتماعية الشاملة في الإطار الأكاديمي إذ استعمل Theodore Krebs البروفيسور في مدرسة Stand Ford التجارية مصطلح **التدقيق الاجتماعي Social oudit** لأول مرة فيما يتعلق بالمؤسسات التي تعتمد تقارير وتقدمها عن مسؤوليتها الاجتماعية وتجلت التطورات الحديثة للمسؤولية الاجتماعية صعودا من عام 1953، فقد أشار Howard Bower في كتابه "**المسؤولية الاجتماعية للأعمال**" إلى المسؤولية الاجتماعية بأنها التزام رجال الأعمال في سياستهم وقراراتهم واستراتيجياتهم بالقيم الاجتماعية ونشرت جمعية التنمية الاقتصادية كتابا يوضح العلاقة بين الأعمال والمجتمع وصنفها(بالعقد الاجتماعي بين هاتين المجموعتين) ويتضمن العقد التزام رجال الأعمال بتوفير السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع وركز على البعد الاقتصادي للمسؤولية الاجتماعية، وشهدت عقود الستينات والسبعينات والثمانينات من القرن العشرين أحداثا مهمة كان لها الأثر البالغ تنامي دور المسؤولية الاجتماعية وزيادة

مطالبة المجتمع وأصحاب المصالح في المؤسسات بإبراز المسؤولية الاجتماعية في نشاطها وممارساتها **(سناء سعيد و البراي، 2010، صفحة 205).**

ثانيا: المراحل التاريخية لتطور المسؤولية الاجتماعية

فيما يلي عرض لأهم الحقب التاريخية التي توضح نشأة المسؤولية الاجتماعية منذ الثورة الصناعية إلى يومنا هذا **(الغالي و العماري، 2005، الصفحات 55-60).**

1- **الثورة الصناعية:**

ساعدت الثورة الصناعية على إحداث بداية لتكريس الجهود على تحسين أداء المؤسسات واهتمام بالعاملين والمجتمع بعد أن كان الملاك هم المستفيدين بالدرجة الأولى، حيث كان في هذه المرحلة استغلال رهيب لجهود العاملين والموارد البشرية بصفة عامة، من استغلال للأطفال، نساء، في ظروف قاسية لساعات عمل طويلة وبمقابل ضئيل.

كما أن الثورة الصناعية وفي بداياتها لم تعطي اهتمام للتلوث البيئي بسبب وفرة المياه والمساحات الشاسعة، حيث كان أكبر همها تحسين الإنتاجية بشتى الطرق دون مراعاة الجانب الإنساني للعمال والمجتمع، لذا وجب الحث عن وعي المؤسسات أنا ذاك، فقد تم حصره في تحسين الأجور للعاملين مقابل بذل جهود كبيرة لتحقيق إنتاج أكبر.

2- **العلاقات الإنسانية وتجارب مورثون:**

في هذه المرحلة تزايد استغلال العاملين وإصابات العمل الكثيرة والوفيات، ترتب عنها كذلك تشغيل القُصر والنساء في ظروف غير ملائمة، وهذا ما أبرز الاهتمام بإعادة النظر في ظروف العمل وكان من نواتج هذا الاهتمام تجارب مصانع مورثون الشهيرة والتي تعد محاولة لدراسة تأثير اهتمام بالعاملين وبظروف العمل على الإنتاج والإنتاجية، حيث اعتبر هذا نقلة نوعية في تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية حيث أصبح الاهتمام بالمستفيد الأول والأقرب للمالكين وهم العاملين، وفي نفس السياق تسابقت الكثير من المؤسسات السائدة في نفس الفترة لمحاولة إجراء دراسات متشابهة وبدأت اهتمامها بالعناصر المادية للعمل من أجل توفير ظروف عمل مادية أفضل للعاملين وبالتالي زيادة الأرباح للملاك.

3- **مرحلة ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المؤسسات:**

استخدمت خطوط الإنتاج في بداية ظهورها عددا كبيرا من صغار السن وذلك لسهولة أداء العمل، حيث يخصص للعامل دخل بسيط من أجل العمل ولا يحتاج إلى تدريب طويل لكي يتقنه، وهذا يعني عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الصناعية فضلا عن بداية حصول تلوث الجو نتيجة الأعداد الكثيرة من

السيارات التي بدأت تجوب شوارع المدن خصوصا وأن نوعية الوقود المستخدم كانت منخفضة الجودة والغازات المنبعثة من احتراقها تحمل الكثير من الملوثات للجو، كذلك لا تنسى بداية الاستنزاف الموسع للمواد الطبيعية كالغازات وغيرها **(الغالي و العماري، 2005، الصفحات 55-60)**..

4- تأثير الأفكار الاشتراكية:

تعد الأفكار الاشتراكية والشيوعية من العلامات البارزة التي دفعت المؤسسات في الغرب إلى تبني الكثير من عناصر المسؤولية الاجتماعية التي تخص المستفيدين باختلاف أنواعهم، بالنسبة للعاملين وما يتعلق بظروف العمل والتقاعد والضمان الاجتماعي وإصابات العمل والاستقرار الوظيفي، التى كانت من ابرز المطالب التي ينادي بها العاملون في الغرب وإذ كان هناك منها مإعتمدته بعض المؤسسات الأمريكية قبل ظهور الأفكار الاشتراكية والشيوعية.

إن التطور الأهم في هذه المرحلة يتجلى في كون الأفكار الاشتراكية ما هي إلا تحدي للمشاريع الخاصة بضرورة تحمل المسؤولية إتجاه أطراف أخرى والمالكين.

5- مرحلة الكساد الاقتصادي الكبير والنظرية الكنزية:

إن إهمال إدارات المؤسسات لبعض مسؤولياتها إتجاه أطراف متعددة من المستفيدين جعلها في تضاد مع مصالح هؤلاء بحيث أن هدفها كان تسويق أكبر كمية من المنتجات دون الآخذ بعين الاعتبار المستهلك ومصالحه المتعددة يمكن القول إن حصول أزمة الكساد العالمي وانهيار أكبر المؤسسات وتسريح ألاف العمال والذين وجدوا أنفسهم بدون دخل يعيشون منه بالإضافة إلى دعوة كينز ونظريته الشهيرة بوجوب تدخل الدولة لإعادة التوازن الاقتصادي فضلا عن تأثير الأفكار الاشتراكية التي بدأت تنتشر ويطلع عليها الناس بشكل واسع كل هذا أدى إلى بناء أرضية خصبة لتوجهات الأولى لتأصيل أفكار وتحديد عناصر المسؤولية الاجتماعي.

6- مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي:

اعتبرت هذه المرحلة من المراحل الحاسمة في انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورته الحديثة، فقد تخلصت الكثير من الدول من الحكم الديناميكي والفاشي وسقطت الكثير من الأنظمة العسكرية واستبدلت بنظم ديمقراطية تؤمن بالمشاركة السياسية، حيث هذه الأحداث انعكست بشكل كبير على المؤسسات في العالم ككل، فالمشاركة في اتخاذ القرار وتحديد حد ادني للأجور وإشراك العاملين بالإدارة ونظم التامين الاجتماعي والصحي وقوانين المعالجة لحوادث العمل وظهور جمعيات حماية المستهلك، كل هذا يعتبر نقلة نوعية حقيقية في تبني المسؤولية الاجتماعية من قبل المؤسسات وليس طرحا نظريا فقط.

7- مرحلة المواجهة الواسعة بين الإدارة والنقابات:

تميزت هذه المرحلة بمجموعة من المزايا من بينها:

- تعاظم قوة النفقات وزيادة التأثير في القرارات للمؤسسات بشكل عام.
- تزايد عدد الاضطرابات وتعرض كثير من المؤسسات إلى خسائر كبيرة.
- تعزز المسار الديمقراطي والمكاسب التي حققها العاملون في مختلف الدول.
- التطور في وسائل الاتصال التي أسهمت في توعية الناس في دول أخرى وساعدت في نشر وتوسيع المكتسبات التي حققت النفقات العملية في بعض الدول مثل بريطانيا وألمانيا بحماية البيئة.
- إنتشار الوعي البيئي وإدراك الناس للتلوث الحاصل بتحسين نوعية الوقود ولتخفيض التلوث الناجم عن احتراقه.
- كذلك تميزت هذه المرحلة بكثرة القضايا المرفوعة أمام المحاكم لأسباب تتعلق بجوانب مهمة من الانتهاكات المفترضة أن تحصل من قبل المؤسسات اتجاه المستفيدين.

8- مرحلة القوانين والمدونات الأخلاقية:

لقد تجسدت نداءات والاحتجاجات في المراحل السابقة بشكل قوانين أخلاقية بدأت المؤسسات بصياغتها وتبني بنودها، وبدأت الأهداف الاجتماعية الاستعداد للالتزام بالقيم الأخلاقية وظهور في شعارات المؤسسات سواء منها صناعية أو الخدمية، كما بدأت بتوعية العاملين بالقواعد والضوابط السارية في المؤسسة المتعلقة بالاهتمام بالجوانب الاجتماعية والأخلاقية، أهمها ما يتعلق بالمرأة وحمايتها من ابتزاز الجنسي وغيرها من الانتهاكات، نشير هنا إلى حقلا من حقول المحاسبة الذي قد ظهر والمتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

9- مرحلة جماعات الضغط:

برزت هذه الجماعات بشكلها الأولي في المراحل السابقة ولكنها أصبحت في الفترة الأخيرة قوة لا ياستهان بها من حيث تأثيرها بقرارات المؤسسات تمثل جماعات الضغط مصالح شريحة واسعة ومن أمثالتها جماعات حماية المستهلك، جماعات حماية البيئة والمحافظة عليها، جمعية أطباء بلا حدود محامون بلا حدود، جماعات الدفاع عن حقوق المرأة، الدفاع عن حقوق الطفل وجمعيات السلام الأخضر، تجلى تأثير هذه الجماعات في تحريك مشاعر الجمهور المساند لها وبالتالي ينعكس على المؤسسات بشكل غير مباشر في هذه المرحلة أصبحت المسؤولية الاجتماعية أكثر نضوجا كفكرة نظرية وأقوى حضورا على أرض الواقع.

10- مرحلة اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية:

تتسم هذه المرحلة بظهور العولمة والخصخصة وانتشار المعلوماتية وتغيير طبيعة الاقتصاد واتساع نمو الخدمات، وهنا لابد من الإشارة إلى أن صناعة المعلوماتية وشبكة الانترنت قد ولدت قيم جديدة وجرائم جديدة بالإضافة إلى أنواع أخرى من الانتهاكات والتجاوزات التي ترتبط بالطبيعة الرقمية للاقتصاد الجديد، هذا ما دفع المؤسسات باتجاه تطوير مبادراتها الاجتماعية خصوصا وانهيار بعض المؤسسات العملاقة في الاقتصاد مثل (ايزو) التي كشف عن عدم التزامها بالمسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال من حيث الإفصاح المحاسبي الصادق وعن موقعها المالي وأصولها الحقيقية وعدم تضخيمها بغرض تعظيم قيمة السهم بشكل غير صحيح الأمر الذي ألحق أضرار بالغة بالمالكين والمستهلكين والمجتمع على حد سواء.

وبالاعتماد على ما سبق يمكن عرض أهم ما جاء في مراحل التاريخية لظهور المسؤولية الاجتماعية باختصار من خلال الجدول الأتي:

الجدول (1): المراحل التاريخية لتطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية

المرحلة التاريخية	وصف عام للمرحلة	طبيعة مفهوم المسؤولية الاجتماعية
الثورة الصناعية	- المستفيدون دائما هم الملاك - تحسين إنتاجية العاملين بتحفيزهم ماديا (تحسين الأجور) - عدم الاهتمام إنسانيا بالعاملين ومجتمع - ليس هناك وعي بيئي	وعي إدارة المؤسسات بجانب بسيط من المسؤولية الاجتماعية (تحسين أجور العمال)
العلاقات الإنسانية وتجارب مورثون	- تزايد استغلال العاملين - إعادة النظر بظروف العمل المادية للعاملين وتحسينها لتحسين الإنتاجية - انتشار الدراسات والبحوث التي تهتم بالعناصر المادية للعمل	نقلة نوعية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية من جانب اهتمام الملاك بالعاملين وظروف العمل
ظهور خطوط الإنتاج وتضخم حجم المؤسسات	- التخصص في العمل - استنزاف الموارد الطبيعية كالغابات - استخدام آلية خطوط الإنتاج	عدم مراعاة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسات الصناعية وانتشار التلوث
تأثير الأفكار الاشتراكية	- مطالبة العمال المالكين بتحسين ظروف العمل وشروطه كالتقاعد، الضمان الاجتماعي، .....الخ - الاستقرار الوظيفي للعمال - تأثير التوجه الاشتراكي على المشاريع الخاصة إلى ظروف تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح.	تبني الكثير من العناصر الاجتماعية من قبل المؤسسات وانتشار الفكر الاجتماعي
الكساد الاقتصادي الكبير	- إهمال إدارة المؤسسات لبعض مسؤولياتها اتجاه	بناء أرضية صلبة للتوجهات الأولى

ونظرية الكنزية	أصحاب المصالح – انهيار المؤسسات الصناعية وتسريح آلاف العمال – تدخل الدولة لحماية مصالح العاملين وإيجاد فرص بديلة لديهم – الدعوة الكنزية لتدخل الدولة المعقول لإعادة التوازن الاقتصادي.	لتأصيل أفكار المسؤولية الاجتماعية وتحديد عناصرها
ما بعد الحرب العالمية الثانية والتوسع الصناعي	– توسيع مفهوم الديمقراطية لصناعة وتعزيز دور النقابات العمالية – إشراك العاملين بالإدارة لتحديد أدنى الأجور – نظام تامين في حوادث العمل – ظهور جمعيات حماية المستهلك	انطلاق مفهوم المسؤولية الاجتماعية بصورة حديثة
المواجهات الواسعة بين الإدارة والنقابات	– تعاظم قوة النقابات وزيادة تأثيرها على المؤسسات – إدراك الناس للتلوث البيئي الناجم عن العمليات الصناعية – كثرة القضايا المرفوعة ضد المؤسسات من طرف المستهلكين بين إصابات العمل وانتهاكات بيئية	تعميق الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ونشر الوعي البيئي
القوانين والمدونات الأخلاقية	– تجسيد نداءات واحتجاجات المراحل السابقة في قوانين ودساتير أخلاقية بدأت المؤسسات في صياغتها وتبنيها – توعية المؤسسات للعاملين بمدونات لسلوكيات الأخلاقية – ربط الأداء المالي للمؤسسات بالمسؤولية الاجتماعية	ظهور حقل جديد في المسؤولية الاجتماعية وهو محاسبة المسؤولية الاجتماعية
جماعات الضغط	– انتشار جماعات الضغط المتمثلة في جماعات حماية المستهلكين، حماية البيئة، جمعية الأطباء بلا حدود، وجمعية السلام الأخضر – تدريس المسؤولية الاجتماعية ضمن مساقات ومعاهد إدارة الإعمال	انتقال مفهوم المسؤولية الاجتماعية من النظرية إلى التطبيق والممارسات بحكم تطوير المعايير ومؤشرات قياسها
اقتصاد المعرفة وعصر المعلوماتية	– تغيير طبيعة الاقتصاد العولمة والخصخصة، واشتراكية المعلومات – تسريح العمال وتغيير هيكل الاقتصاد عالميا	انتقال المؤسسات من تطبيق معايير الاجتماعية إلى المبادرات الاجتماعية نحو أصحاب المصالح

المصدر: (باشا، 2016/2017، صفحة 134)

المطلب الثالث: مكونات المسؤولية الاجتماعية ومبادئها

للإلمام أكثر بأساسيات المسؤولية الاجتماعية علينا الاطلاع على مجموعة من الأركان والأبعاد والمبادئ الأساسية المتمثلة في:

أولا: أركان المسؤولية الاجتماعية

يرى السيد أحمد عثمان (1981) بأن المسؤولية الاجتماعية تتكون من ثلاث عناصر أساسية وهي: **(مدحت محمد، 2005، الصفحات 36-37):**

1- **الاهتمام:** هو الارتباط العاطفي بالجماعة التي ينتمي إليه الفرد والحرص على استمرار تقدمها والخوف من أن تصاب بأي عامل أو ظرف يؤدي إلى تفككها.

2- **الفهم:** هو فهم للجماعة وفهم الفرد للمغزى الاجتماعي لأفعاله وفهم الدوافع والسلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها.

3- **المشاركة:** فهي إشراك الفرد مع الآخرين في عمل يملاه الاهتمام ويتطلبه الفهم من أعمال تساعد الجماعة على إشباع حاجاتها وحل مشكلاتها.

بينما يرى بيرمان (Berman 1997) أن عناصر المسؤولية الاجتماعية ستة وهي كالتالي:

- وعي اجتماعي وسياسي
- إحساس بالترابط المتين
- التصرف على أساس أخلاقي
- سلوك اجتماعي هادف
- تكامل الفعل
- مشاركة فعالة

- كما حدد حامد عبد السلام زهران (1984) ثلاث أركان مترابطة متكاملة تقوم عليها المسؤولية الاجتماعية هي: الرعاية، الهداية، الإتقان.

1- **الرعاية:** وهي موزعة في الجماعة وتتضمن الاهتمام بالآخرين في شيء من الرحمة حيث كل فرد راع ومسؤول عن رعيته وتتجلى الرعاية الاجتماعية في الالتزام والتكافل الاجتماعي وفي المسؤولية الاجتماعية يرتبط ركن الرعاية بعنصر الاهتمام.

2- **الهداية:** تتضمن الدعوة والنصح للجماعة نحو القيم الاجتماعية السلمية والمثل الأعلى في السلوك، وذلك في إصدار وصبر ومثابرة وأمل وفي مسؤولية الاجتماعية ينبع ركن الهداية من عرض الفهم.

3- الإتقان: تتجلى في أن الله سبحانه وتعالى يحب إذا عمل أحدنا عملا ان يتقنه وان يحسنه في كافة أنشطة الحياة عبادة وعملا تعلما وتعليما، ويتطلب إتقان النظام والانتظام وبذل أفضل جهد ممكن، وفي المسؤولية الاجتماعية يتصل ركن الإتقان بعنصر المشاركة.

ثانيا: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

في الحقيقة هنالك ثلاث أبعاد أساسية للمسؤولية الاجتماعية والتي تتجسد في:

1- البعد الاقتصادي: وتتمثل في المسؤوليات الأساسية التي يجب على المؤسسات أن تضطلع بها لإنتاج السلع والخدمات ذات قيمة للمجتمع بتكاليف معقولة ونوعيات جيدة وفي إطار هذه المسؤوليات تحقق المؤسسة العوائد والإرباح بتعويض مختلف مساهمات أصحاب رأس المال والعاملين وغيرهم **(رافد الحراوي و العطوي، 2015، صفحة 36)**، وبعبارة أخرى تكون المؤسسة نافعة ومجدية اقتصاديا وان تحاول جاهدة توفير الأمن للآخرين **(صديق و بن جيمة، 2017، صفحة 157)**.

2- البعد البيئي: وهو البعد الذي يتعلق بمجموعة من الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة من أجل الحفاظ على البيئة، وتعد البنية الطبيعية صاحبة المصلحة الأساسية الذي يتم فيها إشباع رغباتها ومن بين أهم معايير التي يمكن من خلالها الحكم على المؤسسات في هذا المجال وجود نظام الإدارة البيئي الموارد والطاقة استخدام المياه، الوقاية من التلوث وتقليل الأنشطة وإعادة التدوير ووجود سياسة بيئية.

3- البعد الاجتماعي: للمؤسسة أن تساهم في تحقيق رفاهية المجتمع الذي تعمل فيه وتحسين ورعاية شؤون العاملين بما ينعكس إيجابا على زيادة إنتاجيتهم وتنمية قدراتهم الفنية وتوفير الأمن المهني الوظيفي والرعاية الصحية والمجتمعية لهم، وبعد النمط الإداري المتفتح الذي تعمل به المؤسسة حاسما أن الاعتبار سلوكها الاجتماعي تأثير يتجاوز حدود المؤسسة نفسها **(شيخ و اخرون، 2019، صفحة 86)**.

وفيما يلي شكل هرمي يوضح أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالتدريج حسب الأهمية والأولوية:

الشكل 1: أبعاد المسؤولية الاجتماعية

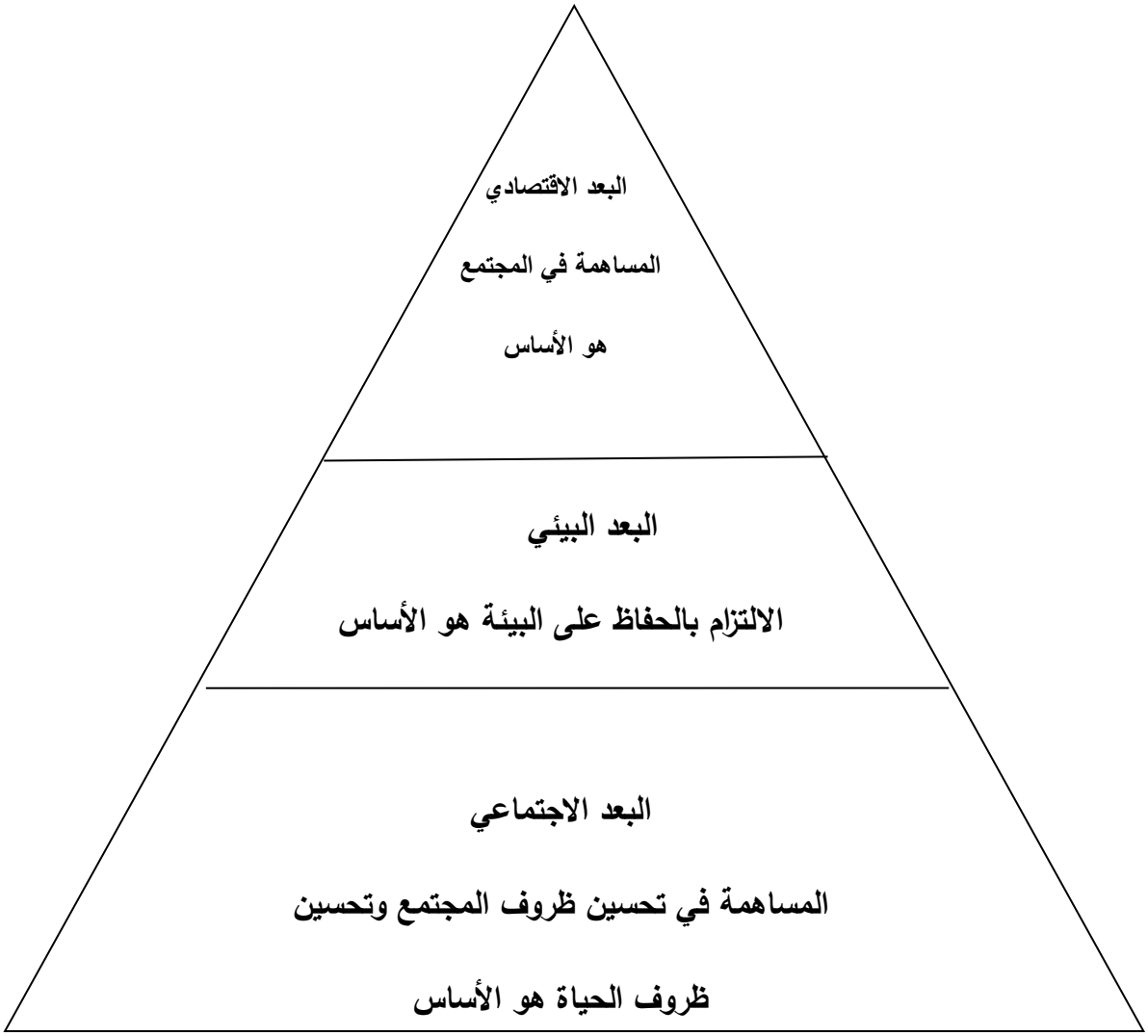

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

ثالثا: مبادئ المسؤولية الاجتماعية

تستند المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المبادئ الأساسية التالية **(سليماني، 2018، صفحة 31)**:

1- **مبدأ الالتزام القانوني:** أي أن تلتزم المؤسسة بجميع القوانين واللوائح السارية المحلية والدولية المكنونة والمعلنة بالإلمام.

2- **مبدأ احترام الأعراف الدولية:** أن تحترم المؤسسة الاتفاقيات الدولية والحكومية واللوائح التنفيذية والإعلانات عند قيامها بتطوير سياساتها وممارساتها للمسؤولية الاجتماعية.

3- **مبدأ احترام مصالح الأطراف المعنية:** أي أن تقرر المؤسسة وتتقبل أن هنالك تنوع بالمصالح للإطراف المعنية وتنوعها في الأنشطة ومنتجات المؤسسة الرئيسية والثانوية وغيرها من العناصر التي قد تؤثر على تلك الأطراف المعنية.

4- **مبدأ القابلية للمساءلة:** أي أن تكشف المؤسسة وبشكل منتظم لجهات التحكم والسلطات القانونية والأطراف المعنية بطريقة واضحة وحيادية وأمنية السياسيات والقرارات والإجراءات التي تتحمل مسؤوليتها بشكل مباشر.

5- **مبدأ الشفافية:** أي أن تفصح المؤسسة عن سياستها وقراراتها وأنشطتها بما في ذلك التأثيرات المعروفة والمحتملة عن البيئة والمجتمع.

6- **مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان:** إن تنفذ المؤسسة السياسات والممارسات التي من شانها احترام الحقوق الموجودة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

رابعا: أنواع المسؤولية الاجتماعية

هنالك العديد من التقسيمات لأنواع المسؤولية الاجتماعية منها: **(جراد و ابو الحمام، 2013، صفحة 31)**

1- **مسؤولية مدنية:** وهي التي توجب على الفاعل الذي سبب لغيره ضررا أن يعوضه عنه، سواء سبب ذلك الضرر بإرادته أم بإهماله أو بتهوره، ومن لواحق هذه المسؤولية أن يكون المرء مسؤولا عن فعل غير من الأفراد الموضوعين تحت إشرافه ومن مثال ذلك: مسؤولية الوالد عن أولاده الصغار، ومسؤولية المعلم على التلاميذ.

2- **مسؤولية جنائية:** وهي التي تقع على شخص ارتكب مخافة أو جنحة أو جريمة، ولهذه المسؤولية علاقة وثيقة بالمسؤولية الأخلاقية، لأنه لا يمكن معاقبة إنسان على ذنب ارتكبه إلا إذا كان فعله مصحوبا بوعي وإدارة وكثير ما يكون بين المسؤولية المدنية والجنائية اقتران فعلي، وذلك كمثل مسؤولية سائق سيارة الذي تتوجب عليه المسؤولية المدنية التعويض عن الضرر الذي سببه له الغير، وتوجب عليه المسؤولية الجنائية تحمل إحدى العقوبات المنصوص عليها في القانون.

3- **مسؤولية الأخلاقية:** وهي مسؤولية ناشئة عن إلزامية القانون الأخلاقي، وعن كون الفاعل ذا إرادة حرة ومعنى ذلك أن الفاعل الذي تكون أفعاله ضرورية ناشئة عن أسباب طبيعية أو مسيرة بإرادة الغير، لهذه المسؤولية درجات متفاوتة أعلاها مسؤولية الفاعل الواعي وأدناها مسؤولية الفاعل الذي سيطر الهوى على قلبه ويعمي بصيرته عن رؤية الحق.

المبحث الثاني: ماهية المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

يجدر الإشارة إلى أن مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية تزايد ونمى مع نمو الوحدات المحاسبية وتعاظم قدراتها وأنشطتها التي تقوم بها والتي بدورها يكون لها أثر اجتماعي، حيث أصبح من واجب المحاسب بالمؤسسة إيجاد أدوات ومقاييس للتعبير عن تلك التكاليف، ومن هذا المنطلق ظهر مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المطلب الأول: مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تعددت التعاريف والمفاهيم الخاصة بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومن بينها:

1- تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية بعدة أطوار (مشري، 2014، صفحة 243):

- **عرفها موبلي :Mobley 1970** بأنها القيام بترتيب وقياس وتحليل الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناتجة عن سلوك القطاع الحكومي والمؤسسات.
- **عرفها ليونويز Linowess 1972:** على أنها تطبيق في مجال العلوم الاجتماعية وتشمل هذه العلوم علم الاجتماع وعلم السياسة وعلم الاقتصاد.
- **كما عرفها رامنثان Ramanthan 1976:** عملية اختيار للمتغيرات والمقاييس وأساليب القياس، والعمل على تطوير المنتظم للمعلومات المفيدة في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وتوصيل هذه المعلومات إلى مجموعات ذات العلاقة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- **ما أشار إليه الصان سنة 1987:** أنه مجموعة الأنشطة التي تخص قياس وتحليل الأداء الاجتماعي للمؤسسات بعد قياس التكاليف الاجتماعية وتوصيل تلك المعلومات للفئات والطوائف المختصة وذلك بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسات حيث برز هذا التعريف اهتمام المحاسبة المسؤولية الاجتماعية بوظيفتي قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات والتقرير عن نتائج القياس بما يكفل أجزاء تقييم الأداء الاجتماعي لأي مؤسسة من قبل المجتمع.

2- تعريف محاسبة المسؤولية الاجتماعية من وجهة نظر الباحثين

- **عرفها:Seidler** " المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي أحد مكونات المحاسبة بمفهومها الواسع والذي نص على أن المحاسبة هي فن أو علم هدفه قياس وتفسير الأنشطة والظواهر التي لها أسس طبيعية واجتماعية واقتصادية ويتضح ضمن هذا التعريف انه ليس لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية تعريف مستقل بل يدخل ضمن المفهوم الشامل للمحاسبة".

- **عرفها سلامة:** "بأنها منهج لقياس وتوصيل المعلومات المترتبة على قيام الإدارة بمسؤولياتها الاجتماعية لمختلف الطوائف المستفيدة داخل المجتمع بشكل يمكن من تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة". **(سالم اللولو، 2009، صفحة 30).**
- **كما يرى حريم الساعد:** " أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية بمثابة تذكير للمؤسسات بمسؤولياتها وواجباتها اتجاها مجتمعها الذي تنتسب إليه، بينما يرى الأخرون أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تقتضي ألا تتجاوز مجرد مبادرات اختيارية تقوم بها المؤسسات صاحبة الشأن بإيراداتها المنفردة اتجاها المجتمع". **(فياض علان، 2013، صفحة 39).**
- **ويرى Ramanthan:** "أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية هي عملية اختيار المتغيرات ومقاييس وإجراءات قياس الأداء الاجتماعي على مستوى المؤسسة ثم تقديم المعلومات بطريقة منتظمة والتي تستخدم في تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة، وإيصال هذه المعلومات إلى الإطراف المعنية سواء داخلية أو خارجية **(سالم اللولو، 2009، صفحة 31).**
- **تعريف المنظمات والهيئات الدولية:**
- **تعريف جمعية المجمع الغربي للمحاسبين القانونيين:** المسؤولية الاجتماعية على أنها ذلك السلوك الأخلاقي الذي يرتبط بقضايا التلوث البيئي والبطالة والتضخم وزيادة الفقر لدى بعض الأقليات الاجتماعية ونشأة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في هذا الجانب من عدم قيام المؤسسات بتنفيذ واجباتها اتجاه المجتمع.
- **كما عرفتها المقاييس العالمي ISO:** بأنها مسؤولية المؤسسة على الآثار المترتبة لقراراتها وأنشطتها على المجتمع وعلى البيئة وعن الشفافية والسلوك الأخلاقي المتناقض مع التنمية المستدامة ورفاهية المجتمع فضلا عن الأخذ بعي الاعتبار توقعات المساهمين **(فياض علان، 2013، صفحة 41).**

المطلب الثاني: التطور التاريخي للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

لقد ظهرت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية كنتيجة للضغوط التي عملت الدول المتقدمة من قبل جمعيات المحافظة على البيئة وحقوق الإنسان وسميت بعدة أسماء من المحاسبة الاجتماعية Social Accounting أو المحاسبة الاجتماعية للمؤسسات Corparate Social Accounting لكن الشائع هو تسمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية Social Responsibility Accounting تعرفه بأنه فرع من فروع المحاسبة تهدف إلى تحديد نتيجة المؤسسة ومركزها المالي من خلال مدخل اجتماعي باعتبارها أن المؤسسة لها علاقة بفئات المجتمع المختلفة وليس فقط المالكين **(الغالي و العماري، 2005، صفحة 111).**

وفي فترة السبعينات من القرن الماضي نالت المحاسبة الاجتماعية اهتماما ملحوظ ولاقت انتشارا واسعا تلاها خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات القرن الماضي إهمال واضح وصل إلى حد التجاهل الكامل مع برامج البحث العلمي **(بن عيشي، 2019، صفحة 73)**.

تزايد الاهتمام والاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، حيث كانت المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية تتمثل في تعظيم الربح الذي كان يعتبر المبرر الأساسي لوجودها إلا أن الظروف الاجتماعية والبيئية المحيطة كظهور التفاوت الكبير في الدخول والتلوث البيئي نتيجة الأنشطة التي تمارسها تلك المؤسسات، غيرت من المبرر الأساسي لوجودها " تعظيم الأرباح " الذي لم يعد يعتبر العامل الوحيد في تقييم الأداء وعليه أصبح المحاسب المعني بتحديد مدى التزام المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، فضلا عن توفير المعلومات الملائمة عن التكاليف والمنافع الاجتماعية التي تتكبدها أو تقدمها المؤسسة وبالتالي تحديد صافي المساهمة الاجتماعية لها الأمر الذي انعكس على مسؤوليات الإدارة في صورة تحملها النوعين من المسؤولية الأولى تتمثل في تحقيق الرفاه الاقتصادي لملاك المؤسسة أما الثانية فتتمثل في تحقيق الرفاه الاجتماعي **(عبد الواحد، 2018، صفحة 153)**.

الشكل 02: مراحل تطور المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

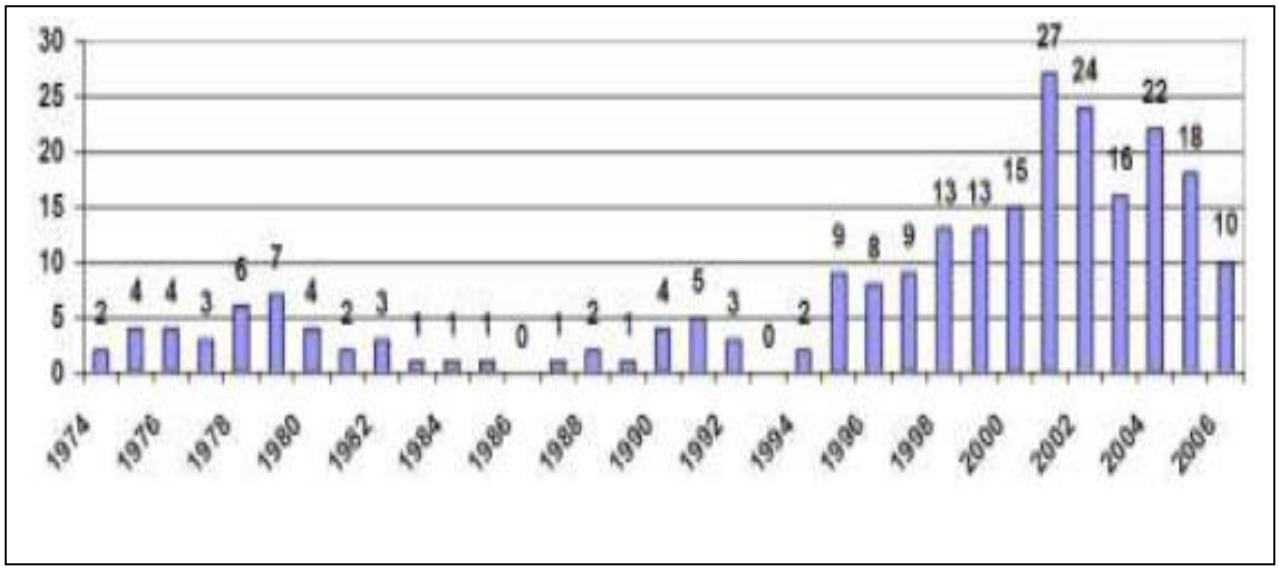

المصدر: **(سالم اللولو، 2009، صفحة 20)**.

من خلال الشكل نلاحظ أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تتطور بالتقدم التالريخي نحو الأمام، وكذلك بارتفاع نيبة الوعي لدى أفراد المجتمع والحمعيات والمنظمات المطالبة بحقوق الانيان والبيئة.....، حيث عرفت الألفية الجديدة من القرن الراهن اهتمام أكبر مقارنة بالسنوات السابقة، إذ أخذت إهتماما أكبر لتلبية حاجات المجتمع

وأفراده، حيث أعتبرت المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية أنا ذاك أداة لتحقيق الرفاه الاجتماعي لذا يمكننا تقسيم مراحل التطور المحاسبي التي جاء بها الشكل كما يلي:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة تكوين وتطوير الجانب الفني للمحاسبة.
- **المرحلة الثانية:** مرحلة الاهتمام بالمحاسبة مهنيا وأكاديميا.
- **المرحلة الثالثة:** مرحلة النظر إلى المحاسبة على أنها نظام للمعلومات.
- **المرحلة الرابعة:** مرحلة الاهتمام بالمحاسبة الاجتماعية.

المطلب الثالث: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية وأهدافها

أولا: أهداف محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن حصر الأهداف العامة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في نقاط التالية:

- تحديد وقياس صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة التي لا تشتمل فقط على عناصر التكاليف والمنافع الخاصة والداخلية للمؤسسة، وإنما أيضا تتضمن عناصر التكاليف والمنافع الخارجية (الاجتماعية) والتي لها تأثير على فئات المجتمع وينبع هذا الدور من قصور المحاسبة التقليدية في مجال قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات، ويرتبط هذا الهدف بوظيفة القياس المحاسبي.
- تقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة وذلك من خلال تحديد ما إذا كانت إستراتيجية المؤسسة وأهدافها تتماشى مع الأولويات الاجتماعية من جهة ومع طموح المؤسسة للفرد بتحقيق نسبة معقولة من الأرباح من جهة أخرى وتتمثل العلاقة بين أداء المؤسسات والرفاهية الاجتماعية العنصر الجوهري لهذا الهدف من أهداف المحاسبة الاجتماعية ويرتبط هذا الهدف أيضا بوظيفة القياس المحاسبي.
- الإفصاح عن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة التي لها آثار اجتماعية (أثر قرارات المحاسبة على تعليم بها وصحة العاملين وعلى تلوث البيئة واستهلاك الموارد) ويظهر هذا الهدف ضرورة توفير البيانات الملائمة عن الأداء الاجتماعي للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية، وأيضا إيصال هذه لبيانات للأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية على حد سواء من أجل ترشيد القرارات الخاصة والعاملة المتعلقة بتوجيه الأنشطة الاجتماعية وتحديد النطاق الأمثل سواء من وجهة نظر المستخدم أو المجتمع ويرتبط هذا الهدف بوظيفة الاتصال المحاسبي **(جربوع، 2008، صفحة 247)**.
- مساعدة الأجهزة التخطيطية في تحديد أولوية البرامج والأنشطة الاجتماعية التي تختص باهتمام كبير من الدولة والمؤسسات الاقتصادية من خلال تحديد نقاط القوة والضعف في مستوى المساهمات الاجتماعية للمؤسسات.

- مساعدة إدارة المؤسسة في وضع البرامج الاجتماعية وتحديد مساهمتها اللازمة في ضوء الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها
- توافق بين إستراتيجية المؤسسة والأنشطة التي تؤثر على الموارد ومراكز الأفراد وقطاعات المجتمع التي تتماشى مع أولويات الاجتماعية والطموح المقبول للأفراد **(بن خليفة، 2018، صفحة 63)**.
- العمل على إيجاد نظام معلومات متكامل يعكس أهداف وسياسات وبرامج وأداء ومساهمة المؤسسة في تحقيق الأهداف الاجتماعية، إذ أن من شان هذا النظام تزويد الإدارة وأية جهة ذات علاقة بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرار المتعلق بالاختيارات الاجتماعية وتوزيع الموارد الاجتماعية.
- إتاحة المعلومات المناسبة بالطريقة الأفضل لجميع القطاعات الاجتماعية وذلك على أهداف المؤسسات وسياساتها وبرامجها وأدائها ومساهمتها في تحقيق الأهداف الاجتماعية **(بن عيشي، 2019، صفحة 95)**.

ثانيا: أهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تفاقم الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية في الآونة الأخيرة نتيجة عدة عوامل أهمها **(سالمي و الشيخ، 2018، صفحة 2015)**:

- تزايد الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات حيث لم يعد معيار تقييم الأداء للمؤسسة هو تعظيم الربح بقدر ما يجب أن يتسق هذا الربح مع مراعاة الأثر الايجابي للمؤسسة وتوفير البيانات الملائمة عن التكاليف وما يترتب عليه من منافع وكيفية توزيعها على المجتمع.
- نتيجة لتطور الصناعي والتجاري والتكنولوجي وزيادة التلوث في البيئة المحيطة بالمؤسسات تزايدت المطالبة من قبل الجهات المهنية للمؤسسات بالإفصاح على البيانات ذات المضمون الاجتماعي.
- تلعب التكاليف الاجتماعية دورا هاما في تحديد التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة من خلال مقابلة الإيرادات بجعل القوائم المخصصة لتلك الأنشطة يعبر عن التكلفة الحقيقية لنشاط المؤسسة.
- التركيز الكبير من قبل المفكرين والدراسات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية من ناحية التكاليف وإهمال المنافع الاجتماعية المتحققة في مجال قياس الأداء الاجتماعي مما يؤدي لارتفاع التكاليف الكلية للمؤسسة التي تتحمل مسؤوليته الاجتماعية.

ثالثا: أسباب زيادة الاهتمام بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

هنالك العديد من الأسباب والعوامل التي أدت إلى زيادة الاهتمام بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات أهمها: **(جناي و براق، 2019، صفحة 45)**

- الأثر السلبي لقيام الصناعات الحديثة ودورها في القضاء على الثروات الطبيعية وتلويث البيئة والأضرار بالمصلحة العامة للإنسان والكائنات الحية الأخرى.
- الضغوط التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية من اجل إلزامها بالمشاركة في معالجة مشكلاتها البيئية، بحيث تتحمل هذه المؤسسات تكاليف إزالة الآثار السلبية التي أحدثتها أنشطتها الإنتاجية.
- عدم قدرة الحكومات لوحدها على حل المشاكل البيئية التي لوثتها مؤسسات الإعمال وتحمل المجامع جزء كبير من مخلفاتها.
- مطالبة منظمات المجتمع المدني في تحقيق قدر من العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان، وعرض الكثير من الدول العالم التي تنفيذ برامج تنمية الموارد البشرية.
- التغيرات القيمة في المجتمعات الإنسانية والنظرية الحديثة للفرد والمجتمع، والدعوة إلى إيجاد التوازن بين مصالح المؤسسات المجتمع بفئاته المتعددة.

المبحث الثالث: التجارب والبرامج الدولية لدعم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات

يعتبر نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية من المرتكزات التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في تسيير أمورها الإدارية وذلك من اجل ترشيد استخدامها للموارد الطبيعية لها، والتقليل من التأثيرات السلبية لمخلفاتها على البيئة، وفي ضل تكاثر الأزمات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وضخامتها وأثارها الكارثية على البيئة ومكانتها خاصة، ظهر الاهتمام المتزايد نحو موضوع المسؤولية الاجتماعية، ومن هذا المنطلق أصبح لابد من وجود برامج معتمدة ومنظومات في هذا المجال تسعى لتحسين نوعية الحياة للبشرية.

في هذا المبحث سنعرض مجموعة من أهم البرامج والتجارب الدولية لنقل المسؤولية الاجتماعية لحيز التطبيق.

المطلب الأول: برنامج شهادة الايزو ISO2600 لتطبيق المسؤولية الاجتماعية

المواصفات القياسية الدولية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية ISI2600 التي تم اعتمادها مؤخرا عام 2011، تهدف إلى تعميم مبدأ العدالة الاجتماعية والاقتصادية ضمن معايير أخلاقية عالمية تحترم الحقوق والواجبات من خلال مشاركة جميع القطاعات المجتمع (القطاع الصناعي، القطاع الحكومي، في المنصات الغير حكومية، العمال، المستهلكين، مؤسسات البحث والخدمات ...الخ).

بشكل فعال في عملية التنمية المستدامة، كما تهدف إلى التوصل إلى فهم مشترك لمبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات على المستوى الدولي لاختلاف التفاسير الحالية لمفهوم المسؤولية الاجتماعية (مدحت محمد، 2005، صفحة 91).

أولا: مفهوم برنامج الإيزو ISO 26000التطبيق المسؤولية الاجتماعية

يمكن تعريف مواصفات الايزو 26000 على أنها مواصفة عالمية تقدم إرشادات عامة للمبادئ الأساسية للمسؤولية الاجتماعية والمواضيع والقضايا المرتبطة بها، كما أنها تتطرق للوسائل الاجتماعية التي تمكن المؤسسات من إدخال مفهوم المسؤولية الاجتماعية ضمن إطار استراتيجيات وآليات وممارسات وعمليات بها، وبما أن هذه المبادئ والتوجهات لن تكون متساوية في الاستخدام، فان المسؤولية الاجتماعية تقع على المؤسسات في تحديد ما يهمها منها وتنفيذها بالتساوي وبالتعاون مع شركائها وقد ترغب بعض المؤسسات الحكومية في استخدام هذه المواصفة إلا أنها تستهدف أو يعتبر من واجبات الحكومة.

وهي مواصفات اختيارية ولا يعمل بها لإغراض الترخيص والمطابقة والتشريع أو لإبرام أي عقود لأي مواصفات كما أنها لا تقصد أن تكون العوائق الجمركية للتجارة وإنما لتغيير من الوضع القانوني للمؤسسات، وذلك فإنها لا تكون مسندا قانونيا لأي إجراءات قضائية دافعا أو إتماما على أي مستوى محلي أو عالمي أو غيرها **(مجذوب و بوخوشي، 2012، الصفحات 08-09)**.

ثانيا: مراحل إعداد مواصفة الايزو 26000 وهيكلها

فيما يلي سنتطرق إلى مراحل إعداد مواصفة الايزو:

1- مراحل إعداد مواصفة الايزو 26000

شهدت المواصفة مرحلة إعداد طويلة قبل أن ترى النور، بدأت فكرة مشروع الايزو 26000 ابتداء من سنة 2001 من قبل منظمات حماية المستهلك، وكانت هذه المنظمات قلقة حيال توجهات بعض المؤسسات المتعددة الجنسيات ومتخوفة من إمكانية تأثير نشاطات هذه المؤسسات على ظروف العمل أو مستوى المعيشة، فكانت لجنة (Copolco) المسؤولية عن العلاقات مع المستهلكين ثم البدء في إجراء دراسة الجدوى لوضع مواصفة قياسية للمسؤولية الاجتماعية، وخلصت هذه اللجنة إلى القدرة على إعداد المواصفات القياسية الدولية الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية، لذا تم البدء في تفعيل هذا المشروع، وفي بداية عام 2003 قامت منظمة الايزو بتكوين مجموعة استشارية (SAG) لتختص بالمسؤولية الاجتماعية بهدف المساعدة في تقرير ما إذا كان هذا المشروع المعد من الايزو قد يضيف أية قيمة للمبادرات والبرامج المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والقائمة بالفعل.

وقد خلصت المجموعة الاستشارية إلى ضرورة المضي قدما نحو إعداد المواصفة، وتم إنشاء مجموعة عمل جديدة تقوم بإعداد مواصفة قياسية دولية تقدم التوجيه فيما يختص بالمسؤولية الاجتماعية وفي يناير 2005 صوت 37 عضو في الايزو على اقتراح بند عمل جديد (وهو اقتراح لإعداد مواصفة قياسية جديدة) حول المسؤولية الاجتماعية.

كان التتابع الزمني لإصدار مواصفة ال ايزو26000 كما يلي:

- تم الانتهاء من مسودة العمل 26000.
- المسودة النهائية للمواصفة القياسية الدولية تم إعدادها 2008.
- وأخيرا تم نشر هذه المواصفة في 01 نوفمبر 2010. **(مقدم، 2012، صفحة 10)**.

2. هيكل مواصفة ايزو 26000 لبنود المواصفة:

تستدل المؤسسات في تبنيها للمسؤولية الاجتماعية وفق برنامج الايزو 26000، طبقا لما تتضمنه المواصفة في البنود الآتية:

الجدول (02): هيكل مواصفة الايزو

البند	الهـــــدف منـــه	شرح محتوى البند
البند1	المجال	تعريف وتحديد المحتوى الذي تغطيه هذه المواصفة، وتحديد القيود أو الاستثناءات، كما انه بنص على أن هذه المواصفة الدولية تقدم دليلا إرشاديا يجمع أنواع المؤسسات بغض النظر عن حجمها آو موقعها.
البند2	التعريفات	يحدد هذا البند المعاني والمصطلحات الرئيسية المستخدمة في هذه المواصفة، ويبلغ عدد التعريفات 22 مصطلحا، أهمها مصطلح المسؤولية الاجتماعية وأصحاب المصلحة.
البند3	فهم المسؤولية الاجتماعية	يشرح هذا البند بشكل مفصل مفهوم المسؤولية الاجتماعية ويوضح أهم خصائصها
البند4	مبادئ المسؤولية الاجتماعية	حددت المواصفة سبعة مبادئ للمسؤولية الاجتماعية هي: القابلية، المساءلة، الشفافية، السلوك الأخلاقي، احترام مصالح الأطراف المعينة، احترام سلطة القانون، احترام الأعراف الدولية للسلوك، احترام حقوق الإنسان.
البند5	الاعتراف بالمسؤولية الاجتماعية وتعرف على أصحاب المصلحة والتفاهم معهم	يتناول هذا البند اعتراف المؤسسة بمسؤوليتها الاجتماعية، من خلال تحديد تأثيراتها السلبية في المجتمع، وكذلك الطريقة التي ينبغي لها التصدي لهذه التأثيرات من اجل المساهمة في التنمية المستدامة وتحديد أصحاب المصلحة وإشراكهم في ممارسة المسؤولية الاجتماعية
البند6	دليل المواصفة الرئيسية للمسؤولية الاجتماعية	وهو أهم البنود في المواصفة، وفيه ذكر للمجالات الأساسية السبع للمسؤولية الاجتماعية الواجب تبنيها من قبل المؤسسات وهي الحكومية المؤسسية، حقوق الإنسان، ممارسات العمال السيئة، الممارسة التشغيلية العادلة مع أفراد المؤسسات، قضايا المستهلك، مشاركة وتنمية المجتمع.
البند7	دليل إرشادي حول تطبيق المسؤولية الاجتماعية	يوضح هذا البند إرشادات وتوجيهات مهمة من اجل إدارة جيدة للمسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، حيث يمكن أن تتم هذه الإدارة من خلال أربعة خطوات هي: التزام الإدارة العليا، تحديد وتحليل تطلعات أصحاب المصالح، مرحلة التنفيذ والممارسة والتقييم والمتابعة ، المراجعة.

المصدر: (مقدم، 2012، صفحة 10).

ثالثا: أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية ISO 26000 وغاياتها

يمكن تلخيص أهم أهداف مواصفة المسؤولية الاجتماعية الايزو وغاياتها في الأتي:

- مساعدة المؤسسات في تحمل مسؤوليتها المجتمعية في الوقت نفسه احترام الاختلافات الثقافية والاجتماعية والبيئية والقانونية وظروف التنمية الاقتصادية.

- توفير المواجهات العلمية ذات الارتباط يجعل المسؤولية الاجتماعية قابلة للتطبيق العلمي من اجل التحديد والربط مع القطاعات المستفيدة وتعزيز مصداقية التقارير والمطالبات المرفوعة والمتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية.
- التشديد على نتائج الأداء والتحسين.
- زيادة الثقة والارتباط للمؤسسات مع عملائها والجهات ذات صلة.
- التجانس مع الوثائق والاتفاقيات والصكوك الدولية ومواصفات الايزو القائمة.
- توسيع قاعدة التوعية والتحسس بالمسؤولية الاجتماعية.
- تشجيع المصطلحات المشتركة في مجال المسؤولية الاجتماعية.
- بناء قاعدة مترابطة محليا وعالميا للشراكة والإسهام في الرأي والعمل ليس حقل المسؤولية الاجتماعية وحدها وإنما في كل مجالات الحياة.
- الحفاظ على سلامة الإنسان والحيوان والنبات والبيئة وحماية الكون من عواقب الأفعال الضارة آنيا ومستقبلا.
- الارتكاز على تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان بدرجاتها المتفاوتة بدءا من الحقوق الأساسية ثم الفرعية والحقوق الكلية للكون والطبيعة.
- تنشيط الوعي بالمسؤولية الاجتماعية ليشمل جميع قطاعات المجتمع المدني ابتداء من المجتمعات القاعدية والانتهاء بمتخذي القرار.
- الإفادة من الأديان وكريم المعتقدات لتشييد منظومة أخلاقية تخص ثقافة المسؤولية الاجتماعية عملا بقوله صلى الله عليه وسلم:" كلكم راعي وكلكم مسؤول عن رعيته".
- ابتكار الوسائل المناسبة وإيداعها لجعل قضايا المسؤولية الاجتماعية جزءا لا يتجزأ من البرامج التعليمية والتثقيفية وبرامج البحث العمى والاجتماعي **(شفوارة، 2013، صفحة 129)**.

رابعا: جهود الجزائر لتطبيق ايزو 26000 وعراقيل تطبيقها في المؤسسات الجزائرية

تقوم الجزائر بتكريس العديد من الجهود قصد إرساء تطبيق مضامين مواصفات الجودة الايزو والتي تتمثل في:

1- جهود تطبيق مواصفة ايزو 26000 في المؤسسات الجزائرية.

تعتبر الجزائر عضوا في منظمة الايزو منذ سنة 1976، كما قامت بالمصادقة على المواصفة القياسية ايزو 26000، إذ تعد الجزائر من بين البلدان الأوائل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تبنت المعيار الدولي الجديد للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وذلك من خلال وضع برنامج وطني للمرافقة في إطار مبادرة

إقليمية أطلق عليها اسم (أر.آس، مينا) (المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق وشمال إفريقيا) وتعتمد منذ 2012 إلى 2014 وتشمل هذه المبادرة الإقليمية ثمانية بلدان هي الجزائر والمغرب تونس ومصر والأردن سوريا لبنان والعراق وتشرف عليها المنظمة الدولية للتقييس بالتعاون مع الوكالة السويدية للتنمية الدولية، وتستفيد 114 مؤسسة من تكوين ومرافقة في مجال التقييس في إطار هذا البرنامج **(مقدم، 2012، صفحة 24)**.

ففي المرحلة الأولى من برنامج المسؤولية المجتمعية (أر. أس، مينا) التي تم المشروع في شهر ماي 2011 واستكملت في ديسمبر، استفاد منها كل من المركز التقني لمواد البناء (بومرداس) ووحدات التصبير الجديدة للجزائر (رويبة).

وبناءا على نفس البرنامج الوطني قام المعهد الوطني للتقييس في سنة 2012 باختبار اربع منضمات وطنية للاستفادة في البرنامج الإقليمي للموافقة لمدة ثلاث سنوات من اجل مطابقة المقاييس التي تمليها المنظمة الدولية للتقييس (ايزو 26000) وذلك من ضمن 15 منظمة ترشحت من قطاعين ويتعلق الأمر بكل من فرع لسونطراك، منظمة اتصالات الجزائر، سيفيتال بجاية، ومجمع كوندور (ثلاث مؤسسات صناعية ومؤسسة ناشطة في قطاع الخدمات) وبخصوص 2013، فان هناك مؤسستين من قطاع البناء والأشغال العمومية والري توجدان في قائمة الانتظار، وهما كويسدا للأشغال العمومية من القطاع العام والمؤسسة الخاصة لأشغال الطرقات والري والبناء، ويتم اختيار المؤسسات بناءا على مجموعة من المعايير مثل سمعنها الوطنية والإقليمية في قطاع النشاط الحكومي وكذا العلاقات مع المستخدمين.

أما المرحلة الثانية من البرنامج فقد أعلن عن انطلاقها رسميا نهاية ديسمبر 2013 على هامش اليوم الوطني للتحسين بتطبيق شهادة ايزو 26000 بالمؤسسة العمومية نفطال (فرع الوقود) والمؤسستين الخاصتين " عميمر للطاقة" و" ومولتي كارتريغ حاسي مسعود" فضلا عن "اوريقلام" فرع بمجمع سودي لمواد التجميل موجود بالجزائر.

ويهدف هذا البرنامج التدريبي إلى تمكين المؤسسات المستفيدة من الأدوات التي نمكنها من تحسين أدائها في ميدان المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، ويعد استكمال هذا البرنامج يمكن للمؤسسات المستفيدة ان تحصل على تصديق لحساباتها طبقا لمتطلبات مقاييس ISI26000 وعلاوة على كمية الإشراف على المنظمات فان المسؤولية الاجتماعية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعتزم تقديم تكوين لخبراء جزائريين لمرافقة المؤسسات في تحسين التزاماتها بخصوص مسؤوليتها المجتمعية كما تعمل كل من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمركز الجزائري للشباب المسير للمؤسسات أيضا على مرافقة المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة في عملية التكيف وتطبيق معايير الجودة ايزو 26000 في أيطار نفس البرنامج **(باشا، 2016/2017، صفحة 274)**.

2- عراقيل تطبيق برنامج ISO26000 في المؤسسات الجزائرية

وتتمثل أهم هذه العراقيل في **(سحياوي و بوحديد، 2019، صفحة 99)**:

- قلة وغياب الوعي بأهمية هذه المواصفة لدى مسير المؤسسات الاقتصادية، فهي لا تملك ادني فكرة سواء عن المواصفة بحد ذاتها أو عن أهميتها وكيفية تطبيقها.
- معظم المؤسسات الجزائرية لا تهتم بالممارسات ذات الطابع البيئي والاجتماعي لذلك فهي لا تهتم به.
- يأتي لاهتمام بجودة الأداء الإنتاجي في مقدمة وأولويات المؤسسات الصناعية لأنه لا يعتبر أكبر محدد من المحددات المعتمدة عليها في تسويق المنتجات محليا ودوليا، أما جودة الأداء البيئي والاجتماعي لا يخص بنفس الراحة من الأهمية.
- ضعف الأداء المالي للمؤسسات الصناعية يجعلها تركز كل جهودها المالية والمادية والبشرية في سبيل تحسين كفاءتها الاقتصادية وربحها المادي، متجاهلة بذلك أدائها البيئي والاجتماعي، لان هذا الأخير يحتاج إلى تكاليف إضافية لا يمكن للمؤسسات أن توفرها.
- يتكون القطاع الخاص في الجزائر في الوقت الحالي من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعروف عن هذه الأخيرة أن اهتمامها قليل المسؤولية الاجتماعية وبممارستها، لذلك تغيب تماما فكرة تبني مواصفة الايزو 26000 في هذه المؤسسات.
- ضعف اهتمام منظمة التقييس الوطنية بتدعيم وتشجيع تبني المواصفة على نطاق واسع، وتركيزها فقط على مجموعة من المؤسسات التي تتوفر فيها معايير معينة.
- غياب الخبرة البشرية المتعلقة بتبني هذه المواصفة فمازالت الهيئات المعينة بالتقييس تقوم بتكوين الموارد البشرية في هذا المجال.
- لا يمكن للمؤسسات الصناعية تبني هذه المواصفة حتى وان أبدت رغبتها في ذلك، لان العملية تحتاج إلى مرافقة ودراية وخبرة من فنيين مختصين ودعم فني في المعاهد الوطنية المختصة بالتقييس، هذه الأخيرة لا توفر خدمتها لكل المؤسسات الصناعية، وإنما تراعي عدة عوامل منها ما هو مرتبط الجوانب المادية والخبرة الفنية، ومنها ما يرتبط بأدائها وسمعة هذه المؤسسة الصناعية ذاتها.

المطلب الثاني: دراسات عن المسؤولية الاجتماعية

أولا: دور المسؤولية الاجتماعية

المؤسسة جزء من المجتمع الذي تتواجد فيه، وعليها أن تلعب دورا في تحقيق أهداف المجتمع عن طريق تطبيق مفهوم المسؤولية الاجتماعية، ففي نفس الوقت إذ تبين للمؤسسة الدور الاجتماعي في أرباحها تزيد كردة فعل للمجتمع تجاهها وذلك بتغيير الصورة الذهنية حول اهتمامها فقط بالأرباح و تهمل المتطلبات الاجتماعية تتحسن صورة المؤسسة حيثما تلعب دورا اجتماعيا كما تعتبر تطبيقها للمؤسسة الاجتماعية نوعا من أنواع الوقاية من المشاكل الاجتماعية المختلفة **(بن فرج البيعي، 2019، صفحة 29)**.

وتحقق المسؤولية الاجتماعية عدة مزايا بالنسبة للمجتمع والمؤسسة والدولة من بينها: **(عبد الحفيظ، 2019، صفحة 185)**:

1- بالنسبة للمؤسسة:

- تحسين صورة المؤسسة في المجتمع وخاصة لدى العملاء والعمال خاصة.
- تحسين مناخ العمل كما تؤدي إلى بعث روح التعاون بين مختلف الأطراف.
- تمثل المؤسسة تجاوبا فعالا مع التغييرات الحاصلة في حاجات المجتمع.

2- بالنسبة للمجتمع:

- الاستقرار الاجتماعي نتيجة لتوفر نوع من العدالة وسيادة مبدأ تكافئ وهو جوهر المسؤولية الاجتماعية
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة للمجتمع.
- ازدياد الوعي بأهمية الاندماج التام بين المؤسسات ومختلف الفئات ذات المصالح.
- الارتقاء بالتنمية انطلاقا من زيادة تثقيف والوعي الاجتماعي على المستوى الأفراد وهذا يساهم بالاستقرار السياسي والعدالة الاجتماعية.

3- بالنسبة للدولة:

- تخفيض الأعباء التي تتحملها الدولة في سبيل أداء مهامها.
- تعظيم عوائد الدولة بسبب وعي المؤسسات بأهمية المساهمة العادلة والصحيحة في تحمل التكاليف الاجتماعية.
- المساهمة في تطور التكنولوجي والقضاء على البطالة وغيرها.

ثانيا: أسس تطبيق المسؤولية الاجتماعية

لنجاح أي مؤسسة أصبح لابد من توافر جملة من الأسس والتي تتمثل في: (باشا، 2016/2017، صفحة 101)

- إذا كانت المؤسسة في بداية تبنيها للمسؤولية الاجتماعية ضمن الأفضل أن تبدأ بالمسائل الصغيرة، أو التي يمكنها أن تؤديها بذاتها، مثل تدريب الموظفين، والرعاية الاجتماعية لهم مع أنشطة الحفاظ على البيئة.
- ألا تتخذ المؤسسة قيامها بالمسؤولية الاجتماعية وسيلة من وسائل الدعاية أو المظهر الخارجي مجتمعيا.
- أنه من الضروري وضع أولويات لقضايا المسؤولية الاجتماعية دون ضرورة القيام بها دفعة واحدة، مع الأخذ في الأولويات بأكثر الأعمال صلة بأهداف المؤسسة.
- أن يكون توجه المؤسسة لأداء المسؤولية الاجتماعية نابعا من قيم راسخة تبنى عليها الإستراتيجية والخطط والأهداف.
- الأخذ بمبدأ التعاون والتنسيق والتشاور بين المؤسسة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة للقيام بمشاريع مشتركة ذات أهداف للمجتمع.
- الأخذ بالاستمرارية في تنفيذ مشاريع المسؤولية الاجتماعية وفقا لقدرات المؤسسة مع العمل على تنمية هذه المشاريع لتصبح على المدى الآجل مؤسسات كبرى.

ومن هذا المنطلق فإنه على المؤسسة عند تبنيها للمسؤولية الاجتماعية أن تكون على استعداد تام للقيام بجميع الأنشطة والمهام، للمساعدة في نمو وتحسين الظروف المراد الوصول إليها دون النظر إلى أهداف أخرى تحترم مصلحة المؤسسة فقط.

ثالثا: المسؤولية الاجتماعية بين التأييد والمعارض

فيما يلي عرض لأهم الحجج المعارضة والمؤيدة لتبني المسؤولية الاجتماعية: **(قهواجي و بن حسان، 2016، صفحة 7)**

1- الحجج المؤيدة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:

يمكن تلخيص حجج أهم المؤيدين لتبني المسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

- المؤسسة جزء لا يتجزأ من المجتمع المتواجدة فيه، لذا عليها لان تلعب دورا كبيرا في تحقيق أهداف المختلفة
- تزايد الأرباح على المدى البعيد إذا ثبتت.

- الدور الاجتماعي والذي هو رد فعل على النقد الموجه للمؤسسة وهو اهتمامها بالأرباح وإهمال المتطلبات الاجتماعية.
- الصورة العاملة للمؤسسة ستكون أفضل عندما تلعب دورا اجتماعيا (تحسين السمعة).
- التقليل من إجراءات الحكومة وقوانينها المتعلقة لتدخل في شؤون المؤسسات.
- المسؤولية الاجتماعية شكل من التدابير الوقائية لتجنيب المشاكل الاجتماعية المعقدة التي ستحدث عاجلا أم أجلا.

2- الحجج المعارضة للقيام بمهام المسؤولية الاجتماعية:

يكمن حصر أهم الحجج المعارضة للالتزام بالمسؤولية الاجتماعية على النحو التالي:

- الالتزام بمهام المسؤولية الاجتماعية يحول المؤسسة الى شكل لا يختلف عما هو سائد في المؤسسة الحكومية.
- محدودية الخبرة والمهارة المتاحة لدى المؤسسة في معالجة المشاكل الاجتماعية التي تتعرض لها.
- إذا تفردت المؤسسة باتفاق على تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية فان ذلك يعني تحملها تكاليف إضافية تنعكس على زيادة أسعار السلع التي تتعامل معها.
- تضعف الأهداف الرئيسية الأخرى للمؤسسة لكونها تستنزف طاقة ليست بقليلة من جهد المؤسسة، كما إن المشاكل الاجتماعية هي من مسؤولية الدولة فقط.

المطلب الثالث: مجالات واتجاهات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

تتمتع المسؤولية الاجتماعية بالعديد من الاتجاهات من بينها:

أولا: اتجاهات المسؤولية الاجتماعية

يعتمد نشر المسؤولية الاجتماعية على ثلاث اتجاهات رئيسية وهي: **(بلقايد و أخرون، 2019، صفحة 15)**

1- يحظى بمساهمة المجتمع التطوعية:

يحظى هذا الاتجاه بنوع من الاهتمام المتزايد خاصة في البلدان التي بدأت تهتم بمفهوم المسؤولية الاجتماعية حديثا أو يظهر هذا الاهتمام على شكل هيئات خيرية ومساعدات على المدى الطويل في مجالات حساسة كقطاع الصحة والتعليم ومختلف البرامج التطوعية الخيرية.

2- العمليات الجوهرية للأعمال وسلسلة القيم:

تتجسد أفكار مسيري المؤسسات وأرائهم الأساسية لنشر المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات باعتبارهم رواد هذه المؤسسات من خلال العمل على تحسين ظروف العمل والاهتمام بالعمل على ترشيد استعمال الموارد الطبيعية وتقليل من المخلفات بطريقة تسمح بالحفاظ على البيئة.

3- حشد التأييد المؤسسي وحوار السياسات والبناء المؤسساتي:

تعمل إدارة المؤسسات على وضع الوعي والأفكار التي تسمح بتهيئة الأوضاع التي تساهم في تحقيق التوازن بين المتطلبات المتعارضة لتعظيم الأرباح والمبادئ على المستوى الداخلي أما على المستوى الخارجي فيسعى المدراء والمسيرين على المشاركة في البرامج التنموية والمبادرات التطوعية.

ثانيا: مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن تقسيم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة إلى أربع مجموعات متجانسة تعتمد أساسا على أهم الأنشطة التي ترتبط بالأداء الاجتماعي كما يلي **(حلوى حنان، 2003، الصفحات 256-261)**:

1- أنشطة خاصة بمجال الموارد الطبيعية والساهمات البيئية:

يتضمن هذا المجال المظاهر البيئية للنشاط الاجتماعي الإنتاجي للمؤسسة، حيث تتم الرقابة على التلوث أثناء التنفيذ ومنع الأضرار البيئية وإصلاحها، وكذلك المحافظة على الموارد الطبيعية وتوجيه البحث عن تقنيات كفئ تساعد في تخفيض استخدام الموارد الطبيعية غير القابلة لتجديد والتقليل من الهدر، وبما أن التلوث البيئي تجاوز المنطقة الجغرافية للمؤسسة وانتقال إلى المستوى الوطني وأحيانا المستوى العالمي، وهذا ما يعبر عنه بشعار دارج بين المهتمين بشؤون البيئية " عمل محلي تأثير كوني"

إذ انه يجب في هذا المجال الإفصاح عن مدى التزام المؤسسة بالمتطلبات القانونية لتجنب مسببات التلوث الأرضي والجوي والمياه والضوضاء ووضع برامج للتخلص من مخلفات الطلبة وإتباع تقنيات كفئ لاستبعاد أو تخفيض كمية المخلفات ومساهمة المؤسسة في المحافظة على المصادر النادرة للموارد الخام والطاقة ومحاولة اكتشاف مصادر جديدة لها.

في دراسات تقييم الأثر البيئي يقترح عالم البيئة العربي **أسامة الخوالي** مراعاة العناصر ذات الأهمية تبعا لطبيعة نشاط المؤسسة، وبذكر العناصر التالية:

- عناصر طبيعية، كيميائية: الأراضي المياه الجوفية، السطح، الجو.
- عناصر حيوية: النبات، الحيوانات.
- اعتبارات بشرية: الصحة، الأمن، الاعتبارات الجمالية والثقافية.

- اعتبارات اجتماعية، اقتصادية: فرص العمل.

2- أنشطة خاصة بمجال المساهمات العامة:

يتضمن هذا المجال الإفصاح عن الخدمات المقدمة للمجتمع المحلي أو المجتمع عموما، مثل المساهمة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من الأمراض والأوبئة، إعانات ومنح تعليمية، مساعدة الجمعيات الخيرية، رعاية الطفولة، توظيف المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة، توفير وسائل النقل للعاملين المساهمة في برنامج الإسكان، توظيف وتحضير الأقليات ...إلخ.

يلاحظ أن أغلبية هذه الأنشطة تتسم بالاختيارية والالتزام الطوعي من قبل المؤسسة الأمر الذي يعزز استمرارية وتنمية وتعاون المجتمع المحلي وتحقيق رفاه اقتصادي واجتماعي متبادل.

وكمثال لأنشطة المساهمات العامة للمؤسسة نعرض المجالات الفرعية التالية:

أ.المساهمات في المجتمع

- دعم المؤسسات العلمية
- دعم هيئات الرعاية الصحية، مستوصفات ومستشفيات
- دعم الجمعيات الخيرية

ب.المساهمات لحل مشكلة النقل

- توفير وسائل النقل للعاملين
- دعم وإنشاء وتعبيد الطرقات
- توعية جماهير بآداب السير

ج.المساهمات لحل مشكلة الإنسان

- إنشاء مساكن للعاملين
- دعم برامج الإسكان

د.المساهمات لحل المشاكل الصحية

- دعم برامج الطب الوقائي
- توفير وسائل وإمكانيات وخدمات العناية بالصحة

هـ.رعاية مجموعات معينة من أفراد المجتمع

- المساهمة في رعاية المعوقين وذوي الاحتياجات الخاصة
- المساهمة في رعاية الطفولة والمسنين

- المساهمة في رعاية المشردين والمدنيين

3- أنشطة خاصة لمجال الموارد البشرية

يتحدد نطاق هذا المجال بالأنشطة التي توجه تلبية المتطلبات العاملين بالمؤسسة وتحسين أحوالهم بصفة عامة، ويندرج تحت هذا المجال كافة الأنشطة الاجتماعية التي تتناسب مع ظروف وحجم كل مؤسسة وإمكانياتها المالية، وهذا من اجل تحسين الفعالية الاجتماعية لعملياتها الداخلية المتعلقة بالتنظيم البشري الداخلي، ويتضمن أنشطة تكون متعلقة بسياسات التوظيف من خلال توفير فرص عمل متكافئة لأفراد المجتمع، بالإضافة للأنشطة التي تتعلق بالرضا الوظيفي بمنح العاملين أجور ومرتبات تحقق لهم مستوى معين مناسب، وإتباع سياسة للترقية تعترف بقدرات كل العاملين، لذلك فان هذا المجال يمثل مجالا داخليا ويعتبر رب العمل من أهم أصحاب المصالح الداخلية، ويتم تصنيف ممارسات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والتي تتعلق بتطوير مهارات العاملين إلى أربع مجموعات تسمى" تصنيفات القيمة" والتي تساهم في إحداث القيمة لأصحاب المصالح في المؤسسة، وبالتالي تلبي مختلف توقعاتهم وهي عبارة عن العدالة الاجتماعية لصحة والسلامة في العمل، رفاهية ورضا العاملين، وجودة العمل.

4- أنشطة خاصة بمجال المنتج في السلعة أو الخدمة (العلاقة مع العملاء)

يتعلق نطاق هذا المجال بالأنشطة المرتبطة بالعلاقات مع العملاء من حيث تحقيق رضائهم على المنتج من سلعة أو خدمة وتتضمن هذه الأنشطة تحديد وتصميم المنتجات والأنشطة الخاصة بتحقيق رضا المستهلكين، هذا وان كانت الأنشطة السابقة وتوضح اتساع نطاق العمليات المرتبطة بالأداء والمضمون الاجتماعي الشامل للمؤسسة فان ذلك لا يعني أن كل مؤسسة بالضرورة سوف تضطلع بكل هذه الأنشطة، إلا أن اختيار المؤسسة لمجموعة الأنشطة التي يمكنها القيام بها، لا يعد قيدا يؤثر في ضرورة دخول هذه الأنشطة جميعها في دائرة الوظيفة والمحاسبية، فما تقوم به مؤسسة معينة بهذه الأنشطة قد لا تقوم به مؤسسة أخرى.

ثالثا: متطلبات تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية

هنالك مجموعة من المتطلبات الأساسية التي لابد من تطبيقها لنظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أو يجب السعي لإيجادها لما فيها من فوائد وهي كالتالي **(النعيمات و فارس جميل، 2011، صفحة 322)**:

1- هيكل تنظيمي جيد ومفهوم نتضح فيه لأهداف العامة للتنظيم وللأقسام وكذلك المهام والصلاحيات والمسؤوليات والسياسات والإجراءات والإلمام التام بإطار التخطيط بالمشروع ومعرفة المعدلات التخطيطية الخاصة بكل عنصر من عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات وغيرها من وجوب إظهار وربط مسؤولية الشخص الذي وضع هذه المعدلات في مركز المسؤولية التابعة لها.

2- دليل حسابات موحد ومتناسق مع التنظيم الإداري الموافق عليه يراجع بصفة دورية لتلاءم مع التنظيم الإداري القابل لتطور مع ضرورة استخدام أسلوب الترميز المناسب لكي تعطي التقارير المناسبة بالشكل والوقت المناسب وبتحديد المسؤولية بالمستويات الإدارية المختلفة، ويجب أن يكون مركز المسؤولية مرتبط بشخص معين أو مجموعة من الأشخاص حتى يسهل الرقابة على أعمالهم آو على مراكز المسؤولية التي يشرفون عليها.

3- نظام موازنة جيد يضمن تقرير الموازنة تفصيلا لمستوى الأقسام من ناحية تحديد أنواع النفقات منفصلة.

4- نظام تكاليف جيد يساعد في التحليل على مستوى الأقسام بغرض رفع مستوى الأداء، والفصل بين عناصر التكاليف الثابتة والمتغيرة بهدف ربط العناصر التي لها علاقة بمركز وأبعاد العناصر التي تعتبر في المسؤولية مراكز أخرى.

5- استخدام الحاسب الآلي والبرامج المناسبة المتطورة نظرا لضخامة البيانات المراد تجميعها وتبويبها وكذلك التقارير المراد إخراجها في الوقت المناسب.

6- التقارير المناسبة لابد من تحديد التقارير المناسبة لاحتياجات المستفيدين مما تفي ضرورة القيام بتحليل كامل لهذه الاحتياجات بحيث الكم والكيف لهذه المعلومات وكذلك مواعيد إخراجها وتحديد من تعطى له هذه التقارير.

7- قياس الأداء الفعلي للوقوف على الكميات والقيم الفعلية ومقارنتها بالكميات والقيم التقديرية لنفس مركز المسؤولية المشرف عليه شخص معين إذا ما توفرت هذه المتطلبات فانه يمكن تصميم نظام محاسبة المسؤولية وتحقيق الفوائد المرجوة منه، وتختلف المؤسسات فيما بينها في مدى توافر هذه المعلومات.

8- ربط عناصر التكاليف والخدمات والإنتاج والإيرادات بمراكز المسؤولية في المستويات الإدارية المختلفة وذلك بعد تحديد هذه المراكز ومعرفة الشخص المسؤول عن كل مركز مسؤولية.

لذلك يجب السعي لاستكمال ما لم يكن موجود منها كذلك يجب ملاحظة أن هذه العملية ديناميكيا متغيرة طبقا لظروف البنية المحيطة تغيراتها السياسية والاجتماعية والتكنولوجيا والعلمية .....الخ

فالنظر للتحسين يجب أن يكون مستمر الخطوات التي يمكن إتباعها في تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية

يمكن تطبيق نظام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في أي مؤسسة بإتباع الخطوات التالية:

- دراسة التنظيم الإداري والمستويات الإدارية وتحديد احتياجات كل منها لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

- تحديد مراكز اتخاذ القرارات في تنظيم وسلطة كل منها في التأثير على مستويات الأداء المختلفة وتعتبر هذه بمثابة مراكز مسؤولية تصميم نظام محاسبة المسؤولية على أساسها.
- حصر عناصر التكاليف والإيرادات والاستمارات التي يمكن لكل مركز من مراكز المسؤولية أو مراكز اتخاذ القرارات التحكم في مفردها والتي تعتبر بالتالي خاضعة لسلطة مركز المسؤولية ومن ثم تغيير مسؤوليتها.
- تفصيل الخطط على أساس مراكز المسؤولية بحيث يتحدد الهدف المرغوب تحقيقه في كل مركز منها وتحدد معايير الأداء الواجب على المركز للاهتداء بها بصدد تنفيذ خطط مستهدفة تم وضع الموازنة لكل مركز بحيث تستخدم هذه الموازنة لقياس الأداء والانجاز المسير لهذا المركز أو للمدير نفسه.
- وضع نظام محاسبي يمكن بواسطته تجميع البيانات عند الأداء الفعلي لمراكز المسؤولية.
- إعداد تقارير الأداء على أساس هرمي من حيث تدفق التقارير من أسفل إلى أعلى وبالقدر المناسب من التفصيل على كل مستوى من مستويات التنظيمية وتتضمن هذه التقارير مقارنة بين البيانات الفعلية والبيانات المقدرة والانحرافات غير المنفصلة لكل مركز من مسؤولية ويتم دراسة هذه الانحرافات ومعرفة أسبابها واتخاذ القرارات لمعالجتها.

خـلاصـــة:

من خلال دراسة هذا الفصل توصلنا إلى أن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تزيد من جودة القوائم المالية وخدمة متخذي القرار حيث تزودهم بالمعلومات اللازمة، كما أن أبعاد المسؤولية الاجتماعية تعد من أهم النقاط لفهم مضامينها وأهم ما جاء فيها من أجل التعرف على محاسبة المسؤولية الاجتماعية وكيفية تطبيقها في المؤسسات الاقتصادية، وضمان اتساقها مع بعضها البعض مما يساهم في زرع أخلاقيات المهنة في الإطار العملي، والذي أصبح محاط بعدم المسؤولية والتلوث وانتشار الأوبئة.

كما استخلصنا انه يوجد اتفاق كبير حول التزام المؤسسات اتجاه المجتمع للقيام بالعديد من الواجبات والمساهمات التي تخدم المجتمع قبل المؤسسات والمتمثلة في الأنشطة الاجتماعية، ومن خلال ما تحدثه هذه المؤسسات أصبح أمرا حتميا عليها أن تتحمل المسؤولية اتجاه مخلفاتها بالإضافة إلى ذلك اهتمام أكثر بمهنة المحاسبة نتيجة ظهور متطلبات جديدة (المسؤوليةالاجتماعية).

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للقوائم المالية والمعلومات المحاسبية

تمهيـــد:

تتزايد أهمية القوائم المالية في عصرنا الراهن، التي تقدم من طرف الإدارة والتي تعتبر كمصدر للمعلومات التي تفيد مستخدميها في اتخاذ القرارات، حيث تعتبر هذه المعلومات أداة من شانها أن تزيد درجة موثوقية القوائم المالية كما يمكن لها أن تضعفها، لذا يسعى أصحاب المؤسسة والأطراف المتعلقة بها دائما للحصول على المعلومات الصحيحة التي تساعدهم في التنبؤ للمستقبل، وهذا ما دفع اغلب المؤسسات للإهتمام بها من اجل إخراج وإنتاج قوائم مالية ذات مصداقية تعطي الصورة الحقيقية والوضعية المالية الملائمة لهذه المؤسسات.

خاصة أن المحاسبة كنظام يعتني بإخراج مخرجات ذات طابع مالي ومحاسبي يصب جله في إعداد الوثائق المحاسبية (القوائم المالية) في أخر السنة المالية، وإظهار نتيجة نشاط المؤسسة وأدائها والتغيرات الحاصلة مقارنة بسنوات سالفة.

في هذا الفصل سنتطرق إلى مجموعة من المفاهيم الأولية حول القوائم المالية من خلال ثلاث مباحث حيث خصص المبحث الأول إلى عموميات حول القوائم المالية، والمبحث الثاني تم فيه تقديم المعلومات المحاسبية، والمبحث الثالث فقد تناول عرض أنواع القوائم المالية.

المبحث الأول: القـــوائم المـــــالـية

تعتبر القوائم المالية المخرج النهائي للنظام المحاسبي المالي، فهي تعكس نتيجة العمليات المالية التي قامت بها المؤسسات خلال السنة المالية، لذا تقوم معظم الوحدات المحاسبية حاليا بإعداد القوائم المالية لها كبديل عن الحسابات الختامية للميزانية، ويجب أن تفي المعلومات المقدمة في تلك القوائم باحتياجات أصحاب المؤسسة والفئات ذات المصلحة مثل المستثمرين، الممولين الدائنين الهيئات الحكومية...الخ.

المطلب الأول: ماهية القوائم المالية

لتوضيح أكثر لماهية القوائم المالية، وعرض مختلف جوانبها وعناصرها ومكوناتها ومبادئها وكذلك التفرقة بينها وبين التقارير المالية سنقوم في هذا المطلب محاولين توضيح الصورة بشكل أدق من خلال العناصر الآتية:

أولا: تعريف القوائم المالية

تعددت تعاريف القوائم المالية من مصدر لأخر نذكر منها:

- **إن القوائم المالية** " تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المالية التي تحتاجها الأطراف الخارجية للمؤسسة، وتعد هذه القوائم بطريقة موجزة، فهي لا تزيد عن ثلاث أو أربع صفحات في المؤسسات الكبيرة حيث تلخص العمليات المتعلقة بفترة معينة، والتي قد تكون شهرا أو سنة، وتفصح القوائم المالية عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين، كذلك نتائج العمليات التي حققت في المؤسسة" **(توفيق، 2013، صفحة 02)**.
- هي مجموعة من الوثائق المحاسبية والمالية غير القابلة للفصل فيما بينها، وتسمح بإعطاء صورة صادقة للوضعية المالية ولأداء المؤسسة والتغير في الوضعية المالية للمؤسسة عند إقفال الحسابات **(Jean, 2014, p. 12)**.
- هي مجموعة من الوثائق المحاسبية هدفها إعطاء صورة صادقة عن المركز المالي للمؤسسة ونجاعتها وسيولة الخزينة في نهاية السنة، ووفق النظام المحاسبي المالي للمؤسسات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية مجبرة على تقديم في اجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ غلق السنة المالية كشوفا ماليا تظم (الميزانية، جدول حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغيرات الأموال الخاصة، والملاحق) فالقوائم المالية ينبغي أن تقدم موقفا صحيحا وصادقا وعادلا على الوضعية المالية للمؤسسة وأداءها ونجاعتها وتعكس أي تغيير في مركزه المالي نتيجة المعاملة والآثار المترتبة عنها، كما أن المعلومات الواردة في القوائم المالية يجب أن تقدم

بالعملة الوطنية وتسمح بإجراء مقارنة بينها وبين المعلومات الخاصة بالنسبة لسنة المالية الماضية" (يوسفي، 2011، صفحة 92).

- هي كشوف يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية توفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وهذه القوائم تمثل في كونها مترابطة معا بمعنى أنها تخضع جميعا لنفس عملية القياس وإن تأثير هذا القياس ينعكس على جميع القوائم وهي:

✓ قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)

✓ الميزانية (قائمة المركز المالي)

✓ جدول سيولة الخزينة (قائمة التدفق النقدي)

✓ جدول التغير في الأموال الخاصة **(شاهين، 2011، صفحة 120)**.

- هي عبارة عن نظام من العلاقات المتبادلة بين المؤشرات التي تحولها والتي تصف المركز المالي للمؤسسة، ومجموع الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها خلال الفترة المحاسبية: شهر، نصف سنة، سنة ، أو هي مجموعة من المكشوفات المالية التي تحتوي على بيانات تفصيلية وإجمالية على مستوى أداء المؤسسة وواقع المركز المالي التي آلت إليه نشاطها خلال فترة زمنية معينة **(وليد ناجي، 2007، صفحة 24)**.

من خلال التعاريف السابقة يمكن لنا إدراج المفاهيم التالية **(مشري، 2014، الصفحات 66-67)**:

- **المفهوم التقليدي:** وفق هذا المفهوم ينظر إلى عملية إعداد القوائم المالية على أنها عملية بحتة يقوم بها المجلس أو الجهة الإدارية المسؤولية بقصد تقديمها للملاك أو الشركاء وأصحاب الأسهم لإعطاء صورة عن نتائج العمليات وإدارة رؤوس الأموال التي أودعت تحت تصرفهم، ويولي هذا المفهوم اهتماما كبيرا بالكيفيات والطرق المحاسبية التي تعطي أكثر ضمانات للمسيرين، فالقوائم المالية وفق هذا المفهوم تعد وسيلة للمحاسبة والمراقبة والممارسة من طرف الملاك اتجاه الجهة المسيرة والمكلفة بإدارة رؤوس الأموال، وبتطوير المؤسسات الاقتصادية في شكلها المعاصر وبروز دور المستثمرين والملاك في اتخاذ القرارات الاستثمارية بدل التفويض الكلي في الطريقة التقليدية.

من هنا برزت ضرورة تغيير مفهوم القوائم المالية من النموذج التقليدي إلى نموذج أكثر مواكبة لكل هذه التغيرات بحيث تصبح هذه القوائم وسيلة فعالة في عملية اتخاذ القرار من طرف الجهات المستخدمة لها.

- **المفهوم الحديث:** يرى أنصار هذا المفهوم أن القوائم المالية ينبغي أن تكرس لخدمة المستثمرين من خلال مساعدتهم في اتخاذ القرارات المحتملة خاصة الاستثمارية منها مع ضرورة التركيز على إمدادهم بالمعلومات والبيانات المالية التي من شانها تسهيل عملية التنبؤ بالمستقبل.

من الواضح أن هذا المفهوم قد خص المستثمرين بأهمية خاصة في إعداد القوائم المالية مع تجاهله لبقية الأطراف التي تستمد المعلومات اللازمة لمعاملتها من هذه القوائم، ولتغطية هذا القصور ظهر مفهوم ثالث للقوائم المالية.

- **مفهوم الاستعمال العام للقوائم المالية:** يقوم هذا المفهوم على أساس ان كل الأطراف الداخلية والخارجية عن المؤسسة ذات الاهتمام بالنشاطات الجارية والأفاق المستقبلية لوضع المؤسسة يجب أن تجد حاجاتها من المعلومات التي تحتوي عليها هذه القوائم.

ثانيا : أهداف القوائم المالية.

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية مفيدة يحتاج إليها المستخدمين الداخليين والخارجيين لأغراض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، مع التركيز على فئة المستخدمين ذوي المصالح المباشرة في المؤسسة، وهم مالك المشروع (مشروع فردي) الشركاء (شركة الأشخاص) أو المساهمون (شركة المساهمة) وكذلك المقرضون والعاملون في المؤسسة ونقاباتهم العمالية (**رضوان و نزار، 2009، صفحة 19**) .

تتمثل الأهداف الأساسية للقوائم المالية فيما يلي (**بلخير، 2012/2011، صفحة 13**).

- **تقديم معلومة مالية مفيدة:**

هدف القوائم المالية هو إعطاء معلومة حول الوضعية المالية (الميزانية) والأداء (حساب النتائج) وتغيرات الوضعية المالية (جدول حساب النتائج) للمؤسسة حتى يستجيب لاحتياجات مجموع مستخدمي هذه المعلومات.

- **تقديم معلومات مالية شفافة:**

القوائم المالية تسمح بضمان الشفافية للمؤسسة من خلال معلومات شاملة وإعطاء عرض وافي للمعلومات المفيدة لاحتياجات اتخاذ القرار.

- **إيصال المعلومة المالية لمختلف المستخدمين:**

القوائم المالية تمثل الوسيلة الرئيسية لإيصال المعلومات المالية لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين عن المؤسسة.

فيما يلي عرض مبسط لأهم الأهداف التي تقدمها كل قائمة على النحو التالي (**رضوان و نزار، 2009، صفحة 20**):

- **قائمة الدخل (حساب النتائج):** وتحدد أرباح وخسائر المؤسسة الناتجة عن مزاولة النشاط، عادة عن فترة سنة من N/01/01 إلى N /12/31 من كل عام، لذا تسمى هذه القائمة بقائمة الأرباح والخسائر.
- **قائمة التغير في الأموال الخاصة:** وتوضح رأس مال الملاك في بداية السنة والتغيرات التي تطرأ عليهم خلال السنة وكم أصبح في نهاية السنة.
- **قائمة المركز المال (الميزانية):** وتعرض مركز أو وضع المؤسسة في يوم معين، أي تعرض أصول وخصوم المؤسسة في يوم معين، عادة N /12/31 من كل عام.
- **جدول سيولة الخزينة:** وتوضح حركة المقبوضات والمدفوعات النقدية، عادة عن فترة سنة 01/01 إلى 12/31 من كل عام.

تعد هذه القوائم الأربعة مجموعة مترابطة تقدم معلومات مفيدة في اتخاذ القرارات وبذلك تلبي أهداف التقارير المالية.

ثالثا: وظائف القوائم المالية.

تتمثل وظائف القوائم المالية فيما يلي **(ابراهيم نور و ايهاب، 2014، صفحة 54)**:

- قياس الأصول التي تقع في ملكية المؤسسة.
- قياس الالتزامات المترتبة على الحقوق التي تمتلكها المؤسسة (وهي خصوم وحقوق أصحاب رأس المال).
- قياس التغيرات التي تطرأ على تلك الأصول والخصوم وحقوق أصحاب رأس المال.
- ربط هذه التغيرات بفترات زمنية محددة.

– تصنف التغيرات المشار إليها على الوجه الأتي:

- الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية.
- التعبير عما تقدم بوحدات نقدية باعتبارها الوحدات العامة للقياس المالي.
- إعداد قوائم مالية وتقارير دورية عن أصول المؤسسة وخصومها وحقوق أصحاب رأس المال في لحظة زمنية معينة وصافي الدخل وأجزاءه، والتدفقات النقدية خلال فترة زمنية معينة.

المطلب الثاني: خصائص واستخدامات القوائم المالية

أولا: الخصائص النوعية للقوائم المالية

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الموضوعة في القوائم المالية ذات فائدة لمستخدمين المعلومات المحاسبية ومنهم المستثمرين الحاليون والمحتملون، والمقرضون والدائنون والتي تجعل المعلومات المالية ذات جودة عالية **(حميدات، 2014، صفحة 10)**.

1. الخصائص النوعية الأساسية:

- الملائمة Relevance
- المصداقية Reality

إن مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB قد حدد إن الملائمة والمصداقية هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لمتخذي القرارات، فالخصائص التي تميز المعلومات المفيدة من المعلومات الأقل فائدة هما الخصائص النوعية الأساسية وهي الملائمة والمصداقية مع بعض الخصائص الأخرى المشتقة منها **(الفداغ، 1999، صفحة 25)**.

تتمثل الخصائص الأساسية في: (بزقراري، 2011، صفحة 59)

- **الملائمة:**

يقصد بها وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المحاسبية والأغراض التي تعد من اجلها، ويمكن وصفها بالملائمة إذا كما القرار المتخذ على أساسها مختلف عن القرار المتخذ بدونها، كما تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة إحدى البدائل التي يتعلق بها القرار شرط توافر الخصائص الأخرى التي تتسم بها المعلومات المفيدة، حتى تعتبر المعلومات المحاسبية ملائمة لابد أن تتوفر الخصائص التالية:

- توقيت المعلومات.
- التغذية العكسية.
- القدرة على التنبؤ.

- **المصداقية:**

أي إمكانية الوثوق بالمعلومات من طرف مستخدميها وخلق حالة من الاطمئنان لديهم للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، هذه الثقة تتجسد إذا كانت خالية من الأخطاء الجوهرية وغير متحيزة في عرض الحقائق.

ويمكن الوثوق بالمعلومات إذا توفرت فيها ثلاث خصائص:

- صدق التعبير عن النشاط.

- عدم التحيز (الحياد).
- قابلية التحقق.

2. الخصائص الثانوية:

بالإضافة للخصائص الرئيسية هنالك خصائص ثانوية ولا تقل أهمية عن الخصائص الرئيسية والتي تزيد بدورها من جودة المعلومة المحاسبية وهي **(حلوة حنان و أخرون، 2004، صفحة 54.)**:

- **القابلية للمقارنة:**

يقصد بها تقديم معلومات محاسبية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المماثلة في نفس الصناعة فذلك يزيد من فائدة المعلومات المحاسبية، يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعينة فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلا هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أوتحت مستوى الأداء في الصناعة ككل إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التدني ويساعد المستخدمين في التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، تتطلب قابلية المقارنة السليمة واستخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسة في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات، كما يجب أن يكون المستخدمون قادرين على المقارنة القوائم المالية **(Direction General Impôt, 2008, p. 51)**.

- **الثبات (الاتساق):**

يقصد بها مقارنة النتائج لنفس المؤسسة من فترة محاسبية لأخرى، هذا يتطلب من المؤسسة الثبات في إتباع نفس الطرائق المحاسبية (تقييم المخزون السلعي، تحديد عبئ الاستهلاك).

يلاحظ أن كلا من خاصيتي القابلية للمقارنة والثبات من الخصائص التي يجب أن تتصف بها المعلومات المفيدة لكن ليس على نفس الدرجة من الأهمية لخاصيتي الملائمة والمصداقية، فتوافر خاصيتي قابلية المقارنة والثبات في المعلومات المحاسبية لا يجعلها لوحدها مفيدة، ما لم تتوافر أصلا خاصيتا الملائمة والمصداقية.

ثانيا: مستخدمين القوائم المالية

تلجأ فئات متعددة لاستخدم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار لمفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية عدد من الفئات التي تستخدم القوائم المالية، كما حدد طبيعة المعلومات

التي تحتاجها كل فئة من قبل مستخدمين القوائم لمالية، في الوفاء ببعض احتياجاتهم المختلفة من المعلومات اللازمة لصنع قراراتهم الاقتصادية، ذلك أن احتياجات هذه الفئات إلي معلومات متباينة جدا حيث تتراوح من معرفة نتائج المؤسسة، أفاقها المستقبلية مرورا بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها إلى تقيم مدى مساهمتها في تطوير المجتمع. **(سعيدي، 2015، صفحة 51)**

سنحاول ذكر بعض مستخدمين القوائم المالية فيما يلي:

1- المستخدمون الداخليين: (الوقاد، 2011، صفحة 105)

- **الإدارة:** إن التقارير المالية بالإضافة إلى التقارير الإحصائية الداخلية، التي تمد الإدارة بالأساس الذي تعتمد عليه للحكم على قوة وضعف المركز المالي والإنتاجي للمؤسسة، فالتقارير المالية والتقارير الإحصائية لها أهمية كبرى لهؤلاء القائمين بتوجيه أعمال المؤسسة ورسم سياسته طبقا لأهداف محددة مقدما ولرقابة على أعماله ويمكن للإدارة إن تستخدم التقارير المالية والتقارير الإحصائية للعديد من الأغراض منها:

- قياس تكلفة الأنشطة المختلفة التي تقوم بها المؤسسة.
- قياس الكفاءة الإنتاجية وربحية أعمال المؤسسة.
- تقييم أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- المساعدة في وضع خطط مستقبلية للميزانية التقديرية.
- الرقابة على عمليات المؤسسة وإدخال التعديلات الضرورية اللازمة في طرق الإنتاجية واتخاذ القرارات المالية والإنتاجية على أساس سليم.
- تقدير السياسات والإجراءات الإدارية الجديدة اللازمة للوصول إلى أهداف المؤسسة.
- تحديد الكفاءة النسبية لكل قسم من الأقسام ولكل مرحلة من مراحل إنتاج منتج معين.
- تقييم مستوى أداء المسئولون بالمؤسسة ومدى وفائهم بالمسؤوليات المحددة لهم مقدما.
- **المستخدمون الخارجيين:**

يتمثل المستخدمون الخارجيين في كل الجهات عدا إدارة المؤسسة الراغبة في الحصول على معلومات متعلقة بالمؤسسة وهم.

- **المستثمرون:** وهم أصحاب المؤسسة الذين تكبدو فيها مبالغ من أموالهم الخاصة ولذا فهم بحاجة مستمرة لمعلومات تدخل الطمأنينة في قلوبهم حول ما تكبدوه من أموال، وتشمل تلك المعلومات، المعلومات الخاصة بموارد المؤسسة، والالتزامات المرتبطة بها والتغيرات فيها، ومدى قدرة المؤسسة على تحقيق إيرادات وتحويلها إلى ربحية وبأدائه المالي ودرجة القدرة على السداد،

- **الموردون:** وهم كل من يمد المؤسسة بالمواد والسلع والخدمات على ان تسترد قيمتها كما هو شائع في وقت لاحق فيما بعد، وهم بذلك يعتبرون مصدرا هاما لإمداد المؤسسة بالأموال اللازمة له كما هو الحال بالنسبة للمقرضين.

تختلف حاجة الموردين إلى المعلومات المحاسبية باختلاف طبيعة تعاملهم مع المؤسسة، بمعنى أن القرارات المتعلقة بالبيع النقدي لا تتطلب أي معلومات، في حين أن القرارات المتعلقة بمنح الائتمان قصير الأجل قد تحتاج إلى قدر ليس كبير من المعلومات التي تحويها التقارير المحاسبية بعكس المال في القرارات المتعلقة بمنح الائتمان طويل الأجل كما في حالة عقد اتفاقية يقوم المورد بمقتضاها بالتوريد للمؤسسة سنوات طويلة حيث يعتمد الموردون في هذه الحالة على التقارير المحاسبية كأساس لفحص الحالة المالية للمؤسسة قبل اتخاذ القرار بالتعامل معه ومن ثم تتركز احتياجاتهم المعلوماتية في المعلومات الخاصة بالأرباح ومكوناتها مصادر استخدام النقدية والأصول السائلة الأخرى، والمقدرة الإرادية للمؤسسة ويلاحظ أن هذه الاحتياجات المعلوماتية تتسق وطبيعة نشاط المردين المرتبطة بضرورة دراسة موقف السيولة والمقدرة على السداد سواء في الحاضر أو المستقبل كما يلاحظ من ناحية أخرى تشابهها إلى حد كبير مع احتياجات كل من المستثمرين والمقرضين. **(صلاح عطية، 2007، صفحة 6)**

- **المقرضون:** هي طائفة البنوك والمؤسسات المالية التي تتولى تدبير الاحتياجات التمويلية الحالية والمستقبلية للمؤسسة، ومن هنا تحتاج هذه الفئة إلى معلومات حول مصادر واستخدامات النقدية والأصول السائلة الأخرى التي تساعدهم في تقييم مقدرة المؤسسة على تحويل إرباحه إلى تدفقات نقدية، وفي التعرف على كفاية هذه التدفقات، كذلك المعلومات المتعلقة بالأصول والالتزامات وحقوق أصحاب المؤسسة والتغيرات فيها بالأرباح ومكوناتها.
- **العمال ونقاباتهم:** إن العاملين ونقاباتهم يستفيدون أيضا من المعلومات، فعلى أساسها يمكنهم المساواة فيما يتعلق بتحديد الأجور والمكافآت والحوافز وتحسين ظروف العمل وتهيئة المصالح الاجتماعية.
- **الهيئات الحكومية:** من أهمها الوزارة المكلفة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسة، إدارة الضرائب، أجهزة الرقابة المكلفة بالإحصاء والتخطيط وغيرها، فكل جهم من هذه الجهات تهتم بالمعلومات المحاسبية المتعلقة بالمؤسسة بما يهم اختصاصاتهم.
- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المحاسبية للتأكد من مركزها المالي ومدى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- **أطراف أخرى:** هناك أطراف عديدة تدخل ضمن هذا العنوان كالمنافسين، الباحثين، وسائل الإعلام وغيرهم من المستفيدين **(حامدي، 2011، صفحة 93)**.

فيما يلي سنعرض أهم الجهات المستفيدة من القوائم المالية وفق الجدول التالي:

الشكل رقم (03): الجهات المستفيدة من القوائم المالية

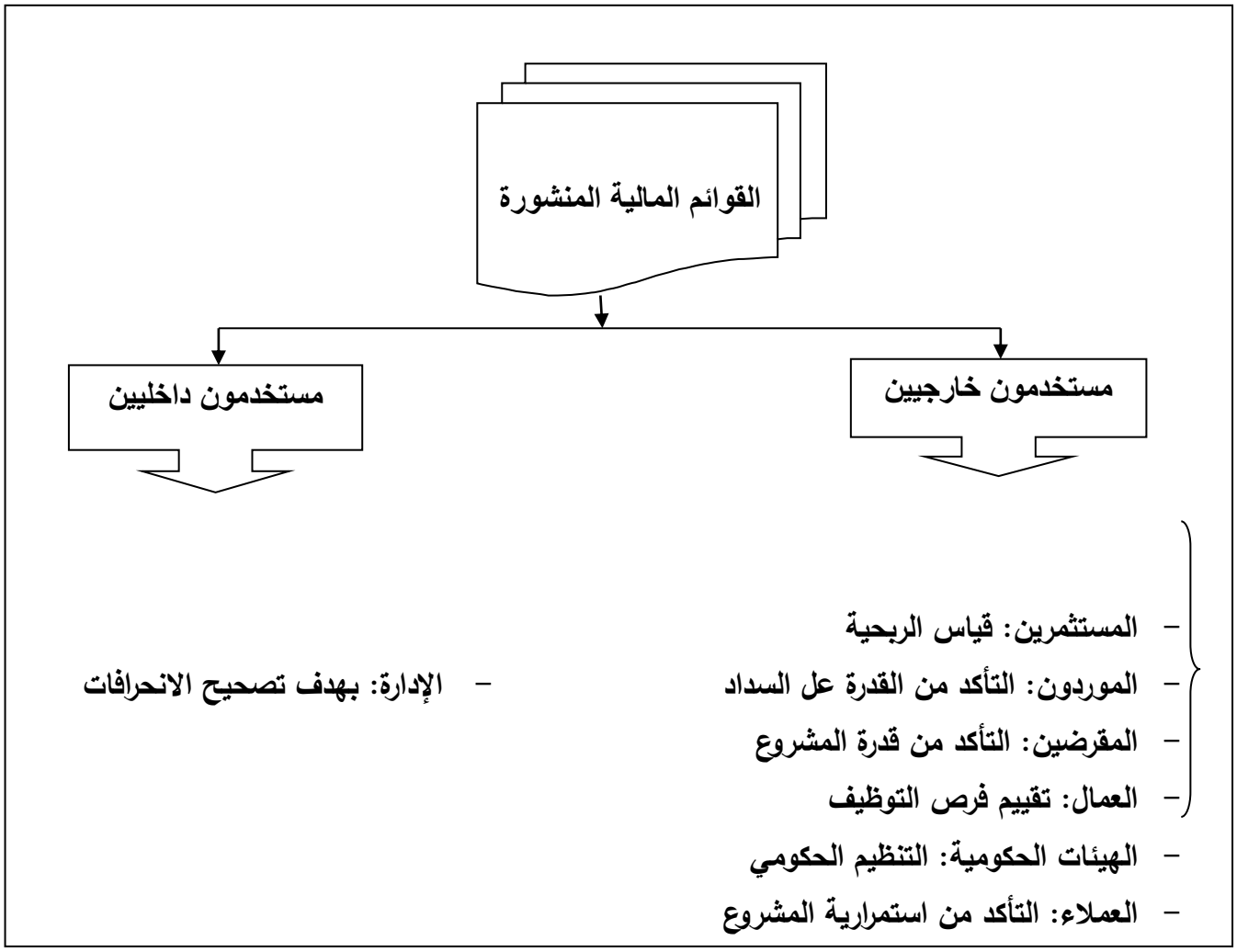

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على ما سبق

المطلب الثالث: الاعتبارات العامة المتعلقة بالقوائم المالية

لقد ناقش المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 والمتعلق بعرض القوائم المالية مجموعة من الاعتبارات العامة لإعداد القوائم المالية، إلا انه يمكن القول بان هناك اعتبارات مماثلة تم الاهتمام بها في مصادر متعددة لمبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها، تتميز بأنها أكثر توسعا وتفصيلا مقارنة بما يوفره المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 وعلى الرغم من ذلك فان مفاهيم الاستمرارية والأهمية النسبية والتجميع، تعتبر مماثلة مع مبادئ المحاسبة الأمريكية المتعارف عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 **(سعيدي، 2015، صفحة 10)** وتتمثل هذه الاعتبارات في الأتي:

- **التمثيل العادل والالتزام ب معاييرIFRS:** يفترض عند تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS وإعداد القوائم المالية استنادا إلى هذه المعايير إضافة للإفصاحات الإضافية عند الضرورة أن تؤدي إلى قوائم مالية تحقق العرض العادل.
- **الاستمرارية:** تعني أن تكون مستمرة إلى اجل غير محدود في المدى المستقبلي المنظور.
- **المحاسبة المستمدة إلى أساس الاستحقاق:** يعني الاعتراف بالمصروفات والخسائر التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك بالإيرادات والمكاسب التي تتعلق بالفترة المالية سواء تم قبضها أو لم يتم، كذلك الاعتراف بالأصول عندما تكون واجبة الاستلام والمطلوب عندما تكون واجبة الدفع.
- **الاتساق:** يعني الثبات في استخدامات ذات أسس ومفاهيم محاسبية من فترة لأخرى، وقد يكون الاتساق متعلق بالمعالجات المحاسبية كمعالجة الاهتلاك بأحد الأساليب التي أقرتها معايير التقارير المالية الدول يةIFRS.
- **الأهمية النسبية ومستوى التجميع:** تعني الأهمية النسبية باعتبارها بند معين هام نسبة إلى بنود أخرى، ويترتب على ذلك اختلاف في المعاملة المحاسبية أو طريقة العرض، مثل اعتبار بعض تكاليف الأصول منخفضة القيمة مصروفات ايرادية استنادا إلى أهميتها النسبية إلى إجمالي الأصول، أما ما يتعلق بالأهمية النسبية للعرض فذلك يعني أن يتم عرض كل فئة تتمتع بالأهمية النسبية للبنود المماثلة بشكل منفرد في القوائم المالية، ويمكن تجميع البنود غير المتماثلة فقط عندما تكون منفردة لا تتمتع بالأهمية النسبية **(الجعرات، 2015/2014، الصفحات 47-48)**.
- **المعلومات المقارنة لفترة مالية سابقة:** تعتبر المعلومات المقارنة أمرا مطلوبا من قبل المسجلين ببورصة الأوراق المالية الأمريكية حيث يجب عليهم بصفة عامة توفيرها، وعلى الرغم من أنها قد لا تكون ملزمة على وجه التحديد في الواقع التطبيقي، ويتطلب المعيار المحاسبي الدولي أن يتم الإفصاح عن المعلومات المقارنة فيما يتعلق بالفترة السابقة لكافة المعلومات الضرورية في القوائم المالية، إلا إذا سمح أو تطلب أي معيار محاسبي دولي أخر بخلاف ذلك، حيث تبقى المعلومات الوصفية أو التوضيحية الخاصة بالفترة السابقة ملائمة لفهم القوائم المالية الحالية ومن ثم يتعين تضمينها، ونفس الأمر يتم تطبيقه على القوائم المالية المقارنة التي يتم توفيرها في الولايات المتحدة الأمريكية.
- **اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية:** يتطلب المعيار المحاسبي الدولي الأول أن تقوم الإدارة باختيار وتطبيق سياسات محاسبية من شانها أن تجعل القوائم المالية متمشية مع معايير المحاسبية الدولية، أما

المبادئ المحاسبية الأمريكية المتعارف عليها فإنها تأخذ مدخل مماثل ولكنها تصف اختيار الإدارة للسياسات المحاسبية في ضوء الوفاء بأهداف العرض العادل **(سعيدي، 2015، صفحة 11)**.

المبحث الثاني: عرض لأنواع القوائم المالية

يجب أن تتضمن المجموعة المتكاملة من القوائم المالية بموجب متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 01: عرض القوائم المالية التالية : **(حميدات، 2014، صفحة 29)**

- الميزانية
- حساب النتائج
- جدول سيولة الخزينة
- جدول تغيير الأموال الخاصة

تمثل القوائم المالية " ترجمة لمكونات أي مؤسسة مالية حيث تعرض أصولها وخصومها إيراداتها ومصروفاتها أو بعبارة أخرى يمكن تشخيص قدرة المؤسسة من خلال استعراض تلك الأصول والخصوم للوفاء بالتزاماتها من جهة وقدرتها على مواصلة عملها في الميدان الاقتصادي من جهة أخرى، وذلك كنتيجة لنشاطها من ربح أو خسارة." **(بن مالك، 2011، صفحة 19)**

كل عنصر من مكونات القوائم المالية لابد أن يكون معرف بصورة واضحة وان تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

- التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم التسجيل التجاري للمؤسسة التي تقدم القوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات اندماجية).
- تاريخ الإقفال.
- العملة المستعملة.

كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على المؤسسة يجب ذكرها.

- عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدولة المتواجدة فيها.
- الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة.
- العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة **(مداني، 2015، صفحة 04)**.

المطلب الأول: الميزانية (قائمة المركز المالي)

1. تعريف الميـــزانية:

هي" كشف أو بيان قائمة تعد خارج المجموعة الدفترية لبيان أصول الوحدة الأساسية وخصومها في تاريخ انتهاء الفترة المالية، ويتم إعداد الميزانية من أرصدة الحسابات المدينة والدائنة التي تضل مفتوحة بدفتر الأستاذ بعد إعداد الحسابات الختامية". **(سيد درويش، 2010، صفحة 311)**

كما تعرف على أنها: " صورة فوتوغرافية للذمة المالية للمؤسسة في تاريخ معين ". **(مرزوق و عزام، 2008، صفحة 23)**

كما تعتبر قائمة المركز المالي بمثابة تقرير يتم إعداده في لحظة زمنية معينة بين ممتلكات المؤسسة أو أصوله الثابتة، المتداولة وغير الملموسة وكذلك يبين الديون التي على المؤسسة في هذه اللحظة الزمنية (الالتزامات طويلة الأجل وقصيرة الأجل) وكذلك تبين هذه القائمة حقوق الملاك والمساهمين. **(عبد الله و السيد شحاتة، 2015، صفحة 225)**

تنقسم هذه القائمة إلى طرفين متساويين: **(رضوان و نزار، 2009، صفحة 173)**

- **جانب الأصول:** يشتمل على الأصول المتداولة والأصول الثابتة .
- **جانب الخصوم:** يتضمن الالتزامات وحقوق الملكية.

عناصر قائمة المركز المالي:

تتمثل العناصر المكونة لقائمة المركز المالي في:

الأصـــــول:

هي منافع اقتصادية متوقعة مستقبلا، حصلت عليها الوحدة الاقتصادية أو تخضع لرقابتها نتيجة العمليات أو الأحداث الماضية وهناك ثلاث سمات أساسية لكل أصل وهي: **(رتشارد و أخرون، 2006، صفحة 261)**

– يجب أن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة تمكنه من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.

– ان تكون المؤسسة قادرة على الحصول على منافع من الأصل، وتمنع أو تقيد حصول المؤسسة الأخرى على المنافع.

– ان يكون الحدث الذي وفر للمؤسسة الحق في الحصول على منافع من الأصل قد حدث فعلا. **(مداحي، 2009، صفحة 274)**

تتكون الأصول من:

الأصول المتداولة: تشتمل الأصول المتداولة على النقدية والأصول الأخرى التي تتوقع تحويلها أو بيعها أو استخدامها من خلال السنة المالية أو دورة التشغيل **(راضي، 2015، صفحة 108)**، والدورة التشغيلية تعبر عن متوسط الوقت المنقضي بين الحصول على المواد وتحقق النقدية من خلال بيع المنتج وقد جرى العرف على ترتيب البنود الخاصة بالأصول المتداولة وفقا لدرجة السيولة بدءا من النقدية ثم الاستثمارات قصيرة الأجل والمدينين ثم المخزون وأخيرا المدفوعات المقدمة، **(الدهراوي، 2009، صفحة 118)** كما يمكن القول على أنها عبارة عن أصول لا يمكن لأي مؤسسة تحويلها إلى نقدية بسهولة في أكثر من دورة مستقبلا. **(Stuart, 2010, p. 30)**

الأصول الثابتة : وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي فترة طويلة) **(عطية، 2011، صفحة 11)** ، هذه الأصول تشمل:

- **التثبيتات المعنوية:** هي عبارة عن أصول قابلة لتحديد غير نقدية وغير مادية مراقبة ومستعملة من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية، ولا يمكن اعتبار أصل انه تثبيت معنوي إلا إذا توفرت فيه الشروط التالية:
  - تسيطر عليه المؤسسة نتيجة لأحداث سابقة.
  - يتوقع أن تحصل المؤسسة من اقتنائه على منافع اقتصادية مستقبلية.
  - إذا كانت تكلفته ممكنة التقدير بصورة صادقة.
  - إذا كان قابل للتحديد، أي يمكن بيعه أو مبادلته أو تأجيره.
- **التثبيتات العينية (المادية):** هي تلك الأصول الملموسة والتي تحوزها المؤسسة بغرض الإنتاج، أو تقديم الخدمات أو الإيجار أو تستخدم لإغراض إدارية وتفوق مدة استعمالها في المؤسسة السنة المالية الوحدة.
- **التثبيتات المالية:** هي الأصول التي تحوزها المؤسسة من اجل التوظيف على المدى البعيد، هذه الأصول تكون مملوكة من طرف المؤسسة من غير العقارات الموظفة، والأصول المالية الأخرى في شكل أصول مالية جارية.
- **التثبيتات الجاري انجازها:** يهدف هذا الحساب إلى إبراز قيمة التثبيتات التي لا تزال غير منتهية أو في طور الانجاز في نهاية السنة المالية.
- **التثبيتات في شكل امتياز:** يعرف امتياز الخدمة العمومية علة انه عقد يستند بموجبه شخص عمومي

- (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو معنوي (صاحب الامتياز) حق امتياز(كاستغلال تثبيت) لمدة محددة عادة ما تكون طويلة مقابل تلقي إتاوة دورية حادة ما تكون سنوية، مثل عقود الإجارة الزراعية، المقلاع ...الخ. **(ميادة، 2017، صفحة 191)**

2-1 **الخصـــوم :**

هي التزامات أو متطلبات على الأصول، أي ينتظر أن تغطي المؤسسة بموارد اقتصادية مستقبلا للوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير (أي الأطراف الخارجية ما عدا أصحاب المؤسسة) فيترتب على المؤسسة تقديم أصول (مثلا نقدية) أو خدمات للغير مستقبلا، ويجب أن تكون الالتزامات قد نشأة عن عمليات فعلية وليس عمليات افتراضية، **(رضوان و نزار، 2009، صفحة 75)** كما عرفت على أنها التزامات آنية للمؤسسة سببتها أحداث قبلية يمثل بلوغها الأجل انتهاء جل الموارد المكونة للمزايا الاقتصادية للميزانية. **(Robert Obert, 2006, p. 11)**

تبوب عناصر الخصوم في الميزانية في المجموعات التالية:

- **التزامات متداولة (قصيرة الأجل):** هي الديون التي تستحق السداد خلال سنة مالية واحدة مثل الدائنين وأوراق الدفع، والقروض قصيرة الأجل، والبنك (سحب على المكشوف) والمصروفات المستحقة والإيرادات المحصلة مقدما أو غير المكتسبة.
- **التزامات طويلة الأجل (ثابتة):** هي الديون التي تستحق السداد خلال فترة مالية تزيد عن سنة مثل القروض طويلة الأجل وقروض السندات، وأوراق الدفع طويلة الأجل.
- **حقوق الملكية:** تعكس حقوق الملكية التزامات المؤسسة اتجاه أصحابها، ويختلف تبويبها باختلاف الطبيعة والشكل القانوني للوحدة المحاسبية. **(سيد درويش، 2010، الصفحات 312-313)**

2. الشكل القانوني للميزانية

يظهر شكل الميزانية وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم (03): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول.

الأصول	ملاحظة	إجماليN	إهـــتلاك رصيد N	صافي N	صـــافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أرضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضوع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتوجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخري واستخدامات مماثلة					
الموجدات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، العدد19، الصفحة28.

الجدول رقم (04): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم

الخصوم	ملاحظة	N	N−1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أحرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، العدد19، الصفحة29.

المطلب الثاني: قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)

1. تعريف قائمة الدخل

حساب النتائج هو كشف إجمالي للأعباء والمنتجات التي أنجزتها المؤسسة أثناء المدة المعينة وعلى سبيل الاختلاف تبرز النتيجة الصافية لهذه المدة، **(العزاز و بوعلام، 2012، صفحة 122)** يتضمن العناصر المرتبطة بتقييم الأداء، ويعتبر حساب النتائج وثيقة تلخيصية للأعباء والنواتج الملحقة خلال الدورة المحاسبية التجارية. **(شنوف، 2008، صفحة 79)**

يعرف كذلك "هو كشف محاسبي يستخدم في التحليل المالي كمتمم للميزانية المحاسبي، الغرض منه تحليل نتيجة السنة، فهو يحلل أنشطة المؤسسة للحكم على نجاح أو فشل القرارات المتخذة من طرف المؤسسة للوصول إلى القرارات التقويمية، فجدول حسابات النتائج يترجم نشاط المؤسسة خلال دورة معينة، هذا النشاط ينتج ويستهلك رؤوس الأموال، فالإنتاج تطرح منه استهلاكه (أعباؤه) وفي الأخير تتحصل على نتيجة الدورة التي قد تكون ربحا أو خسارة". **(سعادة، 2009، صفحة 61)**

حسب النظام المحاسبي المالي تصنف حسب طبيعتها وتقدم في جدول أو حسب الوظائف. (بزقراري، 2011، صفحة 72)

2. عناصر قائمة الدخل

يمكن تلخيص العناصر المكونة لجدول الحسابات فيما يلي: **(هادفي، 2014، الصفحات 137-138)**

- **القيمة المضافة:** هي الثروة الإضافية الجديدة التي تكونها المؤسسة من خلال ممارسة نشاطها واستغلال عوامل الإنتاج المختلفة، وهي تمكن من قياس الوزن الاقتصادي للمؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد الوطني.
- **إجمالي فائض الاستغلال:** هي الجزء المتبقي الذي تحصل عليه المؤسسة من الموارد المحققة من خلال القيمة المضافة بعد طرح من مساهمة العمال ونصيب الدولة.
- **النتيجة العملياتية:** هي النتيجة المحققة من خلال العمليات التي تقوم بها المؤسسة من الأنشطة التجارية والإنتاجية والخدمية بالإضافة إلى أشطة العمليات الأخرى مثل التنازل عن التثبيتات والقيم المنقولة لتوظيف.
- **النتيجة المالية:** هي نتيجة الأنشطة المالية التي تقوم بها المؤسسات مثل التنازل عن الأصول المالية أو إعادة تقييم القيم المنقولة لتوظيف او الفوائد البنكية ...الخ.
- **النتيجة العادية قبل الضريبة:** هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم اقتطاع الضريبة منها.

- **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** هي نتيجة الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة بعد اقتطاع الضرائب منها.
- **النتيجة غير العادية:** هي نتيجة الأنشطة غير العادية التي تقوم بها المؤسسة في الحالات الاستثنائية عارضة مثل خسائر نزع الملكية، الحرائق، الفيضانات.
- **صافي السنة المالية:** هي النتيجة الصافية من طرف المؤسسة في نهاية الدورة المالية من خلال مجموع الأنشطة العادية وغير العادية بعد خصم الضرائب المستحقة لدولة.

3. الشكل القانوني قائمة الدخل (جدول حساب النتائج)

يظهر شكل جدول حساب النتائج وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (05): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
رقم الأعمال تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1-إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية والإستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والمرسوم والدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الاخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات استئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية			
5- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
العناصر الغير العادية – المنتوجات (يطلب بيانها) العناصر الغير العادية – الأعباء (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوع موضع المعادلة في نتيجة الصافية			
11- النتيجة الصافية للمجموع المدمج			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، ال عدد19، ال صفحة30.

الجدول رقم (06): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الإجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية النتيجة العادية قبل الضريبة الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة علي النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة غي النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، العدد19، الصفحة31.

المطلب الثالث: جدول سيولة الخزينة وتغير في الأموال الخاصة

أولا: جدول سيولة الخزينة

1. تعريف جدول سيولة الخزينة

هي قائمة تبين التغيرات التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية، وذلك خلال أنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين.

تحقق هذه القائمة المميزات التالية: **(بن رحمون، 2013، صفحة 82)**

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- معرفة قدرة المؤسسة على تسديد التزامات من خلال السيولة المتوفرة.
- التفرقة بين صافي الدخل وصافي التدفقات النقدية من النشطات التشغيلية.
- تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية في المستقبل.
- التعرف على النقدية غير المتاحة للاستخدام في المؤسسة.
- مقارنة المراكز النقدية بين المؤسسات المختلفة وفي المؤسسة ذاتها بين الفترات المالية المختلفة.
- التعرف على سياسة المؤسسة فيما يتعلق بالأصول غير المتداولة واستبدالها.

2. عناصر جدول سيولة الخزينة

يبين جدول سيولة الخزينة التغيرات النقدية التي حصلت على النقدية خلال الفترة المحاسبية وذلك من خلال الأنشطة التالية. **(رتشارد و أخرون، 2006، صفحة 292)**

- **التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية:** تمثل التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية عموما، الآثار النقدية للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الدخل على الأنشطة العملياتية.
- **التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية:** تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية، عمليات منح القروض وتحصيلها، وشراء وبيع أوراق الدين وأوراق الملكية في المشروعات الأخرى والتي تصنف بأنها متاحة للبيع أو المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- **التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية:** تنتج الأنشطة التمويلية من الحصول على الموارد والأموال من الملاك، وكذلك تقييم العوائد إلى الملاك من استثماراتهم وعوائد عليها، واقتراض الأموال وسدادها والمدفوعات للمصادر الأخرى طويلة الأجل.

يلاحظ أن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية يمكن إعدادها بإحدى الطريقتين **(الدهراوي، 2009، الصفحات 159-160)**

✓ **الطريقة المباشرة :Direct méthode** هذه الطريقة تستخدم لبيان المصادر المباشرة للحصول على النقدية المحصلة من التوزيعات والفوائد، وكذلك اوجه الصرف النقدية على الأنشطة التشغيلية للمؤسسة مثل السداد للمردين مقابل البضاعة المشترية وسداد المصروفات التشغيلية المختلفة.

✓ **الطريقة غير المباشرة Indirect méthode** هي أكثر الطرق شيوعا في الاستخدام العملي لبيان التدفقات النقدية من العمليات لأنها يسهلها وهي تركز على الفرق بين صافي الربح وصافي التدفقات النقدية من العمليات ويظهر جدول سيولة الخزينة حسب الطريقة المباشرة وغير المباشرة في الجدولين التاليين:

3. الشكل القانوني لجدول سيولة الخزينة

يظهر شكل جدول تدفقات الخزينة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (07): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال			
تحصيلات المقبوضة من الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين			
الفوائد والمصايف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية			
تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن قيم ثابتة مالية			
الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية			
الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم			
حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتاتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تاثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة ومعادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، ال عدد19، ال صفحة35.

الجدول رقم (08): جدول سيولة الخزينة (الطريقة الغير المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: – الإهتلاكات والأرصدة – تغير الضرائب المؤجلة – تغير المخزونات – تغير الزبائن والحسابات الدائنة الأخرى – تغير الموردون والديون الأخرى – نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الحزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تاثير تغيرات محيط الإدماج (1)			
تدفقات أموال الخزينة المتاتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير اموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير أموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، ال عدد19، ال صفحة36.

ثانيا: جدول تغير الأموال الخاصة

1. جدول تغير الأموال الخاصة

يمثل جدول تغير رؤوس الأموال الخاصة تحليلا لحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتكون منها رؤوس الأموال الخاصة خلال السنة المالية **(بزقراري، 2011، صفحة 79)**، والحد الأدنى للمعلومات في صلب قائمة التغيرات في الأموال الخاصة منها: **(السيد و أحمد، 2006، صفحة 245)**

- ✓ صافي الربح أو الخسارة الخاصة بالفترة.
- ✓ الدخل، المصروفات، المكاسب أو الخسائر المرتبطة مباشرة بحقوق الملكية.
- ✓ أثار التغيرات في السياسات المحاسبية.
- ✓ أثار تصحيح الأخطاء الأساسية.

يظهر شكل جدول تغير الأموال الخاصة وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (09): جدول تغيرات الأموال الخاصة

	ملاحظة	رأس مال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الاحتياطي والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية، 25 مارس 2009، العدد19، الصفحة37.

ثالثا: الملاحق.

هي عبارة عن وثيقة محاسبة هدفها توفير وإنتاج معلومات هادفة تعمل على تسهيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة، حيث من خلالها تلتزم المؤسسات بعرض تفصيلي لحساباتها بطريقة ثابتة وموحدة تبين حقيقة المؤسسة من خلالهم**(Lochard Jean, 1997, p. 115)** .

إذ لابد للملاحق ان تشتمل على وصف سردي مفصل وأكثر تحليلا للمبالغ الواردة ضمن القوائم المالية **(Maillet B & Lemanh A, 2007, p. 35)**، كما تتضمن الملاحق جداول ملحقة لشرح الأعباء أو النواتج الخاصة بالقوائم المالية كما يحتوي على الطرق المحاسبية والمعلومات المحاسبية الضرورية لشرح أو تكملة الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة إيضاحات تخص الشركاء، الأسهم الوحدات وفروع المؤسسة والتحويلات بين الفروع والمؤسسة الأم.

تشمل الملاحق معلومات تتضمن النقاط التالية إذا كانت هذه المعلومات ذات طابع هام أو مفيد لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية. **(بزقراري، 2011، الصفحات 81-80)**

- القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية.
- مكملات الإعلام اللازمة لحسن فهم القوائم المالية.
- المعلومات التي تخص المؤسسات والفروع والشركة الأم أيضا، المعاملات التجارية التي يحتمل أن تكون تمت مع تلك المؤسسات ومسيريها.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تخص بعض العمليات الخاصة اللازمة لكسب صورة وفية.

المبحث الثالث: المعلومات المحاسبية

تعد المعلومات المحاسبية المخرج النهائي لنظام المعلومات المحاسبية، كما تعتبر موردا اقتصاديا جد هام في مجال صنع القرارات من قبل الأطراف المستخدمة لها واتخاذ القرار بشكل صحيح، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى ماهية المعلومات المحاسبية، شروطها، أنواعها، جودتها.

المطلب الأول: ماهية المعلومات المحاسبية

ان المعلومات المحاسبية تعد عنصر فعال في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسات وبالتالي سيتم التعرف على المعلومات المحاسبية وأنواعها وشروطها.

أولا: تعريف المعلومات المحاسبية

هنالك عدة تعاريف للمعلومات المحاسبية، ومن بينها:

تعرف على انها: " البيانات التي تمت معالجتها بحيث تصبح لها دلالة معينة من وجهة نظر المستخدمين لها عند اتخاذ القرارات".

كما عرفت المعلومات بأنها: "بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها، إذ أن كل مجموعة من البيانات ترتبط مع بعضها البعض بعلاقات معينة، يتم ترتيبها بشكل معين وتصبح معدة بواسطة شخص معين في غرض محدد في وقت معلوم ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وتضيف الجديد للمعرفة السابقة. **(عزي و طويرات، 2018، صفحة 258)**

كما تعرف على أنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا. **(بومصباح، 2019، صفحة 482)**

وعلية فإن المعلومات المحاسبية هي مخرجات النظام المحاسبي بصفة عامة التي تخدم مستخدمين القوائم المالية.

ثانيا: أنواع المعلومات المحاسبية

يرى بعض الباحثين أن المعلومات المحاسبية تنقسم إلى ثلاث أنواع نوضحها على النحو التالي. **(أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 246)**

- **معلومات مالية تاريخية:** هي معلومات تختص بتوفير سجل للأحداث الاقتصادية التي تحدث نتيجة العمليات الاقتصادية التي تمارسها المؤسسة الاقتصادية، لتحديد وقياس نتيجة النشاط (من ربح أو خسارة) عن فترة مالية معينة وعرض المركز المالي في تاريخ معين لبيان سيولة المؤسسة الاقتصادية ومدى الوفاء

بالتزاماتها ويلاحظ أن هذه المعلومات تهتم بتسجيل التكاليف والإيرادات بعد حدوثها وبما أنها معلومات فعلية تتعلق بالإحداث الاقتصادية كما وقعت، وهذه المعلومات تستفيد منها إدارة المؤسسة والجهات الخارجية المختلفة، فهي تفيد الإدارة في عمل المقارنات بين الفترة والأخرى، وكذلك في اكتشاف الانحرافات (التي يمكن أن تحدث) عن طريق مقارنتها بمعلومات التخطيط المحددة مقدما، ويمكن أن يقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام المحاسبة المالية بالدرجة الأولى.

- **معلومات عن التخطيط والرقابة:** هي معلومات تخص بتوجيه اهتمام الإدارة إلى مجالات وفرص تحسين الأداء وتحديد مجالات أوجه انخفاض الكفاءة لتشخيصها واتخاذ القرارات المناسبة لمعالجتها في الوقت المناسب، ويتم ذلك من خلال وضع تقديرات اللازمة لأعداد برامج الموازنات الاقتصادية في لحظة تاريخية مقبلة فضلا عن استخدامها في أغراض رقابية وتقييم الأداء وتحديد مسؤولية الأفراد ومساءلتهم محاسبيا، إما التكاليف المعيارية فتهتم بالتحديد المسبق لمستويات النشاط بغرض تسهيل عملية المحاسبة لكل مستوى من المستويات الموجودة.
- **معلومات لحل المشكلات:** وهي تتعلق بتقييم بدائل القرارات والاختيار وتعتبر ضرورية للأمور غير الروتينية (أي التي تتطلب إجراء تحليلات محاسبية خاصة أو تقارير محاسبية خاصة) وبذلك فهي تتسم بعدم الدورية، وعادة ما تستخدم هذه المعلومات في التخطيط الطويل الأجل مثل: قرار تصنيع أجزاء معينة من السلعة داخليا أو شرائها أو إضافة أو استبعاد منتج معين من خط الإنتاج أو شراء موجودات ثابتة جديدة بدلا من المهتلكة وغيرها من القرارات الأخرى ويمكن أن تقوم بتقديم هذا النوع من المعلومات نظام معلومات المحاسبية الإدارية بالدرجة الأولى.

ثالثا: شروط المعلومات المحاسبية

ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها، بل أصبح يرتبط ذلك بتوفر شرطين مهمين أو احدهما على الأقل عند استخدامها من قبل متخذي القرار وهما: **(قاسم و السقي، 2003، صفحة 28)**

- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ القرارات أخرى في المستقبل.
- أن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة.

أما إذ لم يتحقق ذلك، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات، أصبحت يمكن اعتبارها بيانات مرتبة يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

الشكل الموالي يوضح أهم العناصر المتفاعلة فيما بينها لتحقيق هدف النظام كما يلي:

الشكل رقم (04): نظام المعلومات المحاسبية

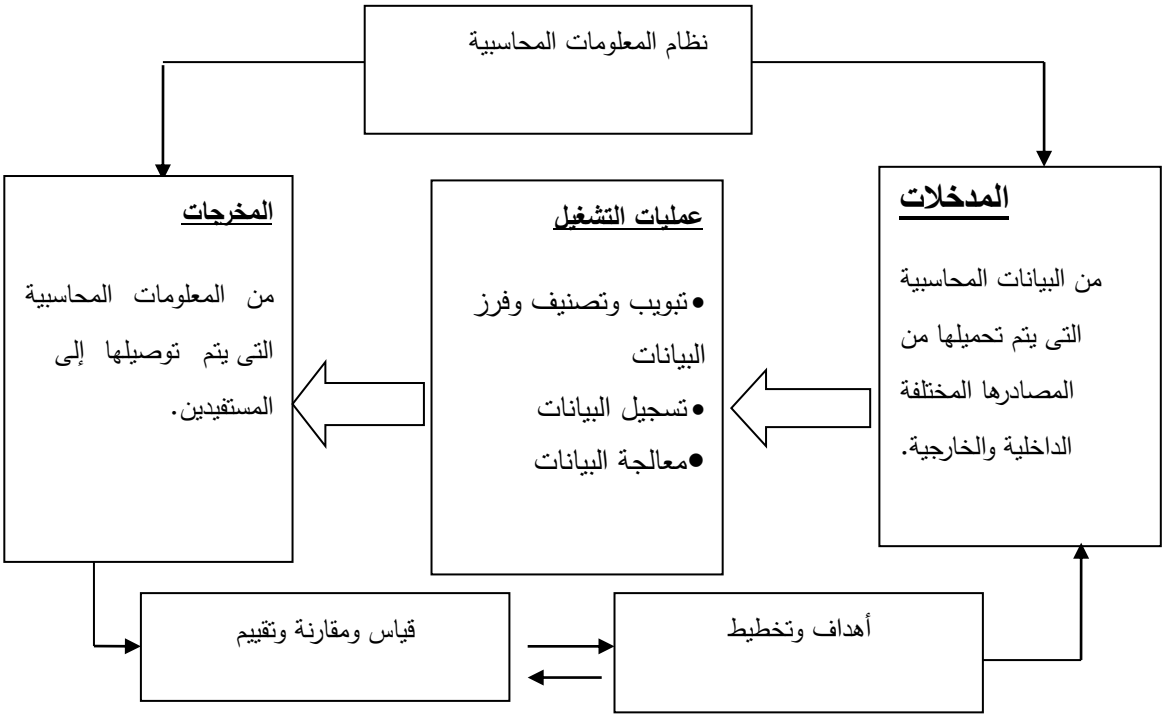

المصدر: (سلمان النجار، 2012، صفحة 13)

رابعا: أهمية المعلومات المحاسبية

تظهر أهمية المعلومات المحاسبية في جميع مجالات العمل البشري فهي أساس صناعة المعرفة وتتمثل أهمية المعلومات المحاسبية فيما يلي: (عدنان، 2017، صفحة 319).

- تعد المعلومات المحاسبية القاعدة الأساسية للأبحاث العلمية المختلفة للاتخاذ القرارات السليمة فالمعلومات المحاسبية أهمية كبيرة في تسيير أعمال المؤسسات المختلفة، ولذا تعتبر المعلومات المحاسبية الركيزة الأساسية لصنع القرارات الإدارية في المؤسسة حيث يمكن استخدامها كأداة حكم على سلوك الفرد في المجتمع، يشير مصطلح المعلومات إلى الحقائق والأحداث والعمليات المتبادلة في الحياة العامة فهي الجهاز العصبي للمؤسسة الذي يزودها بمعلومات تساعد في اتخاذ القرارات وتحسين الأداء المبنية على أسس علمية صحيحة، ويشمل ذلك المعلومات الداخلية من المنظمة ونتاجها والقوى العاملة إضافة إلى المعلومات ذات المصادر الخارجية من البيئة المحيطة وغير ذلك من المعلومات التي قد تؤثر على نشاطات المنظمة المختلفة.

• كما تمثل المعلومات المحاسبية عنصرا استراتجياً هاما تعتمد عليه المؤسسات في مواجهة ظروف المنافسة، فالمؤسسات تعمل الأن في ظل ظروف بيئية تتصف بالتغير المستمر والسريع، ولمواكبة هذا العصر أصبح من الضروري لأي مؤسسة أن يتوفر لديها نظاما يمكن من خلالها توفير ما تحتاجه لعملية اتخاذ القرارات، وتعتبر عملية صنع القرارات الإدارية المبنية على معلومات حديثة ودقيقة مرتبطة بالمشكلات أمر له تأثير على زيادة فعالية المؤسسات، فضلا على بقاءها واستمرارها.

المطلب الثاني: نظام المعلومات المحاسبية

أولا: تعريف نظام المعلومات المحاسبي

1. **تعريف النظام:** يمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على انه: " مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر(الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ضل الظروف أو القيود البيئية المحيطة **(هلايلي و أحمد قايد، 2019، صفحة 375)**.

كما عرف بأنه: "مجموعة من الأطراف التي تكمل بعضها البعض مع البيئة المحيطة بها، وهذه الأطراف تعمل كمجموعة واحدة هدفها تحقيق أهداف النظام".**(shoderbek & other, 1980, p. 13)**

2. **تعريف نظام المعلومات المحاسبي:** "هو ذلك الجزء أو نظام المعلومات الفرعي من نظام معلومات المؤسسة الذي يهتم بجمع، معالجة، تخزين وإيصال المعلومات ذات الطبيعة المختلفة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، كما تعد من المخرجات النهائية لهذا النظام." **(سعداوي و مفتاحي، 2016، صفحة 42)**.

ثانيا: خصائص نظام المعلومات المحاسبية

لنظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الخصائص نوجزها فيما يلي: **(أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 165)**

1. أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها.
2. أن يتسم بالمرونة الكافية التي تمكن من التأقلم مع ما يطرأ من تغييرات في الأهداف وما يحيط بالنظام من ظروف.
3. أن يكون النظام مستقرا، حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.
4. أن يكون بالنظام علاقات كافية تربط أركانه الأساسية والبيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح لنظام بالتوصل إلى حالة الاستقرار المنشودة والمرغوبة.

5. يجب أن يحقق درجة عالية من الدقة والسرعة في معالجة البيانات المالية عند تحويلها لمعلومات محاسبية.

6. إن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لمساعدتها في وظيفتها المهمة وهي التخطيط القصير والمتوسط وطويل الأجل لأعمال المؤسسة المستقبلية.

7. أن يزود الإدارة بالمعلومات اللازمة لتحقيق الرقابة والتقييم لأنشطة المؤسسة الاقتصادية.

8. أن يزود الإدارة بالمعلومات المحاسبية الضرورية وفي الوقت الملائم لاتخاذ القرار ولاختيار البديل من البدائل المتوفرة للإدارة.

9. أن يكون سريعا ودقيقا في استرجاع المعلومات الكمية والوصفية المخزنة في قواعد بياناتها وذلك عند الحاجة إليها.

ثالثا: أنواع مكونات النظام المعلومات المحاسبية:

1. أنواع نظم المعلومات المحاسبية

بحسب الطريقة التي يشغل بها نظام المعلومات المحاسبي، يمكن لنا أن نميز بين نوعين من أنظمة المعلومات المحاسبية "نظام المعلومات المحاسبي اليدوي ونظام المعلومات المحاسبي الالكتروني" نوضحها على النحو التالي: **(قطاع و حبيش، 2020، صفحة 495)**

أ. **نظام المعلومات المحاسبي اليدوي:** يقوم نظام المعلومات المحاسبي اليدوي على المعالجة اليدوية للبيانات، بمعنى أن جميع الأعمال المحاسبية من تسجيل، ترحيل وعداد الكشوفات المالية تتم باستخدام الدفاتر والسجلات المحاسبية وفقا للقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

ب. **نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني:** على عكس النظام اليدوي، يتم معالجة البيانات واستخراج المعلومات باستخدام تكنولوجيا من أجهزة الإعلام الآلي والبرمجيات المختلفة.

يتكون نظام المعلومات من العناصر الآتية:

1. **المدخلات:** هي (نقطة بداية عمل النظام، وتتمثل بالاحتياجات الأساسية الأولية اللازمة لعمل النظام، قد تأخذ شكل أرقام مجردة أو أشكال ورسوم تعبر عن حالة أو حالات معينة، وقد تكون بصيغة وصفي) كالأوامر الإدارية مثلا، ومن الممكن أن تكون مدخلات نظام معين بمثابة مخرجات لنظام أخر أو عدة نظم أخرى عندما تستخدم كمدخلات جديدة في التشغيل من خلال التغذية العكسية أو من خلال علاقات الترابط والتكامل والتنسيق التي تكون بين تلك النظم.

2. **العمليات التشغيلية:** تسمى أحيانا بالتحول وهي عبارة عن تحويل المدخلات إلى مخرجات من خلال توجيه مسارات تفاعل هذه المدخلات وضبطها باستخدام قوى بشرية ومادية وإجراءات أخرى معينة، فالمعالجة هي التحويل إلى أشكال وأنماط مختلفة كما أن عملية تحويل المواد الخام هي تصنيعها وتحويلها إلى منتجات جاهزة. **(المولى و حماد، 2019، صفحة 102)**

3. **المخرجات:** تتمثل في القوائم والتقارير المالية الموجهة لمختلف الأطراف الداخلية والخارجية منها ما يتم استخراجه (طبعه) مباشرة من البرنامج الالكتروني، ومنها ما يتم تحريره اعتمادا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني وتشكل في مجملها المعلومات المحاسبية. **(قطاع و حبيش، 2020، صفحة 496)**

4. **التغذية العكسية:** تعتبر فكرة التغذية العكسية أو المرتدة هامة كي تحافظ على النظم الديناميكية على حالة التوازن فان معلومات المخرجات تغذى عكسيا في كل مدخلات النظام حتى تؤدي إلى تغيرات إما في حالة المعالجة او في طبيعة المخرجات وتساعد التغذية في معرفة "ما إذا كان النظام يعمل بصورة ايجابية وسلبية".

5. **البرامج التطبيقية الحاسوبية:** هي البرامج التي تعمل على معالجة البيانات لتحويلها الى معلومات مفيدة وملائمة. **(المولى و حماد، 2019، صفحة 102)**

المطلب الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

المعلومات المحاسبية هي التي تحدد ما إذا كانت القوائم المالية ذات جودة ومصداقية ويمكن اعتمادها من قبل المستخدمين الداخليين والخارجيين وإذ كانت ذات جودة.

أولا: تعريف جودة المعلومات المحاسبية

المقصود بمفهوم جودة المعلومات المحاسبية تلك الخصائص التي يجب أن تتسم بها المعلومات المحاسبية المفيدة، هذه الخصائص تكون ذات فائدة كبيرة لكل المسؤولين عن وضع المعايير المناسبة، والمسؤولين عن إعداد التقارير المالية في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج الطرق والأساليب المحاسبية البديلة.

وتعني الجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، وان يتم إعدادها في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها. **(حوة و بكطاش، 2019، صفحة 120)**

فتلك الخصائص تنبثق من منفعة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات والتي تتوقف على درجة الثقة في المعلومات من ناحية، وعلى ملائمة تلك المعلومة من ناحية ثانية، وعلى قابلية تلك المعلومات للمقارنة والثبات من ناحية أخرى، وتتوقف الثقة في المعلومات على كل من: تمثيلها لحقيقة الأحداث والوقائع، عدالة تلك المعلومات، وقابليتها للتحقق، أما ملائمة المعلومات فإنها تتوقف على توقيت المعلومات، القيمة التنبؤية لها والتغذية العكسية، فهناك أكثر من مدخل لتحديد مفهوم الجودة، منها على الأخص، مدخل منفعة المعلومات المالية للقرارات والذي يركز على المنفعة بالنسبة لقرارات مستخدمي القوائم المالية، مدخل الحوكمة الذي يركز على تسهيل عمليات مراقبة أصحاب المصالح لأداء الإدارة. **(رقايفية، 2019، صفحة 162)**

ان مستوى جودة المعلومات لا يعتمد فقط على الخصائص الذاتية للمعلومات بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات).

ثانيا: قيود المعلومات المحاسبية

لكي تتميز المعلومات المحاسبية بالخصائص نوعية جيدة يجب أن تجتاز القيود التالية: **(بزقراري، 2011، صفحة 63)**

1. الأهمية النسبية للمعلومة:

المحاسبون لا يهتمون بالعناصر التي ليس لها تأثير مهم ويعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه إلى التأثير على مستخدمين المعلومات عند تقييم البدائل أو اتخاذ القرارات، وتستلزم الأهمية النسبية توجيه الاهتمام إلى مستخدمين القوائم المالية والتعرف على احتياجاتهم من المعلومات، وبصفة عامة لا توجد معايير عامة للأهمية النسبية يمكن أخذها بالاعتبار في كل حالة لكن الأمر يدخل في التقدير الشخصي.

2. العلاقة بين تكلفة المعلومة والمنفعة المتوقعة منها:

تعتبر المعلومات كأي سلعة يجب أن تفوق منافعها تكلفتها، وتتمثل تكاليف المعلومات في تكاليف تجميع البيانات ومراجعتها وتكاليف نشرها وتحليلها أما منفعتها فتتمثل في قدرتها على تحسين عملية اتخاذ القرار لذا يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إنتاج المعلومات أو نشرها تكاليف ذالك والمنفعة المتوقعة.

3. التحفظ عند إجراء القياس والتقويم المحاسبي:

يعني التحفظ إتباع درجة من الحرص عند إجراء التقديرات اللازمة في ظل عدم التأكد إلا أن ذلك لا يعني التحفظ وخلق احتياطات سرية أو تكوين مخصصات أكبر من قيمتها لأن ذلك يؤثر على التقارير المالية فلا تكون لديها مصداقية وحيادية، والتحفظ من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والتي يخضع لها المحاسب

حيث تكون الحيطة عندما يتعلق الأمر بتقديرات شخصية فتؤخذ الخسائر المتوقعة بعين الاعتبار في حين أن الأرباح المتوقعة لا تؤخذ بعين الاعتبار مثل: تقييم المخزون السلعي بسعر التكلفة أو السوق أيهما أقل.

4. الاستجابة للأعراف السائدة في مجال الممارسة في بعض المجالات المتخصصة:

قد يكون من الصعوبة تطبيق بعض المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في بعض المجالات بسبب طبيعتها الخاصة ومن الأمثلة ما يتبع في البنوك حيث تقوم استثمارات في الأوراق المالية وفقا لقيمتها التجارية، (أي سعر البيع في السوق) في نهاية الفترة المحاسبية ويعد ذلك خروجا على مبدأ التكلفة التاريخية وخروجا على مبدأ الاعتراف بالإيرادات عند البيع.

ثالثا: معايير جودة المعلومات المحاسبية

لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية يمكن تحديد المعايير العامة لقياس هذه الجودة نذكر منها: **(ابراهيم محمود، 2014، صفحة 125)**

1. **الدقة:** أي درجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت معها قيمتها لتعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية.
2. **المنفعة:** تتمثل المنفعة بوصفها مقياسا للجودة المعلومات المحاسبية في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الصور التالية:
   - ✓ **المنفعة الشكلية:** كلما تطابق شكل المعلومات مع متطلبات متخذ القرار كلما كانت قيمة هذه المعلومات عالية.
   - ✓ **المنفعة الزمنية:** كلما توفرت المعلومة في الوقت الذي يحتاج إليها متخذ القرار كلما كانت قيمة المعلومة عالية.
   - ✓ **المنفعة المكانية:** كلما كانت إمكانية الوصول إلى معلومة سهلة، وطريقة الاتصال المباشر بالحاسب كلما كانت قيمة المعلومة عالية.
3. **التنبؤ:** جودة المعلومات المحاسبية تتمثل في قدرتها التنبؤية في تخفيض درجة عدم التأكد عن استخدامها كمدخلات في نموذج التنبؤ.
4. **الكفاءة:** تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بأقل موارد متاحة وتطبيق مبدأ اقتصادية المعلومات بأقل التكاليف الممكنة والتي يجب ألا تزيد عن قيمة المعلومات.
5. **الفعالية:** تعبر عن مدى أو درجة تحقيق المعلومات لأهداف الوحدة الاقتصادية أو متخذ القرار من خلال استخدام مواد محددة.

الشكل الموالي يوضح بالتفصيل أهم المعايير التي يستوجب توفرها لرفع جودة المعلومة المحاسبية:

الشكل رقم (05): معايير جودة المعلومات المحاسبية

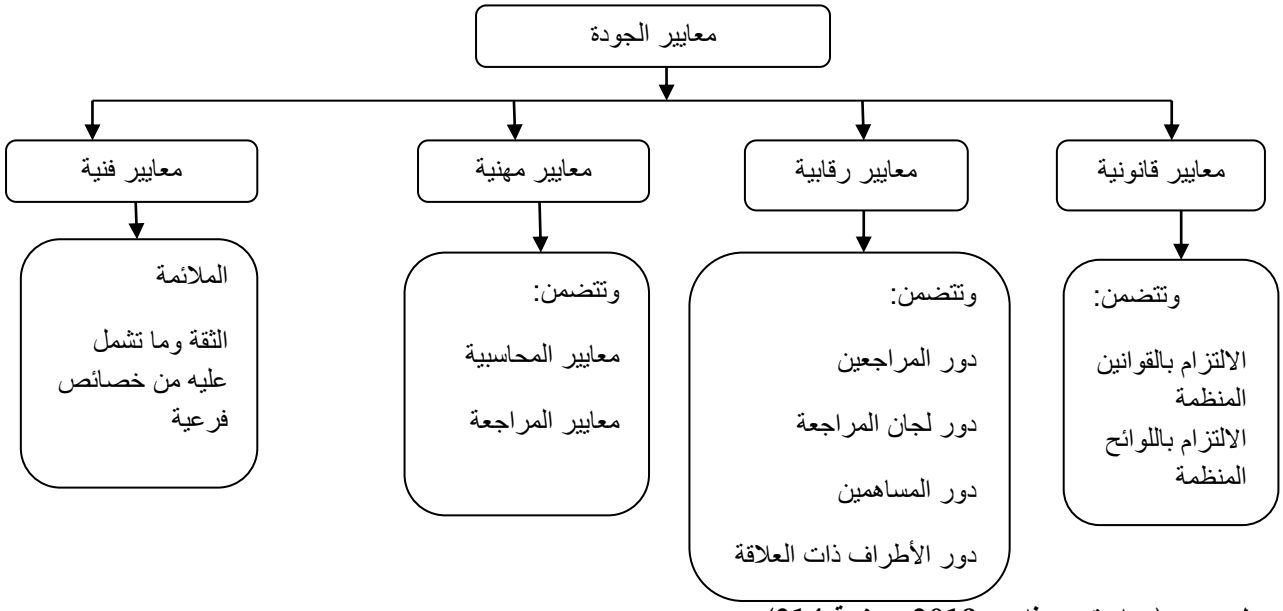

لمصدر: (عمامرة و زرفاوي، 2018، صفحة 314)

رابعا: أبعاد جودة المعلومات المحاسبية

لكي تكون المعلومات المستخدمة في المؤسسة مناسبة وجيدة من اجل اتخاذ القرارات ذات فائدة وبكفاءات عالية لمستخدميها لابد من وجود عدد من الخصائص النوعية من ثلاث أبعاد هي: (البعد الزمني، بعد المحتوى، البعد الشكلي) وذلك على النحو التالي: **(عدنان، 2017، صفحة 321)**

1. **البعد الزمني:** يعتبر البعد الزمني هام للغاية في تحديد قيمة المعلومات حيث يصف الفترة الزمنية التي تتعلق بالمعلومات، ومدى تكرار المعلومة وزمن استخدامه، ويجيب علينا تساؤل متى؟ كما يتضمن البعد الزمني الجوانب التالية: التوقيت، الحداثة، التكرار والفترة الزمنية.
2. **البعد الشكلي:** يتعلق البعد الشكلي بكيفية تقديم المعلومات ويختص بالإجابة على تساؤل كيف؟ ويتضمن الجوانب الآتية: التكلفة، التقديم، التفاصيل، السهولة والوضوح، الترتيب، المرونة والوسائط.
3. **بعد المحتوى:** يصف هذا البعد مجال ومحتوى المعلومات ويختص بالإجابة على تساؤل لماذا؟ ويتضمن الجوانب التالية: الملائمة، الدقة، الشمول، الصدق، الثبات والواقعية، المدى والأثر.

وإضافة إلى تلك الخصائص فالمعلومات الجيدة عليها لم تكن يعرفها قبل حصوله على المعلومات فإذا توفرت هذه الخصائص في المعلومات أصبحت المعلومات بحق موردا هاما للإدارة العليا لا تستطيع الاستغناء عنه.

خـلاصــة:

توصلنا من خلال هذا الفصل أن القوائم المالية هي مجموعة الوثائق المحاسبية هدفها إعطاء الصورة الصادقة عن المركز المالي للمؤسسة، كما تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات حتى يستفيد منها الأطراف الخارجية والداخلية للمؤسسة، بالإضافة إلى ذلك أنها تتمتع بجملة من الخصائص النوعية التي تزيد من جودتها وإمكانية الوثوق بالمعلومات المقدمة وخلق حالة اطمئنان لدى المستخدمين وإمكانية الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، كما أن المعلومات المحاسبية الواردة ضمن هذه القوائم وحدها من تفيد في تحديد جودتها.

من هنا نتوصل الى انه من اجل إعداد القوائم المالية لابد من مجموعة من المبادئ الأساسية التي لابد من الوقوف عندها لذا وجب علينا تطبيقها، والتي فرضها الواقع العملي لخدمة أصحاب المؤسسة أولا والأطراف المستفيدة ثانيا لتعكس بذلك حقيقة المؤسسة وتقديم معلومات مفيدة وذات جودة وقيمة يمكن اعتمادها في الوقت المناسب واتخاذ القرار المناسب.

الفصل الثالث: القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف الاجتماعية

تـمهيـــــد:

حظي القياس والإفصاح المحاسبي في الفترة الأخيرة باهتمام العديد من المفكرين والباحثين في مجال الفكر المحاسبي، لما له من أهمية بالغة في قياس وعرض القوائم المالية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية التي تقوم بها المؤسسة، حيث لم تعد المحاسبة تقتصر على أداة لتسجيل وتبويب الأحداث الاقتصادية فقط بل اكبر من ذلك بل أصبحت عبارة عن نظم معلومات، كل هذا أدى إلى حتمية وضع مجموعة من المعايير والتشريعات القانونية المتفق عليها لكل من القياس والإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وطريقة عرضها، كما نجد في نفس السياق فيما يخص المسؤولية الاجتماعية ألزمت المؤسسات على عرضها عن طريق معايير القياس والإفصاح المحاسبي.

في هذا الفصل سيتم تطرق إلى القياس والإفصاح المحاسبي لعناصر المسؤولية الاجتماعية من خلال المباحث التالية: المبحث الأول تضمن عموميات حول القياس المحاسبي، المبحث الثاني تضمن عموميات حول الإفصاح المحاسبي، والمبحث الثالث تضمن القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية.

المبحث الأول: القياس المحاسبي للتكاليف الاجتماعية

يعد القياس المحاسبي وسيلة أساسية وهامة جدا، تعتمدها المؤسسة في ممارسة نشاطها، فبإعتباره يتم وفق معايير ومؤشرات وإتباع جملة من الطرق والخطوات وكذا استناده لمعايير موضوعية، ومن دونه لا يمكن للمؤسسة اختبار مدى صحة وملائمة الفروض ودقة النتائج، ولاكتساحه مكانة هامة لدى المؤسسات والتطور الفائق الذي حظي به في الآونة الأخيرة، ونتيجة لحاجة المؤسسات إليه أصبح القياس المحاسبي من الأساسيات في المحاسبة في الكثير من المجالات من أبرزها مجال المسؤولية الاجتماعية باعتبارها فرع من فروع المحاسبة التي تهتم بتحليل وقياس الأنشطة الاجتماعية.

المطلب الأول: طبيعة القياس في المحاسبة

ارتبط مفهوم القياس المحاسبي نتيجة لظهور علماء الفيزياء وما توصل إليه علماء النظريات الطبيعية والإضافات الرياضية، وكل هذا يصب مضمونه لقياس موارد واستخدامات وإنفاق وخلق منافع للمؤسسة الاقتصادية.

أولا: مفهوم القياس المحاسبي

إن وظيفة القياس المحاسبي تنصب على قياس موارد واستخدامات المؤسسة وما ينجم عنها من عمليات إنفاق وخلق منافع وقيم مادية وسلعية وخدمات، حيث يشكل هذا الإطار لعملية القياس مجال عمل المحاسبة المالية بمفهومها الشامل، الذي ينجم عنه مجالات فرعية للقياس معبرة عن فروع المحاسبة الأخرى كالمحاسبة الضريبية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف وغيرها. **(ابراهيم، 2008، صفحة 7)**

كما ينسب أول تعريف للقياس بشكل عام إلى Campell والذي عرفه بشكل عام على انه يتمثل في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها وذلك بناءا على قواعد طبيعية يتم اكتشافها، أما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة **(صباحي، 2017، صفحة 399)**، لكن Steven أضاف بعدا رياضيا إلى تعريف عملية القياس حيث عرفه بأنه: "يتمثل القياس في مطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي". **(خليل و السعدي، 2009، صفحة 10)**

التعريف الأكثر شيوعا للقياس وضعته جمعية المحاسبة الأمريكية AAA عام 1966 هو: " القياس المحاسبي يجمع بين الأرقام إلى الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية في المؤسسة وفق لإشعارات سابقة أو حالية باستخدام قواعد محددة". **(boumedyan, 2017, p. 932)**

كما عرف بأنه: "عملية تحديد للقيم التي ستعترف بها المؤسسة وتفصح عنها في البيانات المالية والتي ستظهر بها في قائمتي: المركز المالي والدخل". **(حلمي جمعة، 2015، صفحة 12)**

والتعريف العام للقياس هو: "مقابلة أو مطابقة أحد خصائص أو جوانب مجال معين بأحد جوانب أو خصائص بمجال آخر، وتتم هذه المقابلة باستخدام الأرقام أو الدرجات أو الكميات، ويفضل أن تكون المقاييس كمية لما لها من اثر في زيادة دقة التعاريف، وبالتالي فان المكونات الرئيسية لعملية القياس هي: **(شاهين ع.، 2011، صفحة 35)**

1. **تحديد الخواص المطلوب قياسها:** فعملية القياس بالنسبة للأصول مثلا ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها أو مساحتها، إنما ما تحتويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها).
2. **تحديد وحدة القياس المناسبة للخاصية محل القياس:** ويشترط أن تكون وحدة القياس ثابتة ومتجانسة حتى تكون النتائج قابلة للتجميع والمقارنة، ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة هي النقد والذي يتم التعامل به.
3. **الشخص القائم بعملية القياس وهو يعتبر عاملا هاما في عملية القياس:** لان نتائج عملية القياس قد تختلف باختلاف القائمين بها خصوصا في حالة عدم توافر المقاييس الموضوعية، أن المكون الأول لعملية القياس يمثل الجانب النظري وهو الذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات، أما المكون الثاني فهو يمثل الجانب الفني لعملية القياس، وبدلا من توفر الجانبين حيث أن كل منهما يكمل الآخر، لان النظرية دون قياس مجرد فكر نظري كما أن القياس غير المبني على النظرية يعتبر عمل غير هادف.

مما سبق ذكره يتضح بأن عملية القياس المحاسبي تنحصر في جوهرها في عملية التقييم (وضع قيم)، أي وضع وحدة قياس ثابتة متعارف عليها والتي هي النقد، والتي من خلالها تعطى الصورة الصادقة لما تحتويه المكشوفات المالية بما يخدم المستخدمين.

ثانيا: أساليب القياس المحاسبي

هنالك مجموعة من الأساليب تم وضعها من اجل القياس المحاسبي وهي كالأتي:

1. أساليب القياس أساسية المباشرة

يتم من خلال هذا الأسلوب تحديد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلة بقيمة المفردة أو الخاصية محل القياس مباشرة دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب المبنية على أساس ضرورة توفير علاقة رياضية بين الخواص محل القياس، ويتبع أسلوب القياس المباشر على سبيل المثال، في قياس كلفة ماكينة من خلال ثمنها في قائمة الشراء وقد يتم تثمين أجزاء هذه الماكينة ضمن ما يسمى أسلوب القياس غير مباشر

(المشتق) لأنه لابد من الوصول إلى كلفة الماكينة على شكل وحدة واحدة من خلال عملية الاحتساب التي تشمل كافة أثمان أجزاء الماكينة في لآن معا. **(الحجازي و الزويعي، 2016، الصفحات 56-57)**

2. أساليب قياس مشتقة غير مباشرة:

عندما يتعذر على المحاسب قياس قيمة الحدث الاقتصادي محل القياس بطريقة مباشرة لابد من قياس قيمة الحدث بطريقة غير مباشرة وذلك كما بينا سابقا بالنسبة للمكنة.

وقد ازداد اعتماد المحاسب على الأساليب غير المباشرة أو المشتقة في القياس بعد تزايد أهمية عملية تشغيل البيانات المحاسبية. لان عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها، تعتمد إلى حد كبير على عملية التحليل التي لا يكمن انجازها بدون عملية احتساب والتي هي بمثابة الأساس التي تقوم عليه أساليب القياس المشتقة غير المباشرة.

في مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة، تعتبر القياسات الأولية أو لعلمية قياس غير مباشرة أن تنفذ دون أن تكون مسبوقة بعملية قياس مباشرة. مثال على ذلك إذا أراد المحاسب قياس القيمة الإجمالية لأصلين، أو قياس النسبة بين قيمتها، فحينئذ لا يمكنه تحديد هذه القيمة الإجمالية أو تحديد قيمة كل منها على انفراد بأسلوب القياس الأول أو المباشر، تحدد بعد ذلك وبأسلوب غير مباشر قيمتها الإجمالية أو النسبة بين قيمتها. **(الحيالي، 2007، صفحة 110)**

3. أساليب القياس التحكمية: (مطر، 2014، صفحة 154)

تستعمل هذه الأساليب في إجراءاتها أساليب القياس المشتقة أو غير المشتقة، ويطلق عليها البعض مصطلح قياسات مجازية، ويكمن الفرق الرئيسي بينهما في وجود قواعد موضوعية تحكم أساليب القياس غير المباشرة، أما أساليب القياس التحكمية فهي تفتقر إلى مثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لأثار التحيز لنتائج عن التقديرات أو الأحكام الشخصية للقائمين بعملية القياس.

وتندرج معظم أساليب القياس التحكمية تحت هذا النوع من أساليب القياس، فالقياس قيمة أصل معين من أصول المؤسسة يجد المحاسب نفسه أمام مجموعة من البدائل المختلفة للقياس وهي:

- أسلوب التكلفة التاريخية.
- أسلوب التكلفة الاستبدالية.
- أسلوب صافي القيمة الحالية.

ثالثا: معايير القياس المحاسبي

ظهرت العديد من المعايير التي تحكم استخدام وتطبيق نماذج القياس المحاسبي من خلال اجتهادات المفكرين والباحثين حيث تمثلت هذه المعايير في:

1. معيار الموضوعية:

حيث يقصد بهذا المعيار في عملية القياس بعدم التحيز وعدم استعمال أي تقدير شخصي بحت في عملية القياس، أو بمعنى أخر المقصود بالموضوعية التعبير عن الحقائق بدون أي تعديل أو تحريف كان وبعيدا عن التحيز الشخصي، ومن هنا نستنتج أن القياس الموضوعي ليس قياس شخصي، والهدف من هذا المعيار كون المحاسب موضوعيا هو إقناع مستخدمي القوائم المالية من أنها خالية من التحيز والاعتبار الشخصي. **(رضوان ح.، 2001، صفحة 83)**

2. معيار الفائدة:

من البديهيات المتعارف عليها أن لكل شيء أهمية، ويتوقف مقدار الأهمية على مقدار الفائدة الناتجة عن تنفيذ الشيء ذاته، والمحاسبة ليست هدفها في حد ذاتها بل هي وسيلة لخدمة مستخدمي المعلومات المحاسبية لذا فلابد أن تتصف المعلومات المحاسبية بأنها مفيدة لمستخدميها، وقد حددت جمعية المحاسبة الأمريكية عام 1966 وفي تقريرها لها عنوان " بيان حول النظرية الأساسية للمحاسبة" أربعة معايير وصفات يجب أن تتوفر في المعلومات كي تكون ذات فائدة وهي: الملائمة، القابلية للتحقق، البعد عن التحيز، القابلية للتعبير الكمي.

3. معيار القابلية للتطبيق العلمي

بالنسبة لهذا المعيار فهو يعتبر من أهم معايير القياس المحاسبي، حيث يكون القياس ذو فائدة وتتوفر فيه جل الشروط الموضوعية، ولكن يصطدم بالواقع العملي مما يجعل تطبيقه صعب، وحتى تتم عملية القياس لابد من توفر العوامل الآتية:

- توافر الظروف العملية لتنفيذ نموذج القياس.
- أن يصاحب تطبيق النموذج تحمل المؤسسة بتكلفته مناسبة.
- إمكانية تنفيذ القياس في وقت مناسب. **(عمار، 2019، صفحة 35)**

المطلب الثاني: القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية

للتكاليف دور هام جدا خاصة في الوقت الحالي والذي ازداد فيه الاهتمام والانفتاح على الأسواق العالمية، بإعتبار أنها البنية التحتية والقاعدة الأساسية للتطوير كفاءة المؤسسة حيث تسعى محاسبة التكاليف في التحكم في تكاليف الإنتاج بالنسبة للمؤسسة.

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى كل ماله علاقة بالتكاليف المسؤولية الاجتماعية من حيث القياس بصفة عامة.

أولا: مفهوم التكاليف الاجتماعية

1.تعريف التكلفة:

1-1 في المعنى العادي: هي القيمة النقدية التي تدفع مقابل الحصول على سلعة أو خدمة ما، كما تعتبر عبئ متعلق بمرحلة معينة، أو أي عبئ تم صرفه من اجل الحصول على منتج أو خدمة من خلال مرحلة من مراحل الإنتاج. **(بويعقوب، 1988، صفحة 26)**

1-2 في المعنى العام: هي تضحية اختيارية بموارد اقتصادية في سبيل الحصول على منافع مادية في الحاضر أو المستقبل، أو أي عنصر من عناصر المصاريف للحصول على سلعة أو إنتاج أو أداء خدمة. **(زعرور، 2016، صفحة 42)**

2.تعريف محاسبة التكاليف:

هي احد فروع المحاسبة المالية، وكأداة تحكمها مجموعة من المبادئ والأصول المحاسبية، تساعد المؤسسة في الرقابة على استخدام عوامل الإنتاج المتاحة لها والتخطيط للمستقبل، كما تقوم بتتبع وتسجيل وتحليل التكاليف لغرض استخدامها بأقصى درجة من الفعالية، وهي طرق وأساليب التحقق من التكاليف والسيطرة عليها ومراقبتها، وتحديد مقدار الربحية وعرض المعلومات لغرض اتخاذ القرارات الإدارية **(زعرور، 2016، صفحة 6)**.

3.مفهوم التكاليف الاجتماعية:

تعددت تعاريف التكاليف الاجتماعية بتعدد الباحثين والمفكرين، سيتم التطرق لبعض التعاريف ومحاولة الوصول إلى مفهوم دقيق عن التكاليف الاجتماعية:

تعرف التكاليف الاجتماعية على أنها: التضحية أو الضرر الذي يقع عبئه على المجتمع أو احد عناصره، سواء كان اقتصاديا أو غير اقتصادي، وسواء كان داخلي أو خارجي ولهذا فإن التكلفة الاجتماعية تتضمن التضحيات التي قدمها المجتمع للمؤسسة وسددت أو لم تسدد هذه الأخيرة مقابلها، وكذلك الأضرار التي

سببتها المؤسسة للمجتمع دون أن تسدد عنها تعويض، ومن أمثلة التكاليف الاجتماعية الأجور المدفوعة للعاملين والخدمات والتسهيلات العامة المستخدمة، أو الأضرار البيئية. **(جناي و محمد، 2019، صفحة 46)**

كما تعرف على أنها: " تكاليف الاختلال الوظيفي الناشئة عن السلوك السلبي للعاملين، نتيجة عدم توفر ظروف عمل مناسبة وما تنفقه المؤسسة لتحسين تلك الظروف، فالتكاليف الاجتماعية هي ما ينفق أو ما سيتم إنفاقه لإزالة الضرر الناتج عن مزاولة المؤسسة لنشاطها مثل التلوث. **(رشيد و ناصر، 2005، صفحة 12)**

كما انه هنالك وجهتا نظر لهذه التكاليف والأعباء: **(عبد الله و أخرون، 2016، صفحة 469)**

إذ يرى البعض أنها تكاليف وأعباء اجتماعية على المؤسسة أن تتكبدها من اجل الحصول بالمقابل على خدمة أو منفعة مباشرة، وتفرض الدولة هذه الأعباء على المؤسسات نتيجة لظروف الاجتماعية والاقتصادية وسياسية معينة، لذلك تتأثر تكاليف الإنتاج في المؤسسات بمبالغ تتناسب مع ما تسببه المؤسسات من الآثار السلبية على البيئة، بينما ينظر البعض الأخر إلى مفهوم التكاليف الاجتماعية من وجهة نظر المجتمع، وان المجتمع هو الذي يتحملها فيرى أن التكلفة الاجتماعية تمثل التضحية التي يتحملها المجتمع متمثلة بالمواد التي تنفذ أو تهلك نتيجة مزاولة المؤسسة لأنشطة ذات تأثير اجتماعي سلبي خاصة في حالة عدم وجود قوانين وتشريعات تلزم المؤسسة بالمساهمة في إصلاح تلك الآثار الضارة أو على الأقل الحد منها.

4. مفهوم المنافع الاجتماعية:

تشير إلى المزايا التي تحصل عليها المجتمع من خلال مزاولة المؤسسة للعمل الاجتماعي، وهناك صعوبة وتعقيد في قياسها مما ألزمت العديد من الباحثين بعدم الاهتمام بها بسبب صعوبة العوامل إضافة إلى صعوبة القياس، وهي العنصر الشخصي المتحيز البعيد عن الموضوعية في أمور ليست لها مبادئ قياسية. **(طرشي و يخلف، 2017، صفحة 103)**

ثانيا: القياس المحاسبي التكاليف والمنافع الاجتماعية

يمثل القياس المحاسبي الجزء الأكبر والأكثر تعقيدا في الوظيفة المحاسبية، ومن بين أهم التحديات التي تواجهها الوظيفة المحاسبية في الوقت الحاضر هي التحديات الخاصة بإخضاع العمليات الاجتماعية، وما ينجم عنها من تأثيرات ايجابية وسلبية للقياس المحاسبي.

والقياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية يتمثل في قياس نوعين من التأثيرات الاجتماعية، النوع الأول يطلق عليه التأثيرات الاجتماعية السالبة (التكاليف الاجتماعية) والنوع الثاني التأثيرات الايجابية (المنافع الاجتماعية).

فبالنسبة لقياس التكاليف الاجتماعية هناك اختلاف في وجهات النظر بين المحاسبين والاقتصاديين في المحاسبة تعني المبالغ التي تنفقها المؤسسة ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي أي عدم حصول المؤسسة على أي منفعة أو عائد اقتصادي يقابلها، أما التكاليف الاجتماعية في رأي الاقتصاديين فهي تعني قيمة ما يتحمل المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، فقد يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء أو المياه وتشوه المجال البيئي.

أما بالنسبة للمنافع الاجتماعية فهي تمثل الشق الثاني والأكثر تعقيدا في القياس المحاسبي عن الأنشطة الاجتماعية، حيث أن القياس المحاسبي يستلزم إظهار التأثيرات المتبادلة للعمليات المختلفة، إذ ما أردنا التعبير وبشكل سليم عن التأثيرات المختلفة للأنشطة الاجتماعية تطلب منا الأمر قياس الانعكاسات الناشئة عن التكاليف الاجتماعية أي المنافع الاجتماعية، وبمعنى أخر نحن بحاجة لقياس الناشئة عن نشوء التكلفة، وتبريرها من خلال قياس حجم العوائد والمنافع الناشئة عنها، وإلا انتفى مبرر نشوئها وأصبحت في عداد الخسائر. **(خميس، 2019، صفحة 119)**

1. أسس قياس التكاليف الاجتماعية:

يجب أن يشمل قياس التكاليف الاجتماعية على ما يلي **(شاهين ع.، 2011، صفحة 287)**:

- المبالغ التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية، ولا توجد مشكلة في قياس هذا النوع من التكلفة لأنه يمثل في الأصل مبالغ نقدية معروفة بدقة.
- المبالغ التي تتحملها المؤسسة اختياريا ولا تتعلق بنشاطها الاقتصادي وتشمل قياس تكلفة الأصول التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، كإقامة استراحات العمال ومحطات تنقية المياه وإنشاء الملاعب والكافيتريات وغيرها حيث تقاس تكلفة هذه الأصول بالتكلفة التاريخية ويتم في كل سنة مالية حساب قسط الاهتلاك المتعلق بها.
- الأضرار التي يتحملها المجتمع:

هناك صعوبة في قياس الأضرار التي يتحملها المجتمع وتنشأ المشكلة في كيفية خضوع هذه الأضرار للقياس الكمي وكيفية ترجمة إلى قيم نقدية فهناك صعوبة كبيرة في القياس المباشر للأضرار لذل يتم اللجوء إلى طرق غير مباشرة للتعبير عن الأضرار نقديا

2. أسس قياس المنافع الاجتماعية:

أن قياس المنافع الاجتماعية يمثل الجزء المكمل لمعادلة قياس النشاط الاجتماعي للمؤسسة حيث لا يمكن الاهتمام بقياس التكاليف الاجتماعية وعدم مقابلتها بالمنافع التي حققتها الوحدة بسبب تحملها لتلك التكاليف، لأن ذلك سيؤدي إلى تضخيم التكاليف بالتالي تخفيض الأرباح وظهور مركز مالي غير ملائم للمؤسسة التي تتحمل مسؤوليات اجتماعية مقارنة بتلك لا تتحمل هذه المسؤوليات.

لكن صعوبة قياس المنافع الاجتماعية دفع بالبعض إلى المطالبة بتضمين المنافع الاجتماعية ضمن المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية إذ أن هناك عدة صعوبات تكثف عملية قياس هذه المنافع الاجتماعية إلى قيم نقدية. **(الشكري، 2008، صفحة 242)**

كما تعود صعوبات قياس المنافع الاجتماعية إلى العوامل التالية: **(طرشي و يخلف، 2017، صفحة 107)**

- معظم فوائد المنافع الاجتماعية يتحقق لأطراف خارج المؤسسة، كما يصعب قياس مثل هذه المنافع.
- صعوبة تقدير القيمة النقدية لهذه المنافع بالإضافة إلى صعوبة التحقق منها وتحديدها كما أنها لا تتفق مع سياسة الحيطة والحذر التي تتبعها المؤسسة.
- الدخل الاجتماعي: ويمثل صافي المساهمة الاجتماعية للمؤسسة معبرا عنه بالفرق بين الربح المحاسبي والمساهمة الاجتماعية للمؤسسة والذي يمثل الفرق بين التكاليف الاجتماعية والمنافع الاجتماعية.
- صافي الأصل الاجتماعي: ويستخدم في أي مؤسسة لقياس إجمالي المساهمة في رفاهية المجتمع.
- الأطراف الاجتماعية المفيدة: وهي تلك الأطراف التي ترتبط بعلاقة اجتماعية وتقع على الإدارة تحمل المسؤولية اتجاهها، كما تستخدم كمخرجات للمؤسسات التي تعمل ضمن المجتمع وتتأثر بمختلف مخلفاتها فالمحاسبة المالية تهتم فقط بحقوق الملاك والتغيرات التي تطرأ عليها، في حين أن المحاسبة الاجتماعية تتوسع في تحديد الأطراف التي تهتم بها وذلك من اجل تحقيق أهدافها.

المطلب الثالث: طرق قياس الأنشطة الاجتماعية

لم تلق الأنشطة الاجتماعية الاهتمام الكافي لإرساء أسسها في المؤسسات الاقتصادية بالرغم من تزايد الاهتمام بالتكاليف الاجتماعية وبإعتبار المؤسسة مسؤولة اجتماعيا، واتضح ذلك من نتائج العمليات المحاسبية والبيانات والمعلومات المحاسبية التي تلقى صعوبة في قياس تكاليفها، ومن خلال هذا المطلب نوضح ذلك في النقاط التالية:

أولا: معايير قياس الأداء الاجتماعي

القياس الاجتماعي في المحاسبة يجب أن يبدأ بالتعرف على طبيعة الأهداف الاجتماعية ومداها وعلاقة النشاط المراد قياس نتائجه بتلك الأهداف تبيان مدى تنفيذ واثر ذلك على التوازن بين مصالح مختلف الطوائف في سبيل تحقيق اكبر قدر ممكن من القيمة الاجتماعية المضافة. (قاسم شحاتة و الخطيب، 2017، صفحة 94)

على هذا الأساس فإن معايير الاجتماعية المقترحة كالتالي: (بو حازم و أخرون، 2017، صفحة 82)

- **معيار الصلاحية:** بحيث تعكس التقارير الاجتماعية الأثر الاجتماعي للأنشطة المطلوب قياس نتائجها لجميع أصحاب المصلحة والأطراف الاجتماعية المستفيدة.
- **معيار خلو التميز:** يتمثل مضمون هذا المعيار في ضرورة تحديد الحقائق والتقارير عنها بنزاهة وتجرد وبحيث لا تنطوي على أي تحيز.
- **معيار النسبية:** يكمن مضمون هذا النظام في ضرورة تبيان أسباب تحقق أو عدم تحقق الأهداف الاجتماعية حتى يمكن الوصول إلى درجة الإقناع العام وإشباع حاجات طالبي المعلومات الاجتماعية.
- **معيار التكلفة التاريخية:** مقابل مبدأ التكلفة التاريخية في المحاسبة عن الأنشطة الاقتصادية.
- **معيار العائد الاجتماعي:** ويكون هذا المعيار بديلا عن مبدأ تحقق الإيراد في المحاسبة المالية، حيث يتسع المعيار ليشمل العوائد الاجتماعية غير القابلة للقياس النقدي المباشر ولا يوجد لها سعر بالسوق.
- **معيار قابلية العائد الاجتماعي للتكلفة المسببة:** بحيث تكون الإيرادات المحققة من الأنشطة الاجتماعية في كل مجال من المجالات السابقة مقابلة للتكلفة الاجتماعية لها.

ثانيا: مؤشرات قياس التكاليف الاجتماعية. (بن العايش، 2018، الصفحات 44-45)

- **مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالمؤسسة:** ويشمل جميع تكاليف الأداء بخلاف الأجر الأساسي الذي تقدمه المؤسسة للعاملين فيها بغض النظر على مواقعهم التنظيمية أو طبيعة أعمالهم وتقوم المؤسسة بالالتزام بتوفير كافة العوامل اللازمة لخلق وتعميق حالة الولاء وانتماء العاملين كالاهتمام بحالتهم الصحية وتدريبهم وتحسين وضعهم الثقافي والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع:** يتضمن كافة تكاليف الأداء التي تهدف إلى إسهامات المؤسسة في خدمة المجتمع مشتملة بذلك على التبرعات والمساهمات للمؤسسات التعليمية والثقافية والرياضية والخيرية ثم تكاليف الإسهامات في برامج التعليم والتدريب الاجتماعي ومشاريع التوعية الاجتماعية.

- **مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الإنتاج:** تشمل كافة تكاليف الأداء الاجتماعي التي تنصب في خدمة المستهلكين حيث تتضمن تكاليف الرقابة على جودة الإنتاج وتكاليف البحث والتطوير ثم تكاليف الضمانات التابعة ما بعد البيع وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات التي تحقق حالة الرضا عن المنافع المتأتية من المنتجات والخدمات المقدمة إلى المستهلكين.
- **مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة:** يشمل كافة التكاليف للأداء الاجتماعي المضحى بها لحماية أفراد المجتمع المحيط الذي تعمل المؤسسة داخل نطاقه الجغرافي حيث تحاول جاهدة رد الأضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وهذه تشمل على تكاليف حماية التلوث الهواء والبيئة والبحرية والمزروعات والأعشاب الطبيعية وتلوث المياه، وقد قدمت منظمة بيئية في اليابان عام 2000 تقريرا جاءت فيه تكاليف البيئة التي تعتبر محاولة لقياس الأداء البيئي للمؤسسة، وتنقسم إلى أربعة عناصر أساسية هي:

- حجم الاستثمارات الخاصة بالبيئة والنفقات البيئية.
- تكاليف البحث والتطوير.
- تكاليف تشمل تقييم الأضرار الصحية وأضرار المياه.
- تكاليف متعلقة بحماية البيئة.

ثالثا: أساليب قياس الأداء الاجتماعي (سفير، 2018، صفحة 06)

1.أسلوب تكاليف منع حدوث الأضرار الاجتماعية: نظرا لصعوبة قياس أو تحديد التكلفة الاجتماعية الصحيحة لغرض إثباتها في السجلات المحاسبية، فإنه من الإمكان الحصول على أفضل رقم تقريبي للتكلفة الاجتماعية عن طريق تحديد تكلفة تجنب الأضرار التي تلحق بالمجتمع وتكاليف منعها هي علاقة عكسية.

2.أسلوب تكاليف التصحيح (إزالة الخطر): وفقا لهذا الأسلوب فإن التكاليف البديلة للتكاليف الاجتماعية هي المبالغ التي تنفقها المؤسسة لإعادة الشيء لأصله وحالته، ومن تلك المبالغ التي تتحملها المؤسسة لإعادة بعض الموارد الطبيعية لحالتها الأولى، أو لإحلال المورد الذي استهلكته المؤسسة والتأثر بنشاطها الاقتصادي فمثلا التكاليف الاجتماعية المترتبة على قيام أحد مصانع الاسمنت بتلويث البيئة المجاورة للمصنع، تتمثل في التكاليف التي يتحملها المصنع في محاولة لإعادة هذه البيئة إلى ما كانت عليه كتشجير المناطق المحيطة وتخضيرها، في حين يشير "بل غزوي" أن قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية قد يكون:

- **قياس التكاليف الاجتماعية المباشرة:** كقياس الأصول الاجتماعية التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها الاجتماعية، قياس المصاريف المباشرة التي تنفقها المؤسسة وفاء لالتزاماتها، قياس الضرائب التي تدفعها المؤسسة للجهات الحكومية نتيجة الضرر التي تسببه للمجتمع.

- **قياس التكاليف الاجتماعية غير المباشرة:** أي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار نتيجة ممارسة المؤسسة لنشاطها الاقتصادي، كقياس تكاليف منع حدوث الأضرار أو تجنب أو الوقاية، وقياس تكاليف التصحيح لما تتحمله المؤسسة من مبالغ من اجل إعادة بعض موارد المجتمع لحالتها الأصلية.

المبحث الثاني: الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية

يعتبر الإفصاح من أهم المواضيع المعاصرة في الوقت الراهن، لما يساهم في تلبية احتياجات مستخدمين القوائم المالية سواء الداخليين أو الخارجيين، فهو يساهم في تقييم أداء المؤسسة ومقارنتها بمثيلاتها أو مع ذاتها، بالإضافة إلى كل هذا يسمح للمؤسسة بتقييم مدى كفاءتها فيما يتعلق بمسؤوليتها الاجتماعية والحفاظ على مواردها، وبغض النظر عما تقدمه لمجتمعها.

المطلب الأول: نظرة حول الإفصاح المحاسبي

بالنسبة للإفصاح يعتبر نقطة قوة للمؤسسة وبداية انطلاق لرفع مستواها، حيث يوفر المعلومات اللازمة التي تخدم المؤسسة من جهة ومستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، وما يفكه من إبهام في عرض المعلومات المحاسبية.

أولا: تعريف الإفصاح المحاسبي

هناك العديد من التعاريف للإفصاح المحاسبي من بينها:

يعرف بأنه: "هو عملية إظهار المعلومات المالية سواء كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية أو الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم غير مضللة وملائمة لمستخدميها من الأطراف الخارجية والتي ليس لها سلطة الاطلاع على الدفاتر والسجلات للمؤسسة، كما يعتبر عملية إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية". **(بالحياني، 2019، صفحة 374)**

كما يعرف أنه: " تقديم المعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية التي تختلف باختلاف المنفعة المنشودة وباختلاف الأطراف المستفيدة، فإنه لابد من دراسة الحاجة إلى المعلومات المحاسبية لدى تلك الأطراف وعرض العوامل المحددة لها والتي تفيد في تطوير الإفصاح المحاسبي. **(ددان و أخرون، 2013، صفحة 11)**

من ناحية أخرى يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يحكم من مفهومين أساسيين همها: **(ابراهيم و الظاهر، 2011، صفحة 119)**

- **المفهوم الأول:** هو مفهوم الشفافية والذي يعني إعلام الأطراف المستفيدة بكفاية المعلومات المالية وغير المالية عن المؤسسة على أن تتصف بالدقة والأمانة والموضوعية والملائمة وعدم التحيز حتى يمكن الاعتماد عليها.
- **المفهوم الثاني:** وهو مفهوم حوكمة إدارة المؤسسة والذي يعني وجود إطار يتضمن مجموعة من الإجراءات المبنية على معلومات تساعد في توجيه أعمال وشؤون المؤسسة بما يضمن تحقيق الشفافية والمساءلة وتعزيز الأداء ليعظم منافع المساهمين.

بعبارة أخرى يمكن اعتبار الإفصاح المحاسبي في الاصطلاح اللغوي على أنه عبارة عن مصفوفة معلومات متنوعة منتجة من طرف المؤسسة لخدمتها أولا وخدمة الأطراف المستفيدة ثانيا. **(Solomon & Aris, 2004, p. 121)**

ثانيا: أنواع الإفصاح المحاسبي

أن التطور الكبير في الفكر المحاسبي وما صاحبه من تطورات في الإفصاح عن السياسات والمعلومات المحاسبية يؤدي إلى ضرورة الإفصاح الشامل بنسبة 100% إن أمكن فلا ضرورة لإخفاء بيانات ومعلومات عن مستخدمين التقارير والقوائم المالية وبصفة خاصة أصحاب حقوق الملكية والأجهزة الحكومية كمصلحة الضرائب فلم يعد إخفاء البيانات والمعلومات مجدي في عصر تكنولوجيا المعلومات. **(خلف الله، 2017، صفحة 33)**

1. **الإفصاح الكامل:** يشير إلى مدى شمولية التقارير المالية وتغطيتها لجميع المعلومات ذات الأثر المحسوس، حيث يأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه في عملية اتخاذ القرار، ولا يقتصر الإفصاح على حقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد إلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر بشكل جوهري على مستخدمي تلك القوائم. **(كحيلي و كروش، 2013، صفحة 14)**
2. **الإفصاح العادل:** يهتم هذا النوع من الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذا يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن. **(العياشي، 2010، صفحة 18)**
3. **الإفصاح الكافي:** يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذا يختلف حسب الاحتياجات والمصالح

بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثير مباشرا في اتخاذ القرار فضلا عن انه يتبع للخبرة التي انه يتمتع بها الشخص المستفيد.

4. **الإفصاح الملائم:** هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمين البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها إذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين وظروفها الداخلية. **(الجعبري، 2007، صفحة 06)**

5. **الإفصاح الإعلامي:** هو الإفصاح عن الملومات المالية المناسبة لأغراض القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم والإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله. **(كحيلي و كروش، 2013، صفحة 13)**

ثالثا: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

هنالك عدة عوامل تؤثر بشكل عام، والإفصاح المحاسبي بشكل خاص، يمكن ذكر بعضها في النقاط الآتية: **(قمار، 2017، صفحة 20)**

1. **العوامل المتعلقة بالبيئة:** إذا تختلف التقارير المالية من بيئة إلى أخرى، وذلك للأسباب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتاريخية عن حاجة المستفيدين في هذه الدول المختلفة.

2. **العوامل المتعلقة بالمعلومات:** إذ تتأثر درجة الإفصاح بالمعلومات في مدى توفر الملائمة والثقة في المعلومات المنشورة، إضافة إلى إمكانية التحقق منها ومقارنتها بالمعلومات في قوائم المؤسسات الأخرى.

3. **عوامل تتعلق بالمؤسسة:** إذ تتضمن هذه العوامل حجم المؤسسة، عدد المساهمين، القوانين المعمول بها، الضوابط التي تستلزم عملية التدقيق...الخ.

رابعا: العلاقة بين القياس المحاسبي والإفصاح المحاسبي:

توجد علاقة قوية بين القياس والإفصاح المحاسبي ويظهر هذا الارتباط في: **(صافو، 2015، صفحة 51)**

1. لا يمكن البحث في مسائل الإفصاح المحاسبي دون تناول مشكلات القياس المحاسبي.

2. يهدف القياس المحاسبي إلى إنتاج معلومات تساعد في اتخاذ القرار في حين يهدف الإفصاح إلى تقديم معلومات كافية وملائمة وخالية من الأخطاء الجوهرية بحجم المعلومات ونوعيتها وموثوقيتها لا وقت تقديمها.

3. يؤدي تعدد بدائل القياس المحاسبي في ضل التضخم إلى وجود إشكاليات في الإفصاح المحاسبي الذي يكون غير عادل وغير صحيح، لإن القياس المحاسبي الخاطئ عند إتباع التكلفة التاريخية في ضل التضخم، يتجاهله لإرتفاع المستمر للأسعار، يؤدي بالنتيجة إلى إفصاح غير صحيح وغير عادل والقوائم

المالية ستكون مضللة لمستخدميها، حتى يتم الإفصاح وبشكل كامل عن تغيرات الأسعار، حتى لو اعتمدت التكلفة التاريخية، وان تعدل على قوائمها المالية بأرقام الأسعار الجارية.

4. يجب أن تتوافر العديد من الخصائص في المعلومات التي ينتجها القياس المحاسبي لخدمة الإفصاح المحاسبي، فعلى القياس أن يراعي الموضوعية والدقة والموثوقية والتوقيت المناسب والثبات وغيرها من الخصائص التي تجعل المعلومات أكثر فائدة وقابلية للمقارنة.

5. البحث على الحلول لمسائل القياس وعناصر القوائم المالية في ضوء مراعاة متطلبات الإفصاح على أن تكون هذه الحلول دائمة وليست مؤقتة للمحافظة على الثقة المستفيدين من المعلومات المالية والمحاسبية، وهنا يظهر.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية

لقد تطور الإفصاح المحاسبي بتطور الفكر المحاسبي سواء من الجانب المهني أو الأكاديمي، وله عدة تعاريف ولقد شملت على أن الإفصاح المحاسبي هو شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمين هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن المؤسسة تضمن اتخاذ قرارات سليمة.

والإفصاح المحاسبي عن الأداء الاجتماعي هو الطريقة التي بموجبها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاته المختلفة ذات المضامين الاجتماعية. **(بن خليفة، 2018، صفحة 67)**

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

إن الإفصاح المحاسبي ينطوي على كل التقارير المقدمة من طرف المؤسسات حول الجوانب الاجتماعية لنشاط المؤسسة بعيدا عن الأرباح، وهي تقارير التي تهم المساهمين والدائنين وحتى الموظفين.

يعرف الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية على انه: " انتهاج سياسة الوضوح الكامل، وإظهار كافة المعلومات المتعلقة بنشاطات المؤسسة الاجتماعية لمختلف مستخدميها، بالاعتماد على مجموعة من الأساليب إما في صلب القوائم المالية أو ملحقاتها، لتوصيل المعلومات عن اثر نشاط المؤسسة على المجتمع للأطراف الداخلية والخارجية بشكل دوري وبفترات محددة لتقويم الأداء الاجتماعي للمؤسسة. **(أمحمدي، 2015، صفحة 305)**

كما يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي على المسؤولية الاجتماعية على انه: " عملية إيصال التأثيرات الاجتماعية للأنشطة الاقتصادية للمؤسسات لمجموعات معينة بالمجتمع أو المجتمع ككل **(القطاطي و أخرون، 2003، صفحة 200)**.

كما يمكن القول أن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي هو الأسلوب أو الطريقة التي بواسطتها تستطيع المؤسسة إعلام المجتمع بأطرافه المختلفة عن نشاطاتها المختلفة ذات المحتويات الاجتماعية كما تعتبر القوائم المالية والتقارير الملحقة بها أداة مناسبة للإفصاح عن ذلك. **(ضيافي، 2015، صفحة 07)**

ثانيا: أهمية الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية.

تزايد الاهتمام بالإفصاح المحاسبي عن بيانات الأداء الاجتماعي التي تتحملها المؤسسة وذلك للأسباب الآتية: **(جناي و براق، 2019، صفحة 51)**

– يساهم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في معالجة القصور بشأن قابلية القوائم المالية للمقارنة بين المؤسسات.

– يساهم تضمين القوائم المالية عناصر عن الأنشطة الاجتماعية بشكل أفضل في تقويم أداء المؤسسة اجتماعيا.

– ظهور ما يعرف بالمستثمر الأخلاقي وعدم تركيز المستثمر على الجانب الاقتصادي فقط لاتخاذ قرار الاستثمار، بل تعدى ذلك الجوانب والمعايير الدينية والسياسية والاجتماعية.

– تسعى المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية لتوصيل المعلومات للفئات غير التقليدية مثل العاملون، المستهلكون، الحكومة والمجتمع المحلي.

– البيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية ذات طبيعة كمية ومالية تؤثر على أصول المؤسسة ونفقاتها والتزاماتها وهي من صميم المحاسب.

– التغير في الفلسفة الاجتماعية التي تميل نحو وجهة النظر بضرورة تحمل المؤسسة لتكاليف المحافظة على البيئة يؤدي إلى معالجة بيانات الأنشطة الخاصة بالبيئة عن طريق وظيفة المحاسبة في المؤسسات.

– كما أن تقرير الأداء الاجتماعي للمؤسسة، لم يعد اختيارا مطروحا أمام المؤسسات وإنما أصبح الأمر إجباريا وواجبا، حتى بدون وجود نص قانوني ملزم بذلك الإفصاح، فأي مؤسسة ما هي في النهاية إلا منظمة اجتماعية، يلزم عليها إن أرادت البقاء والاستمرار أن تخدم رغبات أفراد المجتمع المحيط بها وتلاقي توقعاتهم.

ثالثا: آليات الإفصاح المحاسبي الاجتماعي.

يمكن انتقال المعلومات الاجتماعية إلى الأطراف ذات المصلحة عبر ثلاث آليات وهي:

1. الإفصاح الاختياري: يؤدي عدم اشتراك المستثمرين في إدارة الأنشطة اليومية للمؤسسة، حيث يفوضون هذه المسؤوليات للإدارة، إلى مشكلتين مهمتين: الأولى وجود عدم تماثل للمعلومات فان المستثمرين اقل معرفة مقارنة بالإدارة بشان الأنشطة وقيمة المؤسسة والثانية وجود المخاطر الأخلاقية حيث تعمل الإدارة

على الاستفادة من مزايا معرفتها بأنشطة المؤسسة والتوقعات المستقبلية لها، ولهذا يجب أن يكون للإدارة الحوافز للإفصاح الاختياري عن المعلومات بخلاف ما تتطلبه معايير إعداد القوائم المالية.

يجب أن تفصح المؤسسات طوعا عما لديها من المعلومات لأنه إذ اعتقد المستثمرين أن الإدارة تحجب المعلومات عنهم فسيمتلكهم شعور بأن هذه المعلومات سلبية ولا تعكس المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وبالتالي فان المستثمرين سوف يقللون من تقديرهم لقيمة المؤسسة، لهذا يجب تشجيع الإدارة على الإفصاح الطوعي على كل المعلومات لتجنب التقييم غير الصحيح للمؤسسة، كما أن هناك اعترافا بقيمة المعلومات الاجتماعية التي تفصح عنها المؤسسات اختياريا وأثرها على ربحيتها وعلى توجيه قرارات أصحاب المصالح، حيث يعتقدون أن المعلومات الاجتماعية مهمة لإتخاذ قراراتهم ويبحثون عنها في التقارير السنوية. **(سفير، 2018، صفحة 11)**

2.الإفصاح الإلزامي: وهو الذي يفرض على المؤسسة وفقا للقوانين واللوائح التنظيمية والإدارية في أسواق المال، وفقا للمعايير المحاسبية المقبولة قبولا عاما في المجمعات المهنية المحاسبية، ويكون الإفصاح الإلزامي وفقا لحاجة الأطراف المهتمة ويوفر الحد الأدنى من الإفصاح المفقود في حالة الإفصاح الطوعي، كما يعمل الإفصاح الإلزامي على تقليل التكاليف الاجتماعية التي يتحملها المستثمرين للبحث والحصول على المعلومات، وذلك بالكشف على أنواع البنود التي تعتبرها المؤسسة تكاليف اجتماعية، وعلى الرغم من الإفصاح الإلزامي يمكن أن يسد حاجة المستثمرين إلى العديد من المعلومات إلا انه ليس آلية تتسم بالكفاءة لتوزيع المعلومات المالية لان وضع المعايير المحاسبية هي عملية تتم مع مختلف الأطراف المهتمة مثل الحكومة والمستثمرين والمؤسسات والمجتمع المالي وغيرهم، حيث تتدخل هذه الأطراف للمحافظة على مصالحها وتحسين رفاهيتها، ومن ثم فإن المعيار الصادر تمثل توازنا للقوى في المجتمع ولا يحقق غالبا المثالية في توزيع المعلومات، ووجود معايير محاسبية تلزم بالإفصاح عن التكاليف الاجتماعية ساعد في إلزام المؤسسات بضرورة الإفصاح عن هذه الالتزامات فيقول الحيالي " أن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تقضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم وذلك بشأن جميع الأمور الجوهرية، وعنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية وبالمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها وبمدى ما فيها من تفاصيل وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمين القوائم المالية، وبالرغم من تزايد إقبال المؤسسات على الإفصاح الاجتماعي إلا أن العامل الرئيسي المؤثر فيها غالبا ما يكون مرتبط بالامتثال للتشريعات والإجراءات القانونية، لأنه في حال عدم الامتثال لهذه التشريعات تتعرض المؤسسات

إلى غرامات وعقوبات، وذلك مثل ما يظهر في السنوات الأخيرة من زيادة وعي واهتمام المجتمع بحماية البيئة وخاصة دور المؤسسات ومسؤوليتها في هذا الصدد الموضوع من خلال العديد من الخطوات والمبادرات التي تلزم أو تحث المؤسسات على الإفصاح عن المعلومات البيئة التي من المحتمل أن تكون مفيدة للأطراف المهتمة. **(مشري، 2014، صفحة 254)**

3. المصادر الخارجية: وهي التي لا يمكن للإدارة التحكم بها مثال ذلك: الصحافة المقروءة أو المسموعة كانت أو المرئية، ولها اثر كبير على أصحاب المصالح في المؤسسات العامة، حيث من خلالها تنعكس صورة المؤسسة للمجتمع ككل، فإذ كانت هذه الصورة ايجابية كان الأثر ايجابي على المؤسسة والعكس صحيح. **(علام، 1991، صفحة 15)**

المطلب الثالث: طرق وأساليب الإفصاح المحاسبي عن التكاليف الاجتماعية

تحكم عملية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي عدة أمور هي: **(قاسم شحاتة و الخطيب، 2017، صفحة 96)**

- التناسب الطردي بين ما تقوم به المؤسسة من أنشطة المسؤولية الاجتماعية ومقدار الإفصاح.
- التناسب الطردي بين حجم الأداء الاقتصادي للمؤسسة مع الإفصاح.
- التناسب الطردي مع حجم المؤسسة، بحيث أن الزيادة في العوامل السابقة تعني زيادة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة.

يمكن الإفصاح عن الأداء الاجتماعي في المؤسسات الاقتصادية عن طريق نوعين من الإفصاح: **(رضوان ح.، 2003، صفحة 247)**

- **طريقة الدمج:** دمج معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية مع المعلومات التقليدية للمحاسبة المالية ضمن قوائمها المالية ذات الغرض العام (قائمة الدخل وقائمة المركز المالي).
- **طريقة الفصل:** عرض معلومات محاسبة المسؤولية الاجتماعية في قوائم مستقلة مع الإبقاء على قوائم المحاسبة المالية في شكلها ومضمونها التقليدي.

1. **الاتجاه الأول (طريقة الدمج):** يؤكد على ضرورة الإدماج لكل البيانات والمعلومات في تقرير المحاسبة المالية.

ومما سبق يتضح لنا: **(اردیني، 2006، الصفحات 155-156)**

- أن الإفصاح عن البيانات المحاسبية يجب أن يتناسب مع طبيعة هذه البيانات وحاجة الجهة المستفيدة بحيث تحقق أقصى فائدة من هذه البيانات وبالوقت المناسب والكلفة المناسبة مع الاعتراف الصريح بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.
- كما أن الربح المحاسبي لم يعد هو المقياس أو المعيار الأساسي في قياس كفاءة المؤسسة بل أن هناك مؤشرات أخرى منها ماتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وهي ذات اثر فعال في الحكم على نجاح المؤسسة أو فشلها في تحقيق أهدافها، ولكي تتوسع أهداف المحاسبة وما يتبعه من توسع في أهداف القوائم المالية أدى إلى ضرورة تطوير هذه القوائم، فهي لم تعد قاصرة على إظهار رقم صافي الربح والعناصر التي يمكن تقييمها ماديا، بل أصبح هناك قوائم ملحقة بها تنشر لتوضيح نشاط المؤسسة ذي الطبيعة الاجتماعية، أي كل ما يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسة، إذ أن المساهمة الاجتماعية للمؤسسة يجب أن تكون لها وزن معين في عملية المقارنة وتقييم الأداء فالمؤسسات التي تساهم في تنمية وتطوير البيئة المحلية اجتماعيا واقتصاديا عن طريق تحقيق رفاهية اجتماعية للعاملين في المؤسسة ورفع مستوى دخولهم وما يترتب عليها لابد أن تكون أفضل في تقييم عملية الأداء من المؤسسات التي ليس لها مثل هذه المساهمة.

2. **الاتجاه الثاني (طريقة الفصل):** عدم إدماج تلك المعلومات الخاصة بالمسؤولية الاجتماعية مع معلومات المحاسبة المالية التقليدية لكي تواكب المحاسبة التطور في حقول المعرفة الأخرى كافة والتطور الحاصل في مسؤوليات المؤسسة عليها أن تأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاجتماعية، لما لها من اثر في عملية المقارنة وتقييم الأداء، كما أن هناك دعوة من قبل جمعيات المهنية والباحثين إلى توسيع أهداف المحاسبة والقوائم المالية وزيادة درجة الإفصاح فيها كما يلي:

- تزويد الأطراف الذين يستخدمون القوائم المالية بمعلومات مالية موثوق بها بشأن الموارد الاقتصادية المتاحة للمؤسسة والالتزامات التي عليها، وتعد هذه المعلومات هامة لتقييم مواطن القوة والضعف للمؤسسة.
- إعطاء معلومات سليمة عن التغيير في صافي موارد المؤسسة الناتجة عن نشاطها الهادف نحو الربح.
- تهدف المحاسبة كذلك إلى إعطاء معلومات تساعد مستخدميها في التنبؤ بالقوة الإدارية للمؤسسة في المستقبل.
- ترمي المحاسبة أخيرا إلى إظهار معلومات تتعلق بالقوائم المالية التي تعد هامة لتلبية احتياجات تلك القوائم مثل إظهار معلومات عن السياسات المحاسبية للمؤسسة.

المبحث الثالث: مناهج ونماذج القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف الاجتماعية

هنا وبعدما قمنا بعرض الجانب النظري لكل من القياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف الاجتماعية لابد من عرض شكل قانوني لقياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، باعتبارها الأكثر مساسا للمجتمع وعرضتا وتعاملا معه، فلابد من منهج متعارف عليه حتى يتمكن من الاستناد عليه وتطبيقه في ممارساتها وهو موضح كما يلي:

المطلب الأول: منهج قياس التكاليف الاجتماعية

تميز الفكر المحاسبي بالموضوعية والجدية في عملية القياس المحاسبي لتكاليف الاجتماعية وكذا المنافع الاجتماعية، وهذا راجع بسبب الصعوبات والعراقيل التي واجهت عملية القياس والتعبير عنها بشكل نقدي أو وصفي أو كمي مثل ارتفاع مستوى الفكري أو العملي أو الثقافي ...الخ.

أولا: قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية

يعتبر قياس مجالات الأنشطة الاجتماعية القلب النابض للمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال جملة المقاييس التي تستند عليها هذه المجالات والمتمثلة في:

- قياس عمليات مجالات المساهمات البيئة.
- قياس عمليات مجال المساهمات العامة.
- قياس عمليات مجال الموارد البشرية.
- قياس عمليات مجال المنتج.

1. قياس عمليات مجال الموارد البشرية.

عادة ما تنظم كل دولة الشؤون المرتبطة بالحفاظ على مواردها البشرية وتنميتها، لذلك يمكن القول أن العمليات التي تقوم بها المؤسسة في مجال الموارد البشرية غالبا ما تدور في نطاق المسؤولية البيئية والاجتماعية والإجبارية وتتمثل العمليات الإنتاجية التي تنطوي عليها مجال الموارد البشرية في الأتي: **(فلاق، 2019، صفحة 217)**

- **القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال الموارد البشرية:**

- إعداد وتنفيذ برامج التدريب لرفع الكفاءة الفنية للعاملين.
- توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن.
- المساهمة في تحسين الرفاهية المادية للعاملين.
- توفير وحدات سكنية للعاملين.

- توفير وسائل النقل للعاملين.

• **القياس غير النقدي لتأثيرات العمليات مجال الموارد البشرية:** وهي لا تعتمد على القياس النقدي بشكل كلي، وإنما يتم من خلال استخدام القياس الوضعي للنشاط، ومن هذه المعلومات (عدد العاملين المستفيدين من برنامج التدريب، مؤشرات توضح جهود المؤسسة في توفير بيئة عمل مادية تتصف بالأمن).

2.قياس عمليات مجال المساهمات العامة

تتسم هذه العمليات التي ينطوي عليها مجال المساهمات العامة بأن تأثيراتها عامة، بمعنى أنها تقع على جميع أفراد المجتمع حتى وان كانت غايتها المباشرة تحقيق منافع أو أضرار عن فئة اجتماعية معينة، ويكون القياس وفق التالي: **(بن عيشي، 2019، صفحة 118)**

• **القياس النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة:** ولقياس تأثيرات العمليات المرتبطة بمجال المساهمات العامة يجب التميز بين نوعين من هذه العمليات:

- **العمليات المباشرة:** وهي تتعلق بمساهمات المؤسسة في حل المشكلات الاجتماعية بطريقة مباشرة من خلال قيامه بعمليات اجتماعية معينة، وغالبا ما يقع تأثير ذلك على الفئات الإجتماعية التي ترتبط مباشرة بالمؤسسة، كالعاملين أو ترتبط بصورة غير مباشرة كسكان المنطقة الموجود فيها المؤسسة، مثال ذلك توظيف عمالة زائدة، توظيف المعوقين، مساهمات في تحسين الظروف المعيشية للأسرة المحتاجة والفقيرة للحد من الفقر، مساهمات دعم الأبحاث العلمية ومؤسسات التعليم، توفير مراكز ثقافية وأندية رياضية، مساهمات دعم الجمعيات والمنظمات الخيرية...الخ وهي إما أن تكون مساهمات إجبارية أو مساهمات اختيارية.
- **العمليات غير المباشرة:** أن العمليات غير المباشرة تدخل في نطاق المسؤولية الاجتماعية الاختيارية وتأثيرات هذه العمليات غالبا ما تتصف بالعمومية لدرجة يصعب معها على المؤسسة تقدير نصيبها منها، لذا فالأساس المستخدم في قيمة هذه المساهمات هو قيمة التضحيات التي تتحمل المؤسسة أعبائها للقيام بهذه العمليات.

• **القياس غير النقدي لتأثيرات مجال المساهمات العامة:** بالإضافة إلى المعلومات التي توضح نتائج القياس النقدي لتأثيرات العمليات الاجتماعية لمجال المساهمات العامة، فإن قياس هذه التأثيرات في صورة غير نقدية يمكن أن يوفر معلومات تضفي دلالة بيئية واجتماعية أكثر وضوحا ومن أمثلة هذه المعلومات:

- عدد العاملين الذين يزيدون على حاجة المؤسسة.
- نسبة المعوقين إلى إجمالي العاملين.
- عدد الأفراد من خارج المؤسسة الذين تم تدريبهم.

3.قياس عمليات مجال المساهمات البيئية. (بدوي، 2000، صفحة 151)

نتيجة لتنوع خصائص تأثيرات العمليات المرتبطة بالمساهمات البيئية وتعددها، صعب قياسها بطريقة مباشرة وبمقياس كمي موحد، وهنا سيتم شرح كيفية القياس لكل من القياس النقدي والغير النقدي لتأثيرات الاجتماعية كما يلي:

- **القياس النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية:** في اغلب الأحيان ما يحدد القانون مستويات قياسية للتلوث ويفترض أن الالتزام بها يحقق الحد الأدنى للحفاظ على البيئة، لذا يمكن القول إن هذه العمليات التي تنطوي عليها المساهمات البيئية لها ارتباط قوي وجبري بينها وبين المسؤولية الاجتماعية، لذا وجب علينا التفرقة في عملية القياس لقيمة المساهمات البيئية بين العمليات التالية:

– **المساهمات الموجبة:** التي لها علاقة بتحقيق المؤسسة للأرقام القياسية للتلوث (مساهمات إجبارية) وقيامها بتحقيق مستويات أفضل (مساهمات اختيارية).

– **المساهمات السالبة:** التي تنشئ في الحالات الآتية:

✓ عدم قيام المؤسسة بأي عمليات رقابية على التلوث.

✓ قيام المؤسسة بعمليات الرقابة على التلوث بصورة جزئية.

- **القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات مجال المساهمات البيئية.**

اوجب القياس النقدي للتأثيرات الاجتماعية المتعلقة بمجال المساهمات البيئية من توفر جملة من الإمكانيات المادية قد لا تتوفر بالمؤسسات التي ترغب في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية، لذا فانه لابد من الاعتماد على القياس الغير النقدي في التطبيق قد تكون اكبر من غيرها، ومن هنا فقد يتخذ القياس غير النقدي شكل قياس كمي، مثل تحديد امتثال المؤسسة بالنسب القانونية للمخلفات التي تصدرها عن هذه الأنشطة، كما يمكن أن يأخذ هذا النوع من القياس شكل غير كمي، حيث يتم الإفصاح عن مدى خطورة الأمراض التي تسببها المخلفات الناتجة عن أنشطة المؤسسة.

4.قياس عمليات مجال المنتج.

في هذا المجال يتسم بالجبرية في نطاق التطبيق لحماية المستهلك ولضمان جودة المنتج. **(الجهماني، 1996، صفحة 84)**

- **القياس النقدي لتأثيرات المنتج:**

▪ **قياس المساهمات الموجبة:** ويقصد بها المساهمات التي تنتج نتيجة التزام المؤسسة بالمواصفات القياسية للجودة، ويتم قياسها على أساس تكلفة اجتناب الخطر والتي تحسب بإجمالي المبالغ التي تتحملها المؤسسة لتحقيق المواصفات القياسية، وهذه المبالغ تحدد بمقدار تكلفة الأجهزة والمعدات الرقابية على جودة المنتج.

▪ **قياس المساهمات السلبية:** تنتج نتيجة لعدم تنفيذ المؤسسة للمواصفات القياسية للجودة بصورة جزئية، وهذا يؤدي لعدم تلبية حاجات المستهلك أو إلحاق الضرر به ولصعوبة قياس الضرر الذي قد يصيب المستهلك تعد طريقة تكلفة التصحيح هي أفضل الطرق التي تعكس نتائج المساهمات السالبة في مجال المنتج.

▪ **القياس غير النقدي لتأثيرات عمليات المنتج:** يفر القياس غير النقدي لعمليات المنتج معلومات ذات دلالة اجتماعية لمساهمة المؤسسة في هذا المجال، وخاصة بالنسبة للمساهمات السالبة ومن أمثلة ذلك: عدد شكاوى العملاء، عدد حوادث نتيجة استخدام المنتج... إلخ.

ثانيا: نماذج قياس التكاليف والمنافع الاجتماعية.

هناك العديد من النماذج المقترحة لقياس التكاليف والمنافع الاجتماعية للمؤسسة سنحاول في هذه النقطة عرض بإختصار لأهم النماذج كما يلي: **(طرشي و يخلف، 2017، الصفحات 103-105)**

• **نماذج تعتمد على التكلفة:** يعتمد هذا النموذج على المفهوم العام للتكلفة والتي تتحملها المؤسسة في سبيل الحصول على الموارد أو استبداله، وتأخذ تكلفة الموارد البشرية مدخلين هما التكلفة التاريخية والتكلفة الجارية بالإضافة إلى مدخل تكلفة الفرصة البديلة.

- دخل التكلفة التاريخية.
- مدخل التكلفة الجارية.
- مدخل تكلفة الفرصة البديلة.

• **نماذج تعتمد على القيمة:** وفق هذه النماذج فإنه يجب تحديد قيمة الأصل بمقدار قدرته على تقديم منافع أو خدمات اقتصادية في المستقبل، وتستند كذلك على مفهومين مختلفين للقيمة الاقتصادية للموارد البشرية في كونها تعبر عن الفائدة من مورد معين، أي تعبر عن المنفعة وتسمى قيمة الاستعمال، وتعبر كذلك عن القدرة على شراء السلع الكامنة في هذا الموارد أي تعبر عن القوة الشرائية وتسمى قيمة التبادل.

- نموذج الشهرة غير المشتراة.
- نموذج الدخل.
- نموذج القيمة الاقتصادية.

- نموذج القيمة الاقتصادية.
- نموذج تقويم المكافآت المستقلة ومحددات قيمة الفرد.
- نموذج الأبعاد الخمسة.
- نموذج المنافع الصافية المعادلة لظروف التأكد المحسومة.

المطلب الثاني: منهج الإفصاح عن التكاليف الاجتماعية

تصب أهم أهداف المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية للمؤسسة، حيث اختلفت الآراء حول كيفية الإفصاح عن هذه المعلومات فهناك من يرى انه لابد من الإفصاح عنها في قوائم خاصة وهناك من يرى انه يجب الإفصاح عنها في مرفقات ملحقات القوائم المالية.

أولا: طرق الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية:

تتمحور الأساليب المقترحة للإفصاح عن النشاطات الاجتماعية في ما يلي **(الشيرازي و المومني، 2006، صفحة 75)**:

- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية في تقرير منفصل عن التقارير المالية، ويتضمن المبالغ التي أنفقت على كل نشاط من الأنشطة الاجتماعية ويعرض متزامنا مع القوائم المالية، ولا يتضمن المنافع التي حققتها تلك النشاطات.
- أسلوب عرض الأنشطة الاجتماعية بشكل منفصل عن القوائم المالية متضمنة التكاليف والمنافع الأنشطة الاجتماعية، وتطلق عليها اسم قائمة التأثير الاجتماعي، وقيمتها يتم الإفصاح عن كل المنافع والتكاليف وصافي العجز أو الفائض الاجتماعي الذي تحقق للمجتمع.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية دون الاعتماد على تحليل التكاليف والمنافع من هذه الأنشطة، ويتخذ هذا التقرير شكل وصفي لا يحتوي على قيم مالية، ومن تبويب النشاطات الاجتماعية في هذا الأسلوب إلى أربع مجموعات، العاملين الموارد البشرية، والبيئة، والمجتمع والمستهلكين.
- أسلوب عرض النشاطات الاجتماعية ضمن القوائم المالية مع إظهار جميع المبالغ التي أنفقت على كل نشاط، ويعتمد هذا الأسلوب على الإفصاح على المعلومات الكمية والنشاطات المنجزة وعن قياس المنفعة من هذه النشاطات بما يتناسب مع قيمة ما أنفق.

ثانيا: نماذج الإفصاح في المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية

توجد العديد من النماذج التي وضعت للقياس الكمي والإفصاح عن الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية بمختلف أنواعها وفي هذه النقطة سنتطرق إلى هذه النماذج بنوعيها سواء كانت منفصلة أو مندمجة كما يلي:

1. **نموذج Linowes (تقرير النشاط الاجتماعي–قائمة التأثيرات الاجتماعية):** سمي بهذا الاسم نسبة لصاحبه، ويطلق عليه تقرير النشاط الاجتماعي ، وهو موضح وفق الجدول التالي: **(مقدم، 2012، صفحة 175).**

الجدول رقم:(10) نموذج (Linouves)

أولا: الأنشطة الخاصة بالأفراد:	
المزايا:	المبالغ
البرامج التدريبية للعمال	
تبرعات للمؤسسات التعليمية والعلمية	
تكاليف معالجة زيادة معدل دوران العمال بسبب برنامج التشغيل	
تكلفة مدرسة الحضانة الخاصة بالعاملين	
مجموع المزايا المتحققة للعاملين	
مطروحا منه الأضرار	
تأجيل إضافة أجهزة أمان في آلات التقطيع	
صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالأفراد	
ثانيا: الأنشطة الخاصة بالبيئة:	
المزايا:	
رواتب لجان الأمن للمنتج	
تكلفة التحويرات على المنتج لرفع أمانه	
مجموع المزايا	
مطروحات منه الأضرار	
تكلفة جهاز الأمان الموصى باستخدامه من قبل لجان الأمان ولكن لم يضف أو يستخدم في عملية أمان المنتج	
صافي المزايا أو الأضرار في الأنشطة الخاصة بالإنتاج	
صافي العجز الإجتماعي لسنة + الرصيد المدور في 1 /1	
صافي الكلي للأداء الإجتماعي للأنشطة في 12/31	

المصدر: (مقدم، 2012، صفحة 177)

يهتم هذا النموذج بالإفصاح عن التكاليف المترتبة على كل نشاط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تقوم بها المؤسسة دون أن يكون للمنافع التي حققتها تلك الأنشطة أي أثر فيها.

2.نموذج قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية:

تتضمن هذه القائمة كل المبالغ التي قامت المؤسسة بإنفاقها على رقابة تلوث وحماية البيئة والتبرعات الخيرية والفوائد الإضافية الأخرى للعاملين **(صبحي، 2011، صفحة 51)**، ويكون شكلها كالتالي:

الجدول رقم(11): قائمة التدفقات النقدية للأنشطة الاجتماعية

		البيان
	XX	حماية البيئة
	XX	مرشحات كهربائية
XXX		إجمالي التدفق النقدي البيئي
		فوائد أخرى
	XX	تبرعات خيرية
	XX	نشاطات اجتماعية ثقافية عامة
XXX		إجمالي الفوائد الأخرى
XXX		إجمالي التدفقات النقدية الخاصة بالأنشطة الإجتماعية

المصدر: (القاضي، 1999، صفحة 220) .

حيث تظهر هذه القائمة إجمالي التكاليف التي قدمتها الشركة للأنشطة الاجتماعية كنسبة من إجمالي المبيعات لمعرفة مدى مساهمتها في الأنشطة الاجتماعية.

3.نموذج الإفصاح عن البعد الاجتماعي.

يمثل هذا التقرير عرض تفصيلي للبعد الاجتماعي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية كما يلي:

الجدول رقم(12): تقرير وصفي عن البعد الاجتماعي

البيان	أصول	خصوم
1. فرص العمل	أدى توسع المشروع إلى توفير 500 فرصة جديدة منذ عام	مازالت المرأة لا تشغل مراكز قيادية
2. الرقابة البيئية	قام المشروع بتشجير المشروع	مازال الهواء يعاني من الغازات المتخلفة عن الإنتاج
3. التفاعل مع المجتمع	تمت مساهمة المشروع العاملين 2% من النفقات	مازال السكن العمالي عاجز عن تلبية مطالب العاملين
4.حماية المستهلك	اخضع المشروع كامل منتجاته إلى	مازال المشروع يعاني من تطوير منتجه

	الرقابة على المواصفات المحددة من هيئة المواصفات القياسي	بما يناسب احتياجات المجتمع

المصدر: (القاضي و مأمون، 2006، صفحة 238)

ويهدف هذا التقرير الى توفير المعلومات بشكل تفصيلي عن الابعاد الاجتماعية المتاحة للاستخدام الاجتماعي، كما يفيد في التعرف على عناصره المختلفة وما يقابلها من أموال.

4. نموذج محمد عبد المجيد لحساب الأرباح والخسائر الاجتماعية

الذي يشمل التكاليف والإيرادات الخاصة بالنشاط الاجتماعي خلال الدورة للمؤسسة:

الجدول رقم(13): حساب الأرباح والخسائر المالية – الاجتماعية

التكاليف الخاصة بالنشاط الاقتصادي	جزئي	كلي	الإيرادات الخاصة بالنشاط الاقتصادي	جزئي	كلي
مصاريف إدارية		xx	**مجمل الربح**		xx
فوائد السندات والقروض		xx	إيرادات أوراق مالية	xx	
إهتلاكات		xx	شركات تابعة	xx	
خسائر أو مصاريف عرضية		xx	أوراق مالية أخرى		xx
مخصصات (بيان أو كشف مرفق)		xx	إيرادات متنوعة		xxx
صافي الربح		xx	صافي الربح		xx
مخصصات إضافية (اهتلاكات إضافية)		xx	إيرادات تخص مدة سابقة		xx
مخصص ضرائب		xx	محول من مخصصات أو احتياطيات		xx
صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية		xx	صافي الربح المحقق من الأنشطة الاقتصادية		xx
تكاليف خاصة بالنشاط الاجتماعي					
أنشطة خاصة بالعاملين					
اهتلاكات خاصة بالعاملين					
اهتلاكات الموجودات					
تكاليف أخرى	xx				
أنشطة خاصة بالتفاعل مع البيئة	xx				
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي		xx			
تكاليف أخرى	xx				
تكاليف علاج أضرار بيئية للسنة الحالية		xx			
غرامات مخالفة قوانين بالبيئة للمجتمع		xx			
مخصص التزامات اجتماعية		xx			

صافي الربح بعد خصم التكاليف الاجتماعية		xx			
تكاليف علاج أضرار بيئية للسنوات السابقة		xx	صافي الربح بعد خصم تكاليف الأنشطة الاجتماعية		
صافي الربح القابل للتوزيع		xx			

المصدر: (المساعيد، 2013، صفحة 146)

يقسم هذا النموذج الانشطة الاجتماعية الى أربع مجالات وهي: مجالات العاملين، مجال التفاعل مع البيئة، مجال حماية المستهلك، مجال الرقابة على التلوث، حيث يرى أن الافصاح عن هذه المجالات يقتصر على التكاليف الاجتماعية دون المنافع المحققة منها مبررا ذلك عن صعوبة القياس.

5.نموذج ((ABT:

يهدف هذا النموذج إلى تقديم المعلومات التي تفيد المستخدمين في اتخاذ القرارات التي تهدف إلى تعظيم الربح المالي على الاستثمارات الاجتماعية، وهو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (14): نموذج (ABT) الميزانية المالية الاجتماعية

الأصول	مبالغ	الالتزامات	مبالغ
موارد بشرية	**XXXXX**	موارد بشرية	**XXXXX**
أصول تنظيمية	**XXXXX**	التزامات تنظيمية	**XXXXX**
حق انتفاع بخدمة عامة	**XXXXX**	التزامات عامة	**XXXXX**
أصول مالية	**XXXXX**	التزامات مالية	**XXXXX**
أصول مادية	**XXXXX**	حقوق المجتمع	**XXXXX**
مجموع الأصول	**XXXXX**	**مجموع الالتزامات**	**XXXXX**

المصدر: (العليمات، 2010، صفحة 22)

يقوم هذا النموذج على إعداد ميزانية مالية اجتماعية، وفيه يتم الربط بين الأنشطة المالية والأنشطة الاجتماعية ويتم التعبير عن كافة الأنشطة في صورة نقدية تعكس الإلتزامت الإجتماعية للمؤسسة.

المطلب الثالث: مشاكل ومعوقات القياس والإفصاح عن المعلومات الاجتماعية

يوجد العديد من العوامل المؤثرة على الإفصاح والقياس المحاسبي الاجتماعي والتي تحد من إمكانية المؤسسات من تطبيقهم، وفيما يلي استعراض لأهم المعيقات:

أولا: مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي

تكمن مشاكل القياس المحاسبي الاجتماعي فيما يلي: **(سفير، 2018، الصفحات 06-07)**

1- مشاكل قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة، وتتمثل في:

• **صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية:** نظرا لوجود تشابك بين الأنشطة الاجتماعية والأنشطة لاقتصادية، وهذا نابع من طبيعة نشاط المؤسسة الذي يؤدي إلى مشاكل في كيفية القياس لكل نشاط، فتكاليف البحث والتطوير أو تكاليف زيادة درجة الأمان للمنتج على سبيل المثال، يمكن النظر إليهما على اعتبار أنهما تكاليف اجتماعية لازمة لخلق حالة من الرضا والإشباع عن منتجات المؤسسة داخل نفوس العملاء، إلا انه من وجهة ثانية، يمكن اعتبارهما تكاليف اقتصادية لازمة لإعطاء قوة دفع تنافسية للمنتج وزيادة نصيبه من السوق بهدف زيادة ربح المؤسسة، وكذلك بالنسبة لتكاليف تدريب الموظفين، فهي من ناحية تكاليف اجتماعية ضرورية لإتاحة الفرصة أمام العاملين لترقية والتدرج الوظيفي لخلق حالة من الانتماء والولاء لديهم إتجاه المؤسسة، ومن ناحية أخرى يمكن النظر إليها على أنها تكاليف اقتصادية لزيادة الإنتاجية والارتقاء بها كماً ونوعاً، لزيادة ربحية المؤسسة.

• عدم اتفاق الأدب المحاسبي في مجال محاسبة المسؤولية الاجتماعية حول مفهوم واضح ومحدد لهذا النوع من التكاليف حيث هناك وجهتا نظر تعرفا التكاليف الاجتماعية هما:

– **وجهة نظر محاسبية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية تمثل المبالغ التي تنفقها المؤسسات ولا يتطلبها نشاطها الاقتصادي وتتصف هذه التكاليف بعد حصول المؤسسة على منفعة أو عائد اقتصادي مباشر مقابلها، فالتكاليف هنا تكون المبالغ التي تم إنفاقها نتيجة التزام ببعض مسؤولياتها الاجتماعية اختياريا أو جبريا.

– **وجهة نظر اقتصادية:** ترى أن التكاليف الاجتماعية هي قيمة ما يتحمله المجتمع من أضرار أو تضحيات نتيجة لممارسة المؤسسة عملها، حيث يترتب على هذا النشاط تلوث الهواء او المياه او تشويه المنظر الجمالي لطبيعة.

فالتكلفة الاجتماعية تمثل الأعباء التي ألقيت على عاتق المجتمع للآثار الاقتصادية السلبية الخارجية للمؤسسة، فتلوث الهواء أو الماء في المنطقة التي تقع فيها المؤسسة يؤثر على صحة المواطنين المقيمين، ويترتب عليه تكلفة اجتماعية يقع عبؤها على المجتمع، وهي بذلك تمثل قيمة ما يضحي به المجتمع من سلع وخدمات لإنتاج مجموعة من السلع والخدمات الأخرى.

2– **مشكلة قياس العوائد الاجتماعية على مستوى المؤسسة:** تتعمق مشكلة قياس العوائد الاجتماعية وتأخذ بأبعاد أكثر بكثير من مشكلة قياس التكاليف الاجتماعية، نظرا لكونها تتحقق لأطراف قد تكون خارج التنظيم كالمستهلكين، العملاء، البيئة المحيطة، أو قد تكون من داخل التنظيم كالعاملين أو لكل الأطراف في آن واحد سواء داخل التنظيم أو خارجه، وذلك حسب الأنشطة الاجتماعية التي تمارسها المؤسسة.

كل ذلك في الأصل يعود إلى العوائد الاجتماعية تكون في صورة سلوكية تؤثر من النواحي النفسية أو المعنوية فتؤدي إلى حالة من الرضا لدى الأفراد عن المؤسسة، ولا شك أن مثلا ظاهرة الرضا ظاهرة غير كمية يصعب قياسها كميا بالوحدات النقدية المباشرة، وكيف لنا قياس الانطباع الحسن المتولد عن المستهلكين اتجاه المؤسسة؟ الأمر الذي يجعل الكثير من الكتاب والباحثين يتجاهلون العوائد الاجتماعية والاكتفاء بقياس التكاليف الاجتماعية.

3- مشكلة خلق المعايير الاجتماعية الملائمة للقياس المحاسبي: تعرف عناصر تكاليف المسؤولية الاجتماعية لأية مؤسسة بأنها: عناصر التكاليف الناشئة عن التزام المؤسسة بمسؤولياتها الاجتماعية، وقد يسهل على الباحثين للولهة الأولى تحديد عناصر تكاليف الأداء الاجتماعي، ولكن المشكلة تكمن في كيفية قياس هذه التكاليف وتحديد عناصرها بشكل دقيق، فهي في ذاتها مفهوم غير محدد، وليس هناك إجماع على تعريفه وإبعاده بشكل نهائي من وجهة نظر علمية، وهذا يعني عدم القدرة على تحديد مفردات أو عناصر التكاليف الاجتماعية المتولدة في تلك المسؤولية بشكل مناسب تماما، وإضافة إلى ما يواجهه مصممي التقارير الاجتماعية من صعوبة فصل التكاليف الاجتماعية عن الاقتصادية، نتيجة تشابك الموجود بين تلك الأنشطة، مما يولد صعوبة الفصل بينهما بشكل واضح.

بالإضافة إلا هذه المشاكل يرى " **نوفان حامد محمد العليمات**" أن هناك مشاكل أخرى كثيرة تواجه عملية قياس التكاليف الاجتماعية منها:

- ضعف ثقافة الكوادر المحاسبية.
- صعوبة إيجاد مقاييس محاسبية مناسبة تخضع معظم التكاليف الاجتماعية للقياس النقدي.
- تخلف وتأخر الإطار المحاسبي القائم في الدول النامية.

ثانيا: معوقات الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية

هناك العديد من العوامل التي تعيق المؤسسات من الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه المجتمع، وفيما يلي أهم النقاط التي تحد من ذلك: **(بن عيشي، 2019، الصفحات 139-149)**

- **عوامل إدارية:** تتمثل العوامل الإدارية في:

- نقص الخبرة لدى المؤسسات فيما يتعلق بالأمور الاجتماعية والأخلاقية.
- عدم وجود اتصال فاعل من قبل الإدارات بالجمهور.
- عدم احتواء بعض المؤسسات على إدارة العلاقات العامة.

– إهمال الإدارات العليا إشراك المستويات الإدارية الدنيا في عملية اتخاذ القرارات الإستراتيجية بموضوع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

– ضعف الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية الذي هو في الواقع العملي مرتبط بفلسفة الإدارة العليا إتجاه المجتمع والبيئة المحيطة.

➢ **العوامل المالية:** تتمثل في:

– نقص الموارد المالية التي تحول دون الإسهام في النشاطات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأخلاقية.

– هدف العديد من المؤسسات هو تعظيم الربح فقط وتجاهل أي شيء يدعو إلى نقص الأرباح المتوقعة.

– الاعتقاد بأن موضوع المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية يؤدي الي خفض الأرباح المؤسسة وإضعافها في المنافسة الدولية.

– هناك اعتقاد بصعوبة الجمع بين العمل المربح وعمل المؤسسة المتجاوبة اجتماعيا.

➢ **العوامل القانونية:** تتمثل في:

– عدم احترام التشريعات من قبل بعض المؤسسات فيما يخص حماية البيئة والعمل والضرائب وغيرها.

– عدم وجود صياغة سياسية اجتماعية تتمثل بتشريعات والتي هي وظيفة من وظائف التخطيط الاستراتيجي.

– الالتزام بنشاطات محددة نصت عليها القوانين والتشريعات يعتقد كثير من المدراء بأن المسؤولية الاجتماعية هي التزام أخلاقي فقط لم تنص عليها القوانين نصا صريحا.

عوامل أخرى: مما سبق ذكره، فإن هناك بعض العوامل التي تؤثر في مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ومنها مدى ضغط الأجهزة الحكومية على المؤسسات الاقتصادية، ومدى استعداد هذه المؤسسات وإمكانية امتلاكها للخبرات والكوادر المؤهلة التي تتبنى هذا الإفصاح. **(سفير، 2018، صفحة 10)**

خـلاصــة:

من خلال هذا الفصل استنتجنا أن محاسبة المسؤولية الاجتماعية تساهم في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة الإقتصادية من خلال خدمة ومتابعة الأنشطة الاجتماعية وتحسين الظروف الاجتماعية للفرد سواء داخلية (العمال) او خارجية (أفراد المجتمع)، من خلال الالتزامات والمتطوعات التي تقوم بها المؤسسة اتجاه المجتمع، كما تساهم في تحسين التأثيرات اجتماعية لمشاريع المؤسسة من خلال تقييم العوائد الاجتماعية وكيفية التعامل معها، بالإضافة إلى هذا تم التطرق إلى القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية واهم الصعوبات التي يمكن أن تكون على مستوى المؤسسة أو المجتمع، والضغوط التي قد تكون من جانب الدولة، كما عرضنا كيفية الإفصاح والصورة الصحيحة وفق مجموعة من النماذج وهذا من اجل توفير البيانات والمعلومات الخاصة بالتكاليف الاجتماعية بالشكل الذي يلائم مستخدمي القوائم المالية.

الفصل الرابع: واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال SAIDAL ودوره في تحسين قوائمها المالية

تـــمهيـــد:

تعرفنا في الفصول الثلاثة السابقة على محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحسين جودة القوائم المالية في المؤسسات الإقتصادية وذلك نظريا من خلال التطرق إلى تفاصيل المسؤولية الاجتماعية وأسس القياس المحاسبي لتكاليف الاجتماعية وكيفية الإفصاح عنها في القوائم المالية بغية زيادة جودتها وموثوقيتها. أما فيما يخص هذا الفصل فسيتم إسقاط الدراسة النظرية ميدانيا من أجل التعرف على واقع تكاليف المسؤولية الاجتماعية بمجمع صيدال وكيفية قياس تلك التكاليف والإفصاح عنها ضمن قوائمها المالية ومدى مساهمتها في زيادة جودتها، وهل فعلا التطبيق الفعلي لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية (أساليب القياس والإفصاح) سيساهم بشكل فعال في تحسينها.

المبحث الأول: تقديم لمجمع صيدال SAIDAL – الجزائر–

إن مجمع صيدال هو عبارة عن مؤسسات اقتصادية ذات طابع صناعي تقع في مجموعة من الولايات بالجزائر مقره الرئيسي العاصمة، حيث تسعى إلى تحسين نوعية وجودة منتجاتها وتعظيم أرباحها من أجل ضمان إستمراريتها وتطورها والحفاظ على مواردها ومكانتها، حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم مجمع صيدال ونشأته وتطوره التاريخي بالإضافة لهيكله التنظيمي وأهم نشاطاته وأهميتها.

المطلب الأول: التطور التاريخي لمجمع صيدال الجزائر

صيدال شركة ذات أسهم برأسمال قدره 2.500.000.000 دينار جزائري. 80 % من رأسمال صيدال ملك للدولة و الـ 20 % المتبقية قد تم التنازل عنها في سنة 1999 عن طريق البورصة إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص، تكمن مهمة صيدال في تطوير إنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري.

أولا: التطور التاريخي لمجمع صيدال الجزائر:

إنّ البدايات الأولى في وجود مجمع صيدال تمثلت في إحداث الصيدلية المركزية الجزائرية بموجب القرار المؤرخ في 10 أفريل 1963، ثم إنشاء احتكار على استيراد المستحضرات الصيدلانية سنة 1969 بموجب الأمر رقم 69–14 المؤرخ في 25 مارس 1969 ليشمل المنتجات الكيماوية ولوازم الضِّماد وجميع اللوازم الأخرى الضرورية للطب البشري والبيطري لصالح الصيدلية المركزية الجزائرية، وفي سنة 1977 تمت المصادقة على القانون الأساسي للمؤسسة الاشتراكية المسماة "الصيدلية المركزية الجزائرية" بموجب المرسوم رقم 77–6 المؤرخ في 23 جانفي 1977، أما في سنة 1982 عرف القطاع الصحي عدة تحولات حيث أنشأت عدة مؤسسات وطنية من بينها المؤسسة الوطنية للتجهيزات والمعدات الطبية بموجب المرسوم رقم 82–162 وكذلك المؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بمدينة الجزائر بموجب المرسوم 82–163 بالإضافة إلى المؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بقسنطينة بموجب المرسوم 82–164 وأيضاً المؤسسة الوطنية للتموين بالمنتجات الصيدلانية بوهران بموجب المرسوم 82–165؛ كما عرفت هذه السنة إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية وقد استفادت من نقل مصانع الحراش والدار البيضاء وجسر قسنطينة؛ وفي سنة 1988 حوّل إلى مؤسسة صيدال مركب "المضادات الحيوية" للمدية الذي كان على وشك الانتهاء من قبل الشركة الوطنية للصناعات الكيميائية، أما في سنة 1989 والتي تعتبر سنة ميلاد صيدال، وتبعاً لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية أصبحت صيدال مؤسسة عمومية اقتصادية تتميز باستقلالية التسيير.

كما سمحت التغيرات التي أجريت على القانون الأساسي للشركة سنة 1993 بمشاركة شركة صيدال في كل عملية صناعية أو تجارية يمكن أن تكون ذات صلة من موضوعها الاجتماعي من خلال إنشاء شركات جديدة أو فروع، وفي سنة 1996 احتفظ المجمع العمومي للصيدلة الكيميائية بنسبة 100% من رأسمال صيدال، وفي سنة 1997 وضعت شركة صيدال مخطط لإعادة الهيكلة الذي أسفر عن تحويل شركة صيدال إلى مجمع صناعي يضم ثلاثة فروع (فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك) وهذا في 02 فيفري 1998، وفي سنة 2009 رفع مجمع صيدال من حصته في رأسمال شركة سوميدال إلى حدود 59%، وفي سنة 2010 اشترت 20% من رأسمال شركة إيبيرال كما رفعت من حصتها في رأسمال شركة "تافكو" من 38.75% إلى 44.51%، أما في سنة 2011 رفع مجمع صيدال حصته في رأسمال ايبيرال إلى حدود 60%، وفي شهر جانفي 2014 شرع مجمع صيدال في إدماج فروعه الآتي ذكرها عن طريق الامتصاص: أنتيبيوتيكال، فارمال وبيوتيك.**(www.saidalgroup.dz)**

ثانيا: التعريف بمجمع صيدال الجزائر:

صيدال شركة مختصة في تطوير وصناعة الأدوية الجنيسة (المُكَافئة)، وهي شركة ذات أسهم حيث يقدر رأسمالها بـ: 2.5 مليار دينار جزائري تملك الدولة منه 80% والـ 20% المتبقية أسندت سنة 1999 إلى المستثمرين من المؤسسات والأشخاص عن طريق البورصة، كما تكمن مهمة صيدال في تطوير وإنتاج وتسويق المواد الصيدلانية الموجهة للاستهلاك البشري، ويقع المقر الاجتماعي لمجمع صيدال بالدار البيضاء بالجزائر العاصمة، ويتمثل هدفه الاستراتيجي في تعزيز مكانته كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من قبل السلطات العمومية **(www.cosob.org)**

من خلال ما تم عرضه في اللمحة التاريخية والتعريف بمجمع صيدال، يمكننا تلخيص البيانات الخاصة بمجمع صيدال في الجدول الآتي:

الجدول رقم (15): البطاقة الفنية الخاصة بمجمع صيدال

الاسم	مجمع صيدالGROUPE SAIDAL
العلامة التجارية	صيدال SAIDAL
المقر التجاري	الطريق الولائي رقم (11) ص ب 141 الدار البيضاء الجزائر العاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال قدره 2.500.000.000 دج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20% من رأس المال 2.000.000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع الشركة العمومية القابضة كيمياء–صيدلة(Chimie–Pharmacie) 80%
التعاملات	طرح 2.000.000 سهم بقيمة اسمية 250 دج، وبسعر إصدار بـ 800 دج
تأشيرة اللجنة	رقم 98–04 بتاريخ: 24 ديسمبر 1998
تاريخ الدخول في البورصة	17 جويلية 1999

المصدر: (www.cosob.org.)

المطلب الثاني: مهام مجمع صيدال وأهدافه

لمجمع صيدال العديد من الأهداف والمهام التي يضيفها للمجتمع أبرزها:

أولا: مهام مجمع صيدال: إن صفة المؤسسة العمومية تخول لمجمع صيدال مهمتان أساسيتان هما: **(www.saidalgroup.dz)**

- ضمان استقلاله المالي والاستدامة في الحفاظ على توازنه المالي وضمان تحسين القدرة التنافسية لمنتجاته، وهذا من أجل تحقيق أهداف نموه وتطوير موارده البشرية؛
- تحقيق الأهداف المنوطة به من قبل الدولة بصفتها المساهم الرئيسي.

في إطار مهمته الأساسية حدد مجمع صيدال خطوط العمل التي تمكّنه من ضمان نموه وتعزيز مكانته الرائدة في إنتاج الأدوية الجنيسة، وفي طليعة هذه الخطوط يظهر مخطط شامل ومتكامل للتنمية يرافق توسع المجمع وذلك من خلال الآتي:

- تثمين الموارد البشرية.
- تحسين التنظيم ونظام المعلومات.

- تعزيز ثقافة المؤسسة وتنفيذ سياسة فعالة للاتصال.
- تعزيز القواعد الأخلاقية التي تهدف إلى تسوية وتطهير سوق الأدوية.

ثانيا: أهداف مجمع صيدال: من أجل تعزيز مكانة صيدال كرائد في إنتاج الأدوية الجنيسة والمساهمة بشكل فعلي وفعال في تجسيد السياسة الوطنية للدواء التي وضعت من طرف الدولة، وتحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي مع تحديد الأهداف الإستراتيجية الآتية: **(زبيدي، 2017، صفحة 198)**

- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة.
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث والتطوير لمنتجات جنيسة جديدة.
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والإستراتيجية والذكاء الاصطناعي.
- تطوير الشراكة من خلال الاشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل استثمار مباشر أو عن طريق اتفاقيات التكييف (Le Façonnage).
- ضمان استمرارية المجمع عن طريق المحافظة والرفع من حصته السوقية الوطنية.
- دخول الأسواق الخارجية والبحث المستمر في إمكانية تطوير الأداء الاقتصادي والاهتمام بانشغالات الصحة العمومية في الجزائر.
- المساهمة في الحد من الواردات.
- الزيادة من مستوى رضى المستهلك.

ثالثا: خصائص مجمع صيدال (GROUPE SAIDAL)

يسعى مجمع صيدال الرائد في صناعة الأدوية وتوزيعها في الجزائر إلى تعزيز مكانته التنافسية في الجزائر وشمال إفريقيا في ظل التطور التكنولوجي للإنتاج والتسيير، وتعتبر الجودة العنصر الأساسي في إستراتيجية المجمع الذي يحكم بين جميع عناصر البيئة المحيطة به والإجراءات الإدارية لضمان ما يلي: **(زبيدي، 2017، صفحة 200)**

- تسويق منتجات تتوافق مع المتطلبات العمومية للمنظمة العالمية للصحة.
- إرضاء المتعاملين الاقتصاديين والمستهلك.
- السعي إلى تحقيق الشفافية والمصداقية لكل مخرجات المجمع.
- ضمان النزاهة والمسائلة داخل وخارج المجمع.
- توسيع النشاط والشراكة مع المؤسسات العالمية لصناعة الأدوية وتسويقها.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال – الجزائر–

في هذا المطلب سيتم عرض الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال الذي بدوره يعطينا صورة شاملة حول مديرياته وفروعه وكذلك حجم المعاملات المالية والتدفقات النقدية التي تمت بين المجمع وفروع.

اولا: دراسة الهيكل التنظيمي للمجمع: شهد الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال عدة تغيرات، ففي هيكله التنظيمي لسنة 1997 كان يشمل الرئيس المدير العام للمجمع وتحته مدير عام مساعد والذي كانت تنطوي تحته سبعة مديريات عامة منها الخاصة بالتطوير والموارد البشرية والمديرية العامة التجارية والمديرية العامة للتدقيق والنظام وأخرى للمالية ومديرية عامة للبرمجة ومراقبة العمليات ومديرية عامة للتسويق والمبيعات من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت تنطوي تحته أيضاً مركب المضادات الحيوية بالمدية بالإضافة إلى ستة وحدات كوحدة قسنطينة والحراش والدار البيضاء ووحدة البحث في الأدوية والتقنيات الصيدلانية والوحدة التجارية المركزية ووحدة العبور.

أما في هيكله التنظيمي لسنة 1998 شهد عدة تغيرات عن هيكله السابق فشمل الرئيس المدير العام كأعلى سلطة في المجمع ويليه الأمين العام بدل مدير عام مساعد والذي كان يشرف على خمسة مديريات وهي مديرية تسيير المحافظ والإستراتيجية المالية، مديرية التسويق والمعلومات الطبية، مديرية التطوير الصناعي والشراكة، مديرية ضمان الجودة والشؤون الصيدلانية، مديرية التدقيق والتحليل؛ ويشرف أيضاً على وحدتين، الوحدة التجارية المركزية ووحدة البحث الطبي والتقنيات الصيدلانية، وعلى ثلاثة فروع منها فرع المضادات الحيوية والذي يظم مركب المضادات الحيوية بالمدية، وفرع الصيدلة والذي يشمل وحدات الدار البيضاء، قسنطينة، عنابة، والفرع الحيوي والذي يحوي وحدات قسنطينة، الحراش، شرشال.

أما في هيكله التنظيمي لسنة 2014 وبعد إدماج فروعه أنتيبيوتيكال، فارمال، وبيوتيك، أدى قرار الإدماج الذي تمت الموافقة عليه من قبل هيئات المجمع الإدارية إلى تنظيم جديد يظم أساساً المديرية العامة للمجمع والتي بدورها تنقسم إلى سبعة عشرة مديرية ومركزين وكذلك سبعة مصانع إنتاج وأيضاً ثلاث مراكز توزيع وفرعين.

الشكل الآتي يوضح الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال الذي يبين التنظيم الإداري الجديد للمجمع.

الشكل رقم (06): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال الجزائر

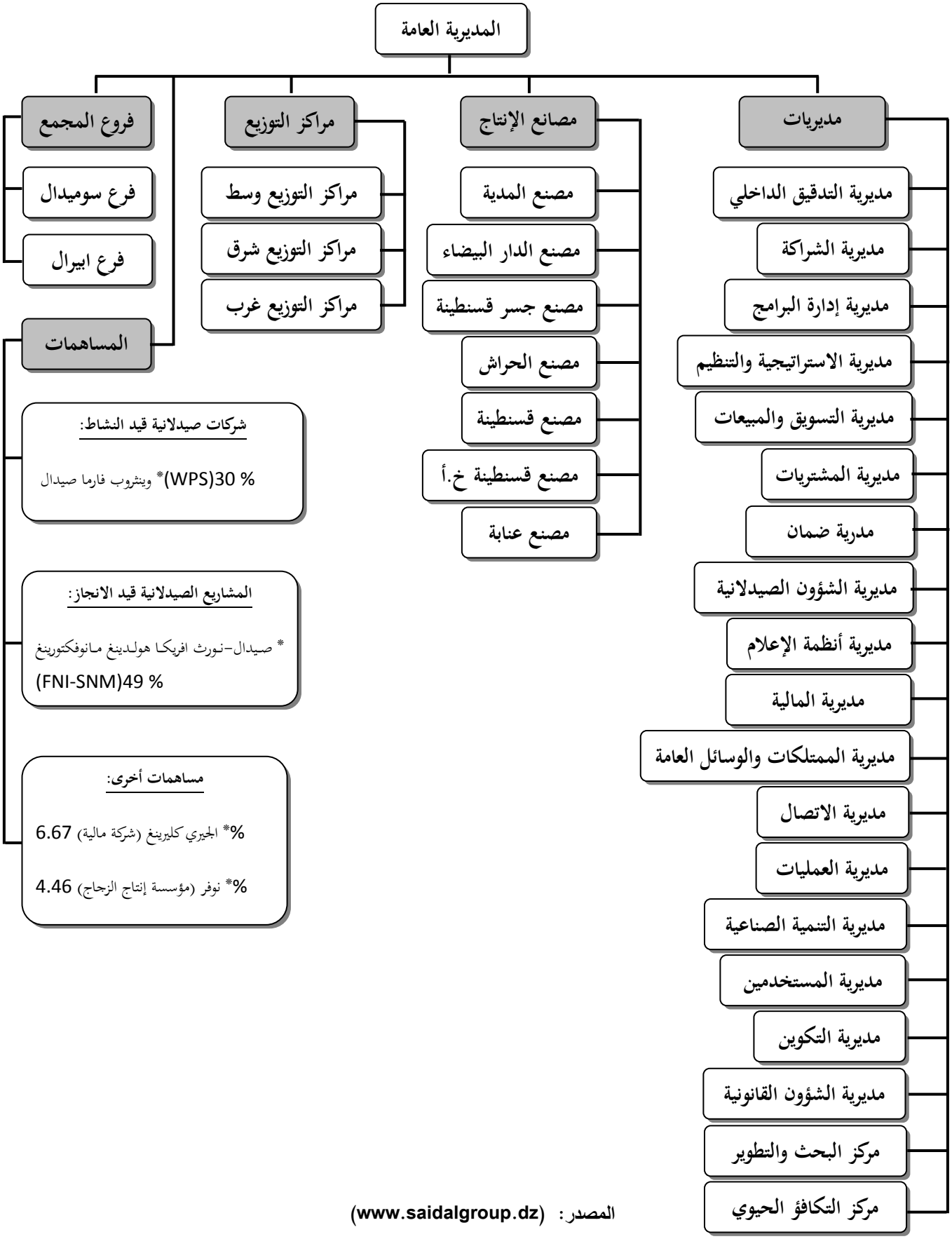

المصدر: (www.saidalgroup.dz)

ثانيا: مديريات مجمع صيدال: من خلال الهيكل التنظيمي والذي تنطوي تحته عدة مديريات تتمثل في الآتي:

- **مديريـة التـدقيق الـداخلي:** تتمثل مهام هذه المديرية في مراقبة التسيير، كما يشتغل بها عدة إطارات متكونين في مجال الرقابة والمراجعة.
- **مديرية الشراكة:** يعمل مجمع صيدال على برنامج طموح للتوسع في السوق من خلال شركائه الجدد، كما يسعى جاهداً في تنمية شراكته بما يتوافق مع احتياجاته مع شركائه الحاليين، لذلك تسهر مديرية الشراكة على تنقيح مسعى المجمع من خلال إقامة شراكات جديدة مبنية على التكامل بين الشركاء.
- **مديريـة إدارة البرامج:** تقوم هذه المديرية بإعداد ومتابعة البرامج المالية والاستراتيجية وتطويرها، وتزويد المجمع بمختلف البرامج المتعلقة بالتسيير وإدارة الأعمال، المحاسبة، بالإضافة إلى وضع إستراتيجيات لذلك مع مراقبة تطبيقها وتقييم مدى جودتها.
- **مديرية الإستراتيجية والتنظيم**
- **مديرية التسويق والمبيعات:** تحتوي هذه المديرية على فرق عمل طبي ذو مستوى عالي يتمتع بمهارة في التسويق، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي جُل التراب الوطني.
- **مركز البحث والتطوير:** تم إنشاء مركز البحث والتطوير بتاريخ 27 جويلية سنة 1998 ومن مهامه ما يلي: **(زبيدي، 2017، صفحة 201)**

✓ تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الإستراتيجية للمجمع في ميدان العلوم الطبية وخصوصاً الإبداع الصيدلاني؛

✓ المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛

✓ ترقية وتثمين ونشر الأعمال التقنية والعلمية ونتائج البحث؛

✓ التصميم والتطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛

✓ المساعدة التقنية لفروع الإنتاج؛

✓ تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز وتثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية سيرورة سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر؛

✓ تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية والصيدلانية التقنية والميكوبيولوجية؛

- **مركـز التكـافؤ الحيـوي:** لقد تم إنشاء هذا المركز بالتعاون مع شركة أكديما، وتم تدشينه في جانفي 2016ويحتوي على كل التجهيزات والمعدات اللازمة، كما تم تكوين وتدريب الكفاءات البشرية المنتمية إليه، خصوصا بمجال تطوير أجهزة التحليل للتأكد من موافقة الدواء المتجانس مع المعايير الدولية.**مديريـة**

المشتريات: وتتمثل أهم مهام هذه المديرية في تسيير عمليات شراء المواد الأولية والتموينات الأخرى الخاصة بعمليات التسويق والإنتاج والبيع.

- **مديرية ضمان الجودة:** تهتم هذه المديرية بمتابعة ومراجعة ملفات صناعة الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص المنتجات المطابقة للأصل، وتعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار ISO 9001.
- **مديرية الشؤون الصيدلانية:** تتمثل مهام هذه المديرية التقنية بمراجعة بيانات وملفات صنع الأدوية ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتأطيرها بخصوص الحصول على منتجات مطابقة للأصل.**مديرية أنظمة الإعلام:** تتمثل مهام هذه المديرية في عملية التنسيق بين مختلف مصالح المجمع والترويج لمختلف منتجاته.
- **مديرية المالية والمحاسبة:** هي تتمثل بمهام البحث عن مصادر التمويل الداخلية والخارجية، وكل العمليات المالية، وتسجيل كل العمليات المحاسبية المتعلقة بالمعاملات المالية والتجارية والجبائية.
- **مديرية الممتلكات والوسائل العامة:** تقوم بتسيير ومراقبة التثبيتات العينية والمعنوية الخاصة بالمجمع مع صيانتها دوريا وذلك لتحقيق أعلى نسبة إنتاجية.
- **مديرية الاتصال:** ومن مهامها تفعيل الدور الإعلامي من خلال إصدار المنشورات والمجلات الخاصة بالصحة والصيدلة. **مديرية العمليات:** حيث تتمثل مهامها في إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمشاريع الحديثة، ووضع خطط لرفع تصنيف المجمع ومراقبة أشغال إنجاز المشاريع مع تقييم نسبة الإنجاز.
- **مديرية التنمية الصناعية:** ويتمثل دورها في تفعيل أدوات التنمية والشراكة مع المؤسسات الأجنبية والوطنية والمنظمات العالمية بالإضافة إلى المخابر من أجل تطوير خبراتها وتقنياتها، والسعي إلى ضمان تحقيق التنمية الصناعية للمجمع.
- **مديرية المستخدمين:** تتمثل مهمة هذه المديرية في استقطاب واختيار وتوظيف الكفاءات البشرية بالإضافة إلى متابعة المسار المهني لجميع المستخدمين داخل المجمع.
- **مديرية التكوين:** تسعى إلى وضع البرامج الخاصة بالتدريب والتكوين لمختلف إطارات وموظفي المجمع للرفع من المستوى الوظيفي والأكاديمي لمستخدمي المجمع، بالإضافة لمتابعة تنفيذ وتقييم هذه البرامج والعمل على تطويرها.
- **مديرية الشؤون القانونية:** حيث تقوم بإدارة الملفات القانونية للمجمع مع الجهات المعنية، بالإضافة إلى تسيير القضايا والمنازعات الخاصة بالمجمع مع الأطراف الأخرى.

3. مصانع الإنتاج: تمتلك صيدال 07 مصانع تقع في الجزائر، المدية، قسنطينة و عنابة للإنتاج بقدرة إنتاج إجمالية قدرها 140 مليون وحدة بيع سنويا وهي مبينة كالآتي: (**www.saidalgroup.dz**)

- **مصنع المدية:** تم إنشاء هذا المصنع سنة 1986 ويتخصص في إنتاج المضادات الحيوية البينيسيلينية وغير البينيسيلينية، حيث حقق قفزة نوعية في الإنتاج منذ سنوات وصل ما بين 45 إلى 50 مليون وحدة بيع، كما يتوفر على وحدتين خاصتين (بالتركب الجزئي) لإنتاج الأدوية التي يتم تناولها عن طريق الفم وعن طريق الحقن، ووحدة لإنتاج الاختصاصات الصيدلانية وكذلك مبنيين: أحدهما مخصص للمنتجات البينيسيلينية، والآخر للمنتجات غير البينيسيلينية.
- **مصنع الدار البيضاء:** في بداية الأمر كان هذا المصنع مخبر للمستعمر الفرنسي واسمه LABAZ أنشأ سنة 1958 وبعد الاستقلال تم تأميمه من طرف السلطات الجزائرية، ويقع حالياً في المنطقة الصناعية بالجزائر العاصمة، حيث ينتج تشكيلة واسعة من الأدوية في مختلف الأشكال (شراب، محلول، مرهم وأقراص).
- **مصنع جسر قسنطينة:** يضم قسمين منفصلين، الأول لصناعة الأدوية على مختلف الأشكال (التحاميل، أمبولات وأقراص)، والثاني مزود بتكنولوجيا حديثة متخصصة في إنتاج المحاليل المكثفة (أكياس وزجاجات)، كما يحتوي هذا المصنع على مخبر مراقبة الجودة، كما يضم مصنع جسر قسنطينة أربع ورشات للإنتاج وهي:
  - ✓ ورشة التحميلات (Suppositoires)؛
  - ✓ ورشة الأقراص والملبسات (Dragées)؛
  - ✓ ورشة المحاليل المكثفة جيوب؛
  - ✓ ورشة المحاليل المكثفة قارورات.
- **مصنع الحراش:** يضم مصنع الحراش خمس ورشات إنتاجية وهي ورشة الشراب، المحاليل، الأقراص والملبسات، ورشة المراهم وورشة التحميلات.
- **مصنع قسنطينة:** يقع في قسنطينة في المنطقة الشرقية للبلد، يتوفر على ورشتين مختصتين في إنتاج الشراب.
- **مصنع قسنطينة الخاص بالأنسولين:** تخصص هذا المصنع في إنتاج الأنسولين البشرية والتي تحتوي على ثلاثة أنواع وهي: السريع, القاعدي والمركب 25 على شكل قارورات.
- **مصنع عنابة:** يتخصص هذا المصنع في صناعة الصيغ الجافة (أقراص، حبيبات).

4. مراكز التوزيع: تملك صيدال ثلاث مراكز توزيع لضمان توزيع منتجاتها عبر كافة التراب الوطني وتتمثل في الآتي: **(www.saidalgroup.dz)**

- **مركز التوزيع وسط:** تأسس هذا المركز سنة 1996 وهو أول مركز توزيع للمجمع، حيث كان يهدف إلى تسويق وتوزيع كافة منتجات المجمع انطلاقا من نقطة بيع واحدة. مكنت النتائج المشجعة المتحصل عليها، من إنشاء مركزين للتوزيع إحداهما بباتنة والآخر بوهران.
- **مركز التوزيع شرق (باتنة):** أستحدث هذا المركز سنة 1999 بباتنة، حيث يضمن هذا المركز تسويق منتجات صيدال في المنطقة الشرقية.
- **مركز التوزيع غرب (وهران):** في سنة 2000 تم إنشاء مركز التوزيع بوهران من أجل ضمان توزيع أفضل للمنتجات في المنطقة الغربية.

5. فروع المجمع: يملك المجمع فرعين وهما: **(www.saidalgroup.dz)**

- **فرع سوميدال (SOMEDIAL):** يقع فرع سوميدال في المنطقة الصناعية واد السمار بالجزائر العاصمة، وهو نتاج شراكة بين مجمع صيدال بنسبة مساهمة قدرها 59%، والمجمع الصيدلاني الأوروبي بنسبة مساهمة قدرها 36.45 % و فينااليب (FINALEP) بنسبة مساهمة قدرها 4.55% كما تتضمن وحدة الإنتاج سوميديال ثلاثة أقسام وهي:

✓ قسم مخصص لإنتاج المنتجات الهرمونية؛

✓ قسم لصناعة السوائل (شراب ومحاليل عن طريق الفم)؛

✓ قسم لصناعة أشكال الجرعات الصلبة (كبسولات وأقراص).

- **فرع ايبيرال (IBERAL):** وهي شركة ذات أسهم نابعة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص، بين مجموعة صيدال بمساهمة قدرها 40% ومخبر جلفار (JULPHAR) التابع للإمارات العربية المتحدة بمساهمة قدرها 40% وفلاش الجزائر المتخصصة في المواد الغذائية بمساهمة قدرها 20%، وتكمن المهام الرئيسية لـ ايبيرال في إنشاء واستغلال مشروع صناعي لإنتاج المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام في الطب البشري، كما يهدف المشروع الصناعي ايبيرال إلى تحقيق ما يلي:

✓ صناعة الأدوية الجنيسة (حقن وأشكال جافة)؛

✓ تغليف الأدوية (الأشكال الصلبة)؛

✓ توفير خدمة التغليف ومراقبة الجودة بناءا على طلب المنتجين المحليين.

6. مساهمات المجمع: يحوز مجمع صيدال على عدة مساهمات في شركات أخرى وهي مبينة كما يلي:

- **وينثروب فارما صيدال (WPS) WINTHROP PHARMA SAIDAL**: تأسست هذه الشركة سنة 1999 بين مجموعة صيدال بحصة مساهمة بلغت 30% وشركة سانوفي (SANOFI) بحصة مساهمة بلغت 70% من أجل تصنيع وتجهيز وتسويق المنتجات الصيدلانية الموجهة للاستخدام البشري في الجزائر، وانطلقت وحدة الإنتاج WPS الكائنة بالمنطقة الصناعية واد السمار في الإنتاج في شهر ديسمبر 2000 وتشغّل حالياً 103 عاملاً، حيث حققت عام 2012 إنتاج 24.6 مليون وحدة لتبلغ قيمة مبيعاتها 1.8 مليار
- **فايزر صيدال مانوفكتورينغ (PSM) PFIZER SAIDAL MANUFACTURING**: وهي شركة مشتركة بين مجمع صيدال والتي بلغت مساهمتها فيها 30% وبين شركة فايزر فارم الجزائر **(PFIZER)** والتي بلغت مساهمتها فيها 70%، أنشأت هذه الشركة سنة 1998 من أجل تصنيع وتوضيب وتسويق المنتجات الصيدلانية والكيميائية، وتتواجد وحدة PSM في المنطقة الصناعية لواد السمار بالجزائر العاصمة، حيث انطلقت في الإنتاج في شهر فيفري سنة 2003 وتوظف حالياً 63 عاملاً، وقد حققت في عام 2012 إنتاجاً قيمته 10 ملايين وحدة ليبلغ رقم مبيعاتها 3.7 مليار دينار.
- **صيدال نورث أفريكا هولدينغ مانوفكتورينغ SAIDAL–North Africa– Holding Manufacturing–FNI (SNM)**: وهو مشروع قيد الانجاز وهو نتاج لشراكة أبرمت في شهر سبتمبر سنة 2012 بين مجمع صيدال والذي ساهم بـ: 49%، وبين الشركة الكويتية نورث أفريكا هولدينغ مانوفكتورينغ والتي بلغت مساهمتها 49% والصندوق الوطني للاستثمار الذي ساهم بـ: 02% من أجل إنشاء مركز متخصص في تنمية وتصنيع وتسويق الأدوية المضادة للسرطان.
- **تافكو (شركة تاسيلي للأدوية)(Tassili Pharmaceutical Company) TAPHCO** : وهي ثمرة شراكة أبرمت سنة 1999 بين مجمع صيدال بمساهمة قدرها 44.51%، وبين أكديما (ACDIMA)، سبيماكو (SPIMACO) وجي بي أم (JPM) من أجل تصنيع وتسويق واستيراد المنتجات الصيدلانية (الحقن والسوائل والقطرات)، وتقع وحدة الإنتاج تافكو في المنطقة الصناعية بالرويبة.

كما يحوز مجمع صيدال أيضا على مساهمات في شركات أخرى، ففي الشركة المالية الجيري كليرينغ (ALGERIE CLEARING)) ساهم بـ: 6.67% من رأس المال، وفي مؤسسة إنتاج الزجاج نوفر (NOVER) يملك 4.46% من رأس المال، أما في الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية أكديما (ACDIMA) بلغت حصته 0.38%.

المبحث الثاني: تشخيص واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال.

في هذا المبحث سيتم تشخيص المسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها في مجمع صيدال SAIDAL، والتي من خلالها سيتم التوصل إلى تقييم وتشخيص واقع محاسبة المسؤولية الاجتماعية من خلال قراءة في مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية والتكاليف المالية المكونة لها.

المطلب الأول: تحديد مجالات محاسبة المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال SAIDAL

من أجل احتساب تكاليف المسؤولية الاجتماعية لمجمع صيدال SAIDAL لابد أن نقوم أولا بالإحاطة بمجمل التكاليف الاجتماعية للمجمع وتعريفها.

أولا: الأنشطة الاجتماعية اتجاه المجتمع.

إن الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات هي النتيجة المنطقية لإلتزام هذه المؤسسات بمسؤوليتها الاجتماعية، وأخذها بمبادئ وأسس هذه المسؤولية، فالمؤسسة لا تؤدي هذا الدور إتجاه المجتمع المحيط إلا إذا قررت الأخذ بزمام المبادرة، والالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية حيث يُفهم من ذلك بإن رخاء المجتمع وازدهاره مرهون بهذه الأنشطة الاجتماعية للمؤسسات، ومن بإمكانه أن يؤدي هذا الدور خاصة أن الدولة قررت منح هذه المؤسسات كامل الحرية في فعل ما تريد طالما تعمل على خدمة المجتمع، والدفع به قُدمًا.

يتم ربط عمل المؤسسات وأهم أهدافها بتعظيم الربح وتحقيق مكاسبها المادية ومصالحها الشخصية، لذلك فإن مجمع صيدال SAIDAL يهتم بالعديد من القضايا المتعلقة بالمجتمع والتي تستهدف الجمهور العام الذي تنشط فيه قصد تحقيق الرفاه الاجتماعي وتتمثل الأنشطة الاجتماعية التي يتكفل بها مجمع صيدال في ما يلي:

1. إعانة الجمعيات الخيرية في شكل مساهمات مادية ومعنوية: من أجل دعم النشاطات والمبادرات الخيرية والجمعوية يقوم مجمع صيدال بدعم مجموعة من الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني، يقدم العديد من المساعدات المختلفة سواء في شكل مبالغ مالية أو في شكل أدوية ويتكفل بالعديد من المرضى عديمي التأمين، كما تعمل على التكفل بالعديد من الأنشطة التي تقوم بها هذه الجمعيات والعمل على إنجاحها في مختلف المناسبات مثل الختان، الدخول المدرسي، مصاريف عيد الأضحى وعيد الفطر، تكاليف فصل الصيف للأيتام ...الخ ويقدم الدعم المعنوي من خلال توفير طاقمه وهياكله البشرية للمساعدة النفسية والتوجيه في الدورات التحسيسية، حيث يتعامل مجمع صيدال مع العديد من الجمعيات الخيرية والموزعة على مختلف مناطق البلاد.

مشاركة مجمع صيدال في العديد من البرامج التلفزيونية والإذاعية مثل تحديث الفيلم المخصص لتدشين موقع قسنطينة 2 الجديد، المشاركة في معرض الصيدلة وأدوات الصيدلة (SIPHAL) الذي أقيم في الفترة من 19 إلى 22 فبراير 2020، التجديد الأسبوعي للإذاعة الجزائرية "سماعة الطبيب" التي تبث على القناة الجزائرية الثالثة و تُذاع حصة "صحة و علوم" على القناة الأولى لموسم عقد الرعاية لبرنامجي 2020/2019.

2.**دعم النوادي الرياضية:** من أجل مساعدة ودعم الحركة الرياضية في البلاد يساهم مجمع صيدال في دعم العديد من الأندية الرياضية والفرق، كما يقوم بالعديد من المساعدات لبعض الرياضات غير مدعمة، حيث يقوم بدعم الرياضيين والرياضات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة، كما يقدم المجمع مساعدات في شكل مبالغ مالية للقيام بتعمير منشآت رياضية على مستوى البلاد وساهم في العديد من الملتقيات الرياضية وعمل على إنجاحها.

رعاية نادي "الاتحاد الرياضي" بوفاريك بمبلغ مئة ألف دينار جزائري موسم 2020-2021، رعاية نادي المدية الأولمبي بمبلغ 15.000ألف دينار جزائري موسم 2020-2021 التوعية بفيروس COVID-19 على الموقع الإلكتروني والشبكات الاجتماعية، توعية العاملين بفيروس CODIV-19 من خلال نشر وتوزيع مقاطع الفيديو على شاشات التلفزيون والشبكات الاجتماعية، مقال خاص بالتبرعات على شكل "سرير رمضان" المخصص لأسر عمال مجموعة صيدال الذين يعيشون في البليدة.

3.تكريم أهل العلم والمواهب والناجيحن على الصعيد الوطني: يولي مجمع صيدال اهتمام كبير بأصحاب العلم والمتفوقين، بالإضافة إلى ذلك يقوم بتشجيع المواهب والناجحين وجميع الأفراد الذين شرفوا البلاد في شتى المجالات سواء في المحافل الوطنية أو الدولية في مختلف الميادين سواء كانت في المجالات الرياضية أو الأدبية أو الفنية أو الدينية أو العلمية ...إلخ.

4.مساعدة أفراد المجتمع: في إطار المساعدات التي يتولاها مجمع صيدال فإنه يساهم في العديد من المساعدات وحل العديد من المشكلات التي يواجهها المواطنين وأفراد المجتمع، فإنه يقدم المساعدات المادية المختلفة حسب حاجات الأفراد، مثل الاهتمام بالجانب الصحي كالقيام بالعمليات الجراحية سواء داخل الوطن وخارجه ودعم المستشفيات بتوفير الأدوية المنقطعة وتقديم المساعدة للمستشفيات الخاصة بالحروق وتوفير اللازم سواء أدوية أو مساعدات مالية لتكفل بمصاريف الاستشفاء، والقيام بالزيارات الطبية والتي بلغ عدد الزيارات الطبية التي تم إجراؤها خلال عام 2020 95763 زيارة قام بها 88 زائر طبي أي بنسبة إنجاز 61.55٪ مقارنة بالهدف المحدد وبانخفاض قدره 35.27٪ عن العام المالي 2019 وهذه النتيجة هي بسبب حجز أكثر من 9 أشهر من الزائرين الطبيين والإجازة الاستثنائية لجميع المرضى المصابين بأمراض مزمنة

والنساء مع أطفال صغار، ناهيك عن الصعوبات التي تواجههم في استئناف الزيارات الطبية (تلوث المستشفيات وإغلاق الممارسات أو رفض جزء من بعض الأطباء أو الصيدليات الخاصة لاستقبال الزوار الطبيين كإجراء وقائي، مساعدة المحتاجين، إعانة اللاجئين في الكوارث الطبيعية، تخصيص مساعدات للتلاميذ تقديم المساعدات اللازمة لمواجهة وباء كرونا COVID 19 سواء أدوية أو معدات وقائية...الخ.

5.توفير فرص العمل لأفراد المجتمع: يسعى مجمع صيدال جاهدا لخلق مناصب شغل لأفراد المجتمع في العديد من المستويات المختلفة سنويا وهذا ما يشهده المجمع في السنوات الأخيرة، نتيجة لاعتماده على سياسة تطوير القدرات الإنتاجية البشرية سواء من حيث النوعية او من حيث الكمية، وهذا ما يساهم في انتهاج سياسات جديدة في التوظيف حيث تطورت القوى العاملة ليبلغ عدد العاملين في 31/12/2020 3930 موظف، بما في ذلك 2918 موظفًا دائمًا، مسجلاً انخفاضًا قدره (01) وكيل واحد مقارنة بسنة 2019.

- كما سجلت في سنة المالية لـ 2020- ما مجموعه 72 تعيينًا، بما في ذلك 36 مديرًا تنفيذيًا و06 مشرفًا و30 وكيل تنفيذيا.

ثانيا: الأنشطة الاجتماعية اتجاه العمال

تمس الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالعمال والتي يهتم بها مجمع صيدال جميع التكاليف المنفقة على العامل مهما كانت طبيعتها سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتتعدد الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالعمال مثل: الأجور، الإعانات، التدريب والتطوير، ملابس الوقاية والأمن والأدوات والمعدات اللازمة للحماية، التكوين، تأمين العمال من المخاطر والتكفل بالمصابين، الاهتمام بالجانب الصحي للعمال، التكفل بالنقل وجميع المنح...الخ.

في حين نجد أن مجمع صيدال غطى تدريب الموضوعات التالية: التدريب على التقنيات الصيدلانية / إدارة الجودة / مراقبة الجودة / ضمان الجودة / تدقيق الجودة تصنيع وتعبئة التخصصات الصيدلانية / إدارة المرافق المبيعات والتوزيع / التسويق والمعلومات الطبية / تكنولوجيا المعلومات والاتصالات/المراقبة الإستراتيجية والاستخبارات الاقتصادية / إدارة الصيانة / طرق الصيانة والبرمجة/ الصيانة الميكانيكية، الإلكترونية الكهربائية / صيانة المركبات، وكل هذا يدل على مدى اهتمام مجمع صيدال في تكوين وتطوير عماله.

ثالثا: الأنشطة المتعلقة بالبيئة.

يساهم مجمع صيدال بشكل كبير في التكفل بالأنشطة المتعلقة بالبيئة سواء المحيط الداخلي أو الخارجي، من خلال محاولته في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن ممارسته لنشاطه الذي يعرف أنه ملوث للبيئة حيث يهتم بـــ: الصحة والسلامة والبيئة والأمن من خلال تنفيذ الإجراءات المتعلقة بالأمن الصناعي والسلامة الداخلية مثل: تحديث خطط الأمن الداخلي (PSI) تمارين المحاكاة بالتعاون مع الحماية المدنية، تنفيذ برامج وقائية لفترة الشتاء والحرارة الشديدة، التدابير الوقائية المتعلقة بمكافحة انتشار وباء19-COVID ، مثل اللافتات، وموزعات الهلامي الكحولي المائي، وإدارة تدفق الموظفين، وتطهير الموقع، فضلاً عن تطبيق تدابير التباعد.

مراقبة إدارة التوصيات والتحفظات التي تعدها الهيئات الرقابة الفنية التنظيمية، الانتهاء من خطط التدخل الداخلي (PII) لمواقع الإنتاج وخطة تنظيم التدخل (POI) للوحدات التجارية، تعميم أنظمة المراقبة بالفيديو على كافة مواقع المجمع: عنابة، باتنة، ملحق موقع إنتاج قسنطينة 2، تدقيق الطاقة لمواقع الإنتاج، استبدال أنظمة الكشف عن الحرائق في موقعي ميديا ودار البيضاء، دعم الاحتياطيات على موظفي

DSP / Médéaتحديث إجراءات الأمن للتحكم في الوصول، تطوير شبكة مكافحة الحرائق بمركز التكافؤ الحيوي.

أما بما يتعلق بالبيئة والإجراءات قيد التنفيذ تم الانتهاء من بناء محطة ما قبل المعالجة في موقع جسر قسنطينة حيث تم الانتهاء من المحطة ومع ذلك فهو لا يعمل بسبب عدم الانتهاء (نقطة اتصال المحطة بشبكة الصرف الصحي العامة) التي استولت عليها السلطات كجزء من تنظيف وادي الحراش هذا الإجراء لا يزال يعتمد على الانتهاء من المجمع من قبل إدارة الموارد، كما لا يزال يعمل على مشاريع بحثية حوالي 04 مشاريع، فريق مختلط من قبل المجلس العلمي للوكالة الموضيعة للبحوث في العلوم الصحية (ATRSS) والمديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي (DGRSDT) بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تحليل ومعالجة الملوثات الناشئة، فيتو فارما، تسمية الشوائب، تسمية مبكرة، التعاقد من الباطن، التعاقد من الباطن لاختبارات مراقبة الجودة لمدخلات الإنتاج والمنتجات النهائية ونصف المصنعة، خبرة في الملفات الصيدلانية و DMF التحكم في السموم الدوائية، تقديم خدمات خارجية مثل مركز التكافؤ البيولوجي لا يزال مركز التكافؤ الحيوي يكافح لبدء أول دراسة تكافؤ حيوي نظرًا لخصوصية النشاط الذي يتطلب تصديقًا خاصًا وتراخيص من السلطات المختصة.

رابعا: الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة و(المنتج).

تشمل جميع الأنشطة التي تهدف لتحقيق رضى المجمع والمستهلك، حيث يعمل المجمع دائما على توفير منتجاته للمستهلك بشكل فعال لذا يسهر مجمع صيدال على رفع الجودة من خلال الاهتمام بالشؤون التنظيمية التي تتعلق بالأنشطة الرئيسية لإدارة الشؤون التنظيمية بتصميم وتقييم وخبرة الملفات الصيدلانية في سياق الحصول على طلبات التسجيل ومراقبة المتطلبات التنظيمية واليقظة الدوائية وكذلك دعم مواقع الإنتاج الجديدة للحصول على شهادة التحقق من الجودة لمختبرات مراقبة الجودة، فقد قدم32 ملفا دوائيا على مستوى الوكالة الوطنية للمنتجات الصيدلانية (ANPP) تقديم 04 ملفات تحديث لتسجيلها كمنتجات قابلة للاسترداد من قبل الضمان الاجتماعي على مستوى وزارة العمل والتوظيف والأمن الاجتماعي تقديم استمارات التقديم لـ 09 منتجًا جديدًا، الحصول على 31 قرار تسجيل متجدد و معدل للمنتجات، الحصول على (01) قرار تسجيل للجيل المائي الكحولي من صيدال صادر عن وزارة التجارة.

المساهمة في معالجة ومتابعة المنتجات من المشاكل الفنية بمساعدة مواقع الإنتاج وCRDالحصول على شهادات لتجديد 06 علامة تجارية لمجموعة صيدال الصناعية SAIDAL وتجديد 07 علامة تجارية للحصول على شهادة التحقق من صحة مختبرات مراقبة الجودة، الحصول على قرار التحقق من مختبر الفيزياء الكيميائية سبتمبر 2020 دعم موقع إنتاج قسنطينة 2 للحصول على شهادة التحقق من صحة مختبرات مراقبة الجودة الحصول على ديستون التفريغ لمختبري البليزيكيميائيات والميكروبيولوجيا مارس 2020.

كما تم تطوير الأدوية الجنيسة الجديدة في العملية والحصول على ملفات الأدوية المساعدة الفنية لمواقع الإنتاج من خلال تنفيذ الخبرات والتأهيل المسبق ومرافقتها إلى مواقع إنتاج جديدة في نقل المنتجات الصناعية.

المطلب الثاني: التكاليف المالية لمكونات المسؤولية الاجتماعية في مجمع صيدال

بعد ما تم تحديد الأنشطة الاجتماعية لمجمع صيدال سيتم في هذا المطلب قياس تكاليف الأنشطة في المجالات الأربعة سابقة الذكر، وبالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المجمع

أولا: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع:

يمكن عرض التكاليف الاجتماعية اتجاه المجتمع والتي يعتمدها مجمع صيدال كما يلي:

1. التكاليف الخاصة بتوفير فرص العمل:

يسعى مجمع صيدال إلى خلق فرص للعمل لجميع فئات المجتمع بمختلف المستويات للمساهمة ولو بالقليل في إعطاء فرصة للشباب وتحمل جزء من المسؤولية الذي هو على عاتق الدولة والجدول الآتي يوضح بالتفصيل تطور حجم العمالة والموارد البشرية خلال السنتين الأخيرتين:

الجدول رقم (16): وضعية الموارد البشرية لمجمع صيدال خلال الفترة 2019 -2020

المسمى الوظيفي	طاقم العمل 2019/12/31	طاقم العمل 2020/12/31	تطور 2020/2019		التنبؤ 2020	معدل الاكتمال
			العدد	%		
المدية	721	710	11-	-1.53%	721	98.47%
الحراش	200	198	2-	-1.00%	201	98.51%
جسر قسنطينة	528	521	7-	-1.33%	517	100.77%
شرشال	105	109	4	3.81%	106	102.83%
الدار البيضاء	451	446	5-	-1.11%	453	98.45%
قسنطينة1	315	219	96-	-30.48%	224	97.77%
قسنطينة 2	/	112	112	/	105	106.67%
عنابة	118	116	2-	-1.69%	115	98.31%
المديرية العامة	656	662	6	0.91%	663	99.85%
الإجمالي	**3094**	**3093**	**1-**	**-0.03%**	**3108**	**99.52%**

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

وحسب المجموعة الاجتماعية المهنية، فإن مجموعة المديرين التنفيذيين تشكل 93.38٪ من إجمالي القوى العاملة التي تراقبها مجموعة عمليات " الإعداد" 31.10٪ وأخيراً مجموعة "الإشرافية" 29.10٪ كما يظهر توزيع القوى العاملة حسب نوع النشاط معدل تمثيل 51.31٪ لأنشطة الدعم، تليها أنشطة الإنتاج والإدارة بنسب كل منها 27.71٪ و 20.98٪.

تكاليف الموظفين: مقدار تكاليف الموظفين للشركة الأم 3،465،780 ألف دينار، بزيادة 03.13٪ (105،250 ألف دينار) مقارنة بالسنة المالية 2019 (550 ألف دينار جزائري)، أو 104.01٪ من هدف 2020 (3،332،175 ألف دينار) بسبب جائحة كوفيد -19، تقرر وضع 50٪ من القوى العاملة في إجازة استثنائية، التكلفة الناتجة عن هذه العملية هي 237.450 ألف دج

تكاليف تدريب الموظفين: تأثر النشاط التدريبي بالإجراءات التي اتخذتها الدولة في سياق الوقاية من انتشار فيروس كورونا حيث بلغت تكاليف التدريب المباشر 695 4 ألف دينار، أي 13.40٪ من الهدف السنوي المعدل (047 35 ألف دينار) وبانخفاض قدره 75.42٪ مقارنة بالسنة المالية 2019 (099 19 ألف دينار) وهذا يمثل 0.14٪ من تكاليف الموظفين (3،258،053 ألف دينار).

2. الإعانات والمساهمات الخيرية:

في هذا الجزء يشار إلى أن مجمع صيدال يهتم باحتياجات المجتمع سواء الأفراد أو فعاليات المجتمع المدني حيث يتكفل المجمع بمجموعة من الاحتياجات خلال السنة وهذه التكاليف مبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم(17): تكاليف الإعانات والمساهمات الخيرية

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
تكاليف توزيع الأدوية	**13 304 175.05**
تكاليف الزيارة	**5 834 761.64**
تكاليف قفة رمضان	**2 438 037.25**
تكاليف عيد الأضحى	**2 126 640.00**
تكاليف تكريم المواهب	**364 450.00**
تكاليف التكريمات الدينية	**1 110 230.00**
مساعدات القضايا الاجتماعية	**3 975 758.00**
الختان	**1 959 935.00**
تكاليف مساعدات التلاميذ والطلبة	**4 406 198.71**
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع	**33 756 184.94**

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

ثانيا: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين:

تظم هذه النقطة العديد من التكاليف التي تمس العامل وأهمها الأجر الذي يعتبر من أهم السياسات التي تساعد على خلق علاقة طيبة بين العمال والإدارة، حيث يحدد قيمة الفرد الاجتماعية.

1. **الأجور**: تتنوع الأجور للعمال بتنوع الرتب والمناصب والخبرات والفروع التي تنتمي لها والجدول الموالي يبين ذلك:

الجدول: (18) توزيع العمال حسب فروع المجمع

المسمى	طاقم العمل 2019/12/31	طاقم العمل 2020/12/31	تطور 2020/2019		التنبؤ 2020	معدل الاكتمال
			العدد	%		
صيدالSAIDAL	3094	3093	-1	-0.03%	3108	99.52%
صومادیالSOMEDIAL	111	104	-7	-6.31%	115	90.43%
ابيرال IBERAL	25	25	0	0.00%	27	92.59%
الإجمالي	3230	3222	-8	-0.25%	325	99.14%

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

يوضح الجدول أعلاه عدد العمال خلال سنتي 2020/2019 ومقارنة ذلك التطور والإحتياج الحاصل بمعدل التنبئ للاكتفاء بحجم العمالة مسبقا، فمثلا معدل التنبؤ في 2020 كانت قيمته 3108 عامل لكن معد الاكتمال كان بقيمة 3093 أي بنسبة .99.52%

الجدول رقم (19): الحد الأدنى لمتوسط الأجر الشهري لعام 2020/2019

الوحدة: دج

إطار	موظفين مهرة	أعوان تنفذيين	عمال مستوى أول
42219.11	31173.25	28045.32	20345.36

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

الجدول عبارة عن عرض تفصيلي لمستوى الأجور التي حدها المجمع بصفة دقيقة تضمن كرامة العامل وتسد احتياجاته مقارنة مع المجهودات المبذولة.

الجدول رقم (20): مجموع أجور العمال بمجمع صيدال

الوحدة: دج

السنوات	مجموع اجور العمال
2018	3 329 762 210.93
2019	3 360 530 357.67
2020	3 465 726 582.70

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

من الجدول نلاحظ تطور القيمة الإجمالية للأجور المتعلقة بالعمال خلال الثلاث سنوات الأخيرة، حيث نلاحظ تغير وضعية الأجور من سنة لأخرى خاصة سنة 2020 وذلك راجع للأوضاع التي تعيشها البلاد جراء وباء كرونا.

2. المنح والعلاوات

يقدم مجمع صيدال العديد من المكافئات والعلاوات لموظفيه خارج الرواتب والأجور نظير المجهودات المبذولة قصد رفع مستوى أداء العاملين وتحفيزهم لزيادة العوائد للمجمع والجدول الموالي يوضح ذالك:

الجدول رقم (21): إجمالي المنح السنوية لمجمع صيدال 2020/2019

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
منح المهمات والتنقلات	530 380.00
منح السلة	2 536 249.84
منح المناوبة الليلية	876 292.00
منح المنطقة	1 396 021.33
منح العمل الاضافي	513 147.22
منح الاخطار	32 681 157.94
المجموع	38 533 248.33

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

يوضح لنا الجدول قيم مبالغ المنح والعلاواة التي يمكن أن يتلقاها العامل نظير العديد من المزايا، والتي تدخل ضمن الأجر الذي يتحصل عليه والتي تعتبر من ضمن الأنشطة الإجتماعية.

3. التكاليف المختلفة:

بالإضافة إلى التكاليف سابقة الذكر يوجد العديد من التكاليف التي لها علاقة بالجانب الاجتماعي والتي يولي لها المجمع اهتمام كبير والتي يعتبرها أساسية ومن حق أي عامل سنوضحها في الجدول الموالي كما يلي:

الجدول رقم (22): إجمالي التكاليف المختلفة لمجمع صيدال 2020/2019

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
تكاليف التنظيم	283 660.00
تكاليف التدريب والتكوين	24 562 889.56
تكاليف الرعاية الصحية	15 850 075.15
تكاليف التحكيم	575 775.90
تكاليف الإقامة والإطعام	1 503 079.19
تكاليف سلفيات البناء	1 132 048.72
تكاليف الحج والعمرة	1 406 198.71
تكاليف تحسين بيئة العمل	1 133 932.90
المجموع	52 447 660.13

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

ويضم هذا الجدول إجمالي القيم التي ينفقها مجمع صيدال خلال السنة على عماله، والتي يرى من خلالها مساهمته في الجانب الاجتماعي والتي تضمن رفاه المجتمع ككل الداخلي (العمال) والخارجي المجتمع والبيئة.

ثالثا: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:

نبين في هذه النقطة مجمل التكاليف التي يتحملها المجمع الخاصة بالبيئة

الجدول رقم (23): اجمالي التكاليف البيئية لمجمع صيدال 2020/2019

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
تكاليف التخلص من المواد السامة	42 969 353.37
تكاليف مواد الحفاظ على البيئة	41 406 198.32
تكاليف التشجير ومساعدات حماية البيئة	1 132 048.72
إجمالي تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة	85 507 600.41

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

من النقاط الأساسية والتي تعتبر من حق أي عامل وهي السلامة والأمن في العمل لذا يقوم المجمع بالتدابير اللازمة للحماية العمال ولتجنيب نفسه من الوقوع في الضرر لذا يقوم التنبؤ وإحصاء الحوادث المتوقعة بأنواعها لتداركها بالشكل اللازم في الوقت اللازم لحماية العامل وخدمة المجمع والجدول الأتي يوضح ذلك.

الجدول رقم (24): وظعية إحصائيات حوادث العمل

المسمى الوظيفي	2019/12/31	2020/12/31	معدل تنبؤ 2019/2020
حوادث العمل	56	46	-17.86%
ايام اجازات المرضية	930	980	-4.30%
معدل التكرار	8.57	7.16	-16.45%
معدل الخطورة	0.14	0.13	-7.14%

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

من الحقوق الأساسية التي يجب توفيرها للعامل قبل كل شيء هي ما يضمن سلامته، ومجمع صيدلي يسعى جاهدا لتوفير الأمن والسلامة للعمال من خلال قيامه بكل ما يضمن سلامتهم ومواجهة الأخطار عند حدوثها، اذ يقوم في بداية كل سنة بالتنبؤ بالحوادث المحتملة لمواجهتها في الوقت المناسب وبالأساليب المناسبة.

رابعا: قياس تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه المؤسسة و(المنتج)

يسعى مجمع صيدال جاهدا تشجيع البحث والتطوير في جميع الميادين خاصة تلك الأبحاث التي تتعلق بتطوير وتحسين المنتج ونوعيته والتي تعتبره نقطة أساسية لذا ينفق عليه مبالغ خيالية قصد المواكبة الفعلية في الأسواق ومتطلبات العصر.

الجدول رقم (25): إجمالي منح المؤسسة لمجمع صيدال 2020/2019

الوحدة: دج

البيان	المبالغ
تكاليف البحث وتطوير المنتجات	57 969 358.37
تكاليف معايير الأمان	4 825 452.23
تكاليف مراقبة الجودة	8 182 092.32
المجموع	70 976 902.92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

يوضح الجدول قيم التكاليف التي ينفقها مجمع صيدال على تطوير خدماته، سواء التي ينفقها على منتجاته أو على عماله لتقديم الأفضل اذ نجد أنه يقدم مبالغ معتبرة لتحقيق أهدافه خاصة في مجال البحث والتطوير.

المطلب الثالث: عرض لمصادر البيانات المقدمة من طرف مجمع صيدال

تعتبر القوائم المالية المرآة العاكسة للوضعية المالية للمؤسسة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة، ولهذا يجب أن تؤدي المعلومات المحتواة فيها غرض المؤسسة منها، ومن أجل إعطاء توصيات جديدة سنحاول القيام بتحليل القوائم المالية لفهمها بشكل جيد وفهم مختلف العلاقات بين عناصرها.

وفيما يلي سوف نقوم بتحليل و دراسة المصادر كما يلي:

أولا :الميزانية المالية للمؤسسة الخاصة بسنة (2019-2020)

جدول رقم (26): جانب الأصول لميزانية مجمع صيدال

الوحدة: دج

الأصول	2018	2019	2020
أصول غير جارية			
فارق الاقتناء-المنتوج الايجابي أو السلبي	115 414 200.00	141 648 564.00	141 648 564.00
تثبيتات معنوية	139 733 986.51	147 057 244.76	125 327 090.76
تثبيتات عينية			
أراضي	2 391 687 791.42	3 805 721 423.42	4 398 481 823.42
مباني	2 312 989 288.09	7 492 164 949.94	7 741 264 109.47
تثبيتات عينية أخرى	3 976 090 139.77	5 632 128 168.64	5 416 183 100.77
تثبيتات ممنوح امتياز	0.00	0.00	0.00
تثبيتات يجري انجازها	10 759 890 495.72	3 580 260 802.98	3 523 900 855.21
تثبيتات مالية			
سندات موضوعة موضع معادلة	1 433 217 458.23	2 960 993 718	2 134 015 175.22
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	223 859 928.10	48 760 055.87	276 523 546.57
سندات أخرى مثبتة	3 000 000 000.00	2 500 000 000.00	2 002 300 000.00
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية	152 869 240.79	107 512 187.56	14 614 749.45
ضرائب مؤجلة على الأصل	324 860 044.51	329 960 563.53	352 717 927.73
مجموع الأصول غير الجارية	**24 830 612 573.08**	**26 773 207 679.36**	**25 802 976 942.60**
أصول جارية			

مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	6 288 271 950.21	6 887 530 621.19	6 550 453 532.15
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة			
الزبائن	3 681 013 225.61	3 177 533 740.40	1 316 376 598.39
المدينون الآخرون	1 391 940 814.49	1 436 856 091.79	188 887 081.60
الضرائب ومشابهها	228 705 651.05	222 336 344.63	0.00
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة	/	/	/
الموجودات ونشابهها	/	/	/
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى	18 559 989.19	18 559989.19	18 559 989.19
الخزينة	3 135 689 758.29	1 918 151 410.71	2 785 566 352.32
مجموع الأصول الجارية	**14 743731 388.84**	**13 660 971 197.91**	**14 884 573 533.83**
المجموع العام للأصول	**39 574 343 961.92**	**40 434 178 877.27**	**40 687 550 476.43**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

جدول رقم (26): جانب الخصوم لميزانية مجمع صيدال

الوحدة: دج

الخصوم	2018	2019	2020
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
رأس مال غير مستعان به	0.00	0.00	0.00
علاوات واحتياطات- احتياطات مدمجة	411 677 000.00	411 677 000.00	14 634 151 624.90
فوارق إعادة التقييم	13 461 406 696.77	2 686 752 011.24	3 063 429 710.86
فارق المعادلة	1 272 192 408.65	1 905 284 336.88	1 408 146 175.93
نتيجة صافية/(نتيجة صافية حصة المجمع)	1 016 986 928.55	793 514 004.08	189 936 341.33
رؤوس أموال خاصة أخرى/ترحيل من جديد	-866 679 031.92	-1 178 074 235.34	-797 268 702.03
حصة الشركة المدمجة			

حصة ذوي الأقلية	826 612 003.56	609 971 657.90	824 482 635.96
مجموع رؤوس الأموال 1	**19 796 410 396.58**	**21 776 278 416.42**	**22 234 554 786.95**
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية	10 923 905 958.66	10 403 266 267.81	10 404 842 508.14
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	19 887 217.01	21 011 203.32	24 094 670.27
ديون أخرى غير جارية	593 645 268.24	593 645 268.24	0.00
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	1 433 885 167.65	1 446 788 017.73	1 626 040 712.04
مجموع الخصوم غير الجارية 2	**12 971 323 611.56**	**12 464 710 757.10**	**12 054 977 890.45**
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	2 249 615 538.04	1 556 885 668.31	1 247 407 073.70
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	201 334 246.61	116 625 268.50	175 915 917.23
ديون أخرى غير جارية	3 734 753 856	3 708 972 235.69	4 052 684 542.80
خزينة	620 906 312.83	810 706 531.25	922 010 265.30
مجموع الخصوم الجارية	**6 806 609 953.78**	**6 193 189 703.75**	**6 398 017 799.03**
المجموع العام للخصوم	**39 574 343 961.92**	**40 434 178 877.27**	**40 687 550 476.43**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

ثانيا :إعداد الميزانية المالية المختصرة:

سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة لسنة (2018-2020) وتحليل النتائج المتحصل عليها في هذه السنوات ومن ثم إجراء المقارنة بينهما:

جدول رقم (27): الميزانية المختصرة لجانب للأصول:

الوحدة: دج

الأصول	**2020**	2019	2018
أصول جارية	25 802 976 942.60	26 773 207 679.36	24 830 612 573.08
أصول غير جارية	14 884 573 533.83	13 660 971 197.91	14 743731 388.84
المجموع العام للأصول	40 687 550 476.43	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

جدول رقم (28): يوضح الميزانية المختصرة للخصوم:

الوحدة: دج

الخصوم	2019	2019	2018
مجموع الأموال الخاصة	19 796 410 396.58	21 776 278 416.42	22 234 554 786.95
خصوم غير جارية	12 971 323 611.56	12 464 710 757.10	12 054 977 890.45
خصوم جارية	6 806 609 953.78	6 193 189 703.75	6 398 017 799.03
المجموع العام للخصوم	40 687 550 476.43	40 434 178 877.27	39 574 343 961.92

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

ثالثا: جدول حسابات النتائج لسنة (2020-2018).

الجدول رقم (29): جدول حسابات النتائج لمجمع صيدال

الوحدة: دج

البيان	2018	2019	2020
رقم الأعمال	10 317 577 775.54	8 680 696 449.38	9 124 250 542.43
إنتاج مخزن	272 122 098.95	1 014 748 376.80	213 382 115.56
إنتاج مثبت	0.00	0.00	0.00
إعانات للاستغلال	0.00	0.00	0.00
إنتاج السنة المالية(1)	140 589 699 874.49	9 695 444 862.18	9 337 632 657.99
المشتريات المستهلكة	-4 624 142 242.57	-4 153 002 131.54	-3 829 527 985.06
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-1 067 499 186.54	-1 060 937 059.85	-882 600 567.82
استهلاك السنة المالية(2)	-5 691 641 429.11	-5 213 939 191.39	-4 712 128 552.88
القيمة المضافة للاستغلال 3=(1-2)	4 328 058 445.38	4 481 505 634.79	4 625 504 105.11
أعباء المستخدمين	- 3 329 762 210.93	-3 360 530 357.67	-3 465 726 582.70
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	-169 952 582.04	- 143 359 731.96	-190 802 340.63
الفائض الإجمالي عن الاستغلال (4)	1 398 313 652.41	977 615 545.16	968 975 181.78
المنتجات العملياتية	1 159 157 953.08	681 825 979.04	194 209 513.00
الأعباء العملياتية	-168 852 953.84	-69 832 819.44	-96 188 192.11
المخصصات للاهتلاك والمؤونات	-1 454 793 798.32	-1 216 487 703.68	-959 993 273.40
استئناف عن الخسائر القيمة و	380 039 953.32	636 736 591.48	189 633 004.37

المؤونات			
النتيجة العملياتية(5)	1 293 874 389.45	1 009 857 592.56	296 636 233.64
المنتوجات المالية	200 013 154.65	151 946 624.00	125 789 989.63
الأعباء المالية	254 951 754.57	-272 784 886.35	-99 220 031.26
النتيجة المالية(6)	54 938 599.92	-120 838 262.35	26 563 958.37
النتيجة العادية قبل الضريبة 7=(-6 5)	1 228 935 789.57	889 019 330.21	323 206 192.01
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-127 206 062.00	-77 823 355.00	-88 374 651.00
الضرائب المؤجلة(تغيرات)حول النتائج العادية	-21 232 781.46	5 166 689.63	-19 069 142.98
مجموع منتجات الأنشطة العادية	- 12 328 920 538.10	11 165 954 020.70	9 847 265 164.99
مجموع أعباء الأنشطة العادية	11 195 958 029.11	- 10 359 924 913.12	- 9 593 364 481.00
النتيجة الصافية للأنشطة العادية(8)	1 132 962 506.99	806 029 107.58	253 900 683.99
العناصر غير العادية-المنتجات	0.00	0.00	0.00
العناصر غير العادية-الأعباء	0.00	0.00	0.00
النتيجة غير العادية(9)	0.00	0.00	0.00
النتيجة الصافية للسنة المالية(10)	1016986928.55	793514004.08	189736341.33

من إعداد الباحث بالاعتماد على2019/2020 rapport du conseil d'administration

المبحث الثالث: تطبيق نماذج مقترحة للقياس والإفصاح المحاسبي لتكاليف المسؤولية الاجتماعية لقوائم مجمع صيدال

بعد تطرقنا للتكاليف الاجتماعية ومجالات الأنشطة الاجتماعية لمجمع صيدال وفقا لطبيعتها، سنقوم في هذا المبحث بتصنيف هذه التكاليف وفق لمجموعة من النماذج المقترحة والمتعلقة بالقياس والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، حيث تم انتقاء نوعين من النماذج بطريقة دمج التكاليف وطريقة الفصل.

المطلب الأول: إعداد وعرض تقارير مالية واجتماعية مدمجة.

في هذا المطلب سنقوم بتحميل تكاليف الأنشطة الاجتماعية لمجمع صيدال على مجالاتها الاجتماعية (المجتمع، العمال، البيئة، المنتج)، وهذا بهدف تسهيل عرض وتقسيم الأنشطة الاجتماعية بشكل مدمج.

أولا: تطبيق نموذج قائمة المركز المالي المعدل بتأثيرات المساهمة الاجتماعية

يعتبر هذا النموذج من أهم النماذج التي اعتمدها العديد من الباحثين لاعتباره أنه يفصح بشكل كبير ودقيق عن الالتزامات الاجتماعية للمؤسسة.

الجدول رقم:(30) قائمة المركز المالي المعدلة بتأثيرات المساهمة الاجتماعية في 2020/12/31

مجموع صافي الأصول	**——**	**——**	40 687 550 476.43
يخصم منه:			
1.صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية	**85 507 600.41**		
_ مباني وإنشاءات الرقابة على التلوث	**42 969 353.37**		
_ أجهزة الرقابة على تلوث الهواء	**41 406 198.32**		
_ نفقات تحسين المظهر الجمالي للبيئة	**1 132 048.72**		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات البيئية		**85 507 600.41**	
2. صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات البيئية			
2.صافي الأصول الخاصة بمجال المساهمات العامة			
_ مباني وإنشاءات مركز رعاية الطفولة	**4 406 198.71**		
_ منشآت سكنية للعاملين	**1 132 048.72**		
_ منشآت الرعاية الصحية	**15 850 075.15**		
مجموع صافي أصول مجال المساهمات العامة		**21 388 322.58**	

3. صافي الأصول الخاصة بمجال الموارد البشرية			
_ مباني وإنشاءات مركز	**24 562 889.56**		
التدريب			
_ وسائل معدات التدريب	**575 775.90**		
_ معدات وأجهزة رقابة بيئة العمل	**1 133 932.90**		
مجموع صافي أصول مجال الموارد البشرية		**26 272 59836**	
4. صافي الأصول الخاصة بمجال المنتج	**70 976 902.92**		
_ أجهزة الرقابة على جودة المنتج	**57 969 358.37**		
_ أجهزة اختيار أمان المنتج	**4 825 452.23**		
_ مخزون ملصقات ونشرات	**8 182 092.32**		
مجموع صافي أصول مجال المنتج		**70 976 902.92**	
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	338 446 320.25		
مجموع صافي الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية	40 349 104 156.2		
مجموع الخصوم			40 687 550 476.43
يخصم منه:			
تكاليف مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية	338 446 320.25		
تكاليف مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية	**40 349 104 156 .2**		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

يوضح الجدول أعلاه المبالغ التي أنفقها المجمع على كل من موارده البشرية ومساهمته البيئية ومساهمته العامة والأنشطة الإجتماعية لتمويل الأصول مقابل الأنشطة الاجتماعية، وكذا التكاليف الاقتصادية مقابل تمويل الأصول الخاصة بالأنشطة الاقتصادية

ثانيا: تطبيق النموذج جدول حسابات النتائج المعدل بالتكاليف الاجتماعية

يعتبر هذا النموذج كتعديل لحساب النتائج وفق النظام المحاسبي المالي بأثر اجتماعي يفصل بين التكاليف الاقتصادية والاجتماعية.

الجدول رقم: (31) جدول حساب النتائج المعدل بالتكاليف الاجتماعية

رقم الحساب	البيان	2020
70	المبيعات والمنتوجات الملحقة	9 124 250 542.43
72	تغيرات المخزونات والمنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع	213 382 115.56
73	الإنتاج المثبت	0.00
74	إعانات الاستغلال	0.00
I.	إنتاج السنة المالية	9 337 632 657.99
60	المشتريات المستهلكة	-3 829 527 985.06
62+61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-882 600 567.82
II.	استهلاك السنة المالية	-4 712 128 552.88
III.	القيمة المضافة للاستغلال (2-1)	4 625 504 105.11
63	أعباء المستخدمين	3 127 280 262.45
	- تكاليف المتعلقة بمجال الاجتماعي	338 446 320.25
	*** تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين:**	**90 980 908.46**
	1. المنح والعلاوات	**38 533 248.33**
	- منح المهمات والتنقلات	
	- منح السلة	530 380.00
	- منح المناوبة الليلية	2 536 249.84
	- منح المنطقة	876 292.00
	- منح العمل الإضافي	1 396 021.33
	- منح الأخطار	513 147.22
	2. التكاليف المختلفة:	32 681 157.94
	-تكاليف التنظيم	**52 447 660.13**
	-تكاليف التدريب والتكوين	
	-تكاليف الرعاية الصحية	283 660.00
	-تكاليف التحكيم	24 562 889.56
	-تكاليف الإقامة والإطعام	15 850 075.15
	-تكاليف سلفيات البناء	575 775.90
	-تكاليف الحج والعمرة	1 503 079.19
	-تكاليف تحسين بيئة العمل	1 132 048.72
	تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة:	1 406 198.71
	- تكاليف التخلص من المواد السامة	1 133 932.90
	- تكاليف مواد الحفاظ على البيئة	**85 507 600.41**

	- تكاليف التشجير ومساعدات حماية البيئة	42 969 353.37
	تكاليف المسؤولية الاجتماعية اتجاه المؤسسة و(المنتج):	41 406 198.32
	- تكاليف البحث والتطوير	1 132 048.72
	- تكاليف معايير الأمان	**70 976 902.92**
	- تكاليف مراقبة الجودة	57 969 358.37
	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	4 825 452.23
		8 182 092.32
64		190 802 340.63
IV.	إجمالي فائض الاستغلال	968 975 181.78
75	المنتجات العملياتية الأخرى	194 209 513.00
65	الأعباء العملياتية الأخرى	96 188 192.11
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسارة القيمة	959 993 273.40
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات	189 633 004.37
V.	النتيجة العملياتية	296 636 233.64
76	المنتوجات المالية	125 789 989.63
66	الأعباء المالية	99 220 031.26
VI.	النتيجة المالية	26 569 958.37
VII.	النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)	323 206 192.01
695	الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	88 374 651.00
692	الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية	19 069 142.98
TPA	مجموع منتجات الأنشطة العادية	9 847 256 164.99
TCA	مجموع أعباء الأنشطة العادية	9 593 364 481.00
VIII.	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	253 900 683.99
77	عناصر غير عادية (منتجات)	0.00
67	عناصر غير عادية (أعباء)	0.00
IX.	النتيجة غير عادية	0.00
X.	صافي نتيجة السنة المالية	189 736 341.33

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

يوضح الجدول أعلاه كيفية الافصاح عن التكاليف الإجتماعية ضمن حساب النتائج، وخاصة حساب أعباء المستخدمين وما يضمه من تفرعات إجتماعية.

المطلب الثاني: إعداد وعرض تقارير مالية واجتماعية منفصلة.

في هذا المطلب سنقوم بمحاولة لتطبيق النموذج المنفصل المقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

أولا: الإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين

ركز هذا النموذج على عرض المساهمات الاجتماعية الخاصة بالعمال بشكل منفصل عن التكاليف الاقتصادية للتفرقة بينهم.

الجدول رقم:(32) مجموع المساهمات المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين لسنة 2020

البيان	المبالغ بالدينار		
الأنشطة المتعلقة بالعاملين العاملين			
1_ المنافع الاجتماعية للعاملين:	3 465 726 582.70		
_ حوافز ومنح للعاملين	**38 533 248.33**		
إقامة عمرة	**3 975 758.00**		
فوائد أخرى	/		
_ خدمات الرعاية الصحية للعاملين	**15 850 075.15**		
العلاجات الحرارية	/		
إسعافات اجتماعية			
مجموع المنافع الاجتماعية للعاملين		3 545 970 312.44	
2_ التكاليف الاجتماعية للعاملين			
مجموع التكاليف الاجتماعية للعاملين			**3 655 967 270.97**
إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للعاملين			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

يوضح هذا الجدول المساهمات التي يتحملها المجمع والخاصة بالأنشطة الإجتماعية بشكل مفصل أي الإفصاح المنفصل للتكاليف الإجتماعية.

ثانيا: تكاليف المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع

يبين الجدول مساهمات المسؤولية الاجتماعية في مؤسسة لمجمع صيدال لكل من الحسابات المتفاعل مع المجتمع.

الجدول رقم:(33) مجموع المساهمات المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع لسنة 2020

البيان	المبالغ بالدينار		
مجال المجتمع			
1_ المنافع الاجتماعية للمجتمع:			
_ مساهمة المؤسسة في دعم برامج رعاية			

المعوقين	8 177 956.50		
إعانات معاقين			
_ مساهمة المؤسسة في تمويل النقابات والأندية الرياضية	97 265 123.32		
الرياضة الإقليمية	1 474 680.00		
_ المساهمة في الإحتفالات الدينية والوطنية والمهرجانات الثقافية	**4 406 198.71**		
النشطات الثقافية			
_ المساهمة في حملات التوعية الصحية وتطعيم الأطفال		109 996 958.53	
الطفولة		3 545 970 312.44	
مجموع المنافع الاجتماعية للمجتمع			**3 655 967 270.97**
2_ التكاليف الإجتماعية للمجتمع:			
مجموع التكاليف الاجتماعية للمجتمع			
إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للمجتمع			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

يوضح الجدول أعلاه مساهمة المجمع نحو المجتمع الخارجي والمساهمة فيه بشكل منفصل عن التكاليف الإقتصادية التي ينفقها خلال الدورة.

ثالثا: التكاليف الإجمالية للمساهمات الاجتماعية في المسؤولية الاجتماعية

في هذا الجدول تفصيل لإجمالي ما ينفقه المجمع في سبيل خدمة المجتمع الذي يعتبر هو أساس وجوده

الجدول رقم:(34) التكاليف الإجمالية للمساهمات الاجتماعية في المسؤولية الاجتماعية

البيان	المبالغ
_ إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للعاملين	3 465 726 582.70
_ إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية للمجتمع	33 756 184.94
– إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية البيئة	85 507 600.41
– إجمالي المساهمة في المسؤولية الاجتماعية المنتج	70 976 902.92
المجموع	**3 655 967 270.973**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة

يوضح الجدول أعلاه القيم الإجمالية التي يساهم بها مجمع صيدال إتجاه العاملين، المجتمع، البيئة، المنتج خلال الدورة والتي تمثل أهم الأنشطة الإجتماعية له.

المطلب الثالث: مقارنة بين القوائم المالية والقوائم المعدلة بالأثر الاجتماعي

من خلال ما سبق يمكن لنا أن نميز العديد من الفروق بين القوائم المالية المعدة وفق نظام المحاسبي المالي والقوائم المالية المعدلة بأثر اجتماعي، ومن أبرز هذه الفروق وأهمها ما يلي:

أولا: الميزانية المالية والميزانية المعدلة بأثر اجتماعي

الميزانية المالية تصدر من جهة قانونية موجهة لجهة رسمية(مصلحة الضرائب)، وتعد وفق نظام محدد ومعايير متعارف عليها حددها القانون والعرف المحاسبي، أما الاجتماعية ليس لها قانون محدد أو لها نموذج عرض متعارف عليه مثل القوائم المالية، فالميزانية المالية لها شكل قانوني يحتوي على جانبين أصول وخصوم أما المعدلة بأثر اجتماعي فلها جانب واحد وليس لها تاريخ محدد مثل الميزانيات المالية، كما أن إعداد الميزانيات المالية تهدف بشكل كبير إلى الربح وتقييم الأداء المالي للمؤسسة، أما الاجتماعية هدفها تقييم الأداء الاجتماعي.

أما الميزانية المالية تعد وفق المحاسبة المالية وفق قيود محاسبية فيما أن القوائم الاجتماعية تعد وفق محاسبة المسؤولية الاجتماعية (افصاحات)، بالإضافة إلى العديد من الفروقات من حيث المضمون والشكل.

ثانيا: حساب النتائج وحساب النتائج المعدل بالأثر الاجتماعي

يصدر حساب النتائج وفق قوانين محدد وإطار قانوني محدد وهو عبارة عن جدول يشمل إيرادات وتكاليف دورة محاسبية، ويعتمد على المحاسبة المالية في تطبيقه وموجه لأطراف مستفيدة واسعة، ويرتكز في عرض التكاليف بشكل غير منفصل و مدمج، أما جدول حسابات النتائج المعدل بأثر اجتماعي فليس له طبيعة محدد أو إصدار قانوني من جهات رسمية وليس له معيار محاسبي محدد مثل ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي scf مع حساب النتائج أما بالنسبة لسرد وعرض التكاليف فجدول حسابات النتائج المعدل بالأثر الاجتماعي يحتوي فقط على تكاليف الأنشطة الاجتماعية وهدفه الرئيسي الإفصاح عن الأثر الاجتماعي للمؤسسة وتقييم أدائها الاجتماعي ، ويعتمد في مخرجاته على عملية القياس و الإفصاح بالإضافة إلى العديد من الفروقات الجوهرية التي تميزهم عن بعضهم بشكل كبير.

المبحث الرابع: دراسة استطلاعية لموظفي المجمع

لدعم الدراسة أكثر والزيادة من جودة النتائج المتوصل إليها إرتأينا القيام بدراسة استطلاعية، وهي عبارة عن جس نبض للمحاسبين المزاولين بالمجمع بغية معرفة مدى إدراكهم بالوعي الاجتماعي ومدى معرفتهم بما يعرف بمحاسبة المسؤولية الاجتماعية ووجهة نظرهم من ناحية الإضافة التي يمكن أن يقدمها ذلك النوع من المحاسبة لتحسين جودة القوائم المالية.

المطلب الأول: عرض الاستبيان ومنهجية الدراسة

نهدف من خلال هذا المبحث إلى تحديد مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الإجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، وذلك عن طريق جمع البيانات وتحليلها بهدف اختبار الفرضيات باستخدام برنامج (SPSS)في معالجة البيانات.

1. **الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تتمثل أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.
   أ. **المتوسط الحسابي:** وذلك بحساب المتوسط الحسابي لكل عبارة وكذلك المحاور.
   ب. **الانحراف المعياري:** للتعبير عن تشتت مفردات العينة.
   ج. **التوزيع التكراري والنسب المئوية:** وذلك لوصف الإجابات المتحصل عليها.
   د. **معامل ألفا كرونباخ:** وذلك لقياس مدى قوة العلاقة بين العبارات والتأكد من ثبات أداة الدراسة.
   ه. **تحليل الانحدار البسيط**
   و. **تحليل التباين (one way anova):** لدراسة الأثر.
   ز. **اختبار(T-test)** : لاختبار الفرضيات من اجل قبولها أو رفضها.
2. **صدق الأداة وثباتها:** للتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة نقوم بحساب معامل ألفا كرونباخ لقياس الثبات، حيث يجب أن يكون أكبر من 0,60 وحساب معامل الصدق الذي هو الجذر التربيعي لألفا كرونباخ لقياس الصدق، ويجب أن يكون أكبر من 0,70، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (35): صدق وثبات الدراسة

الرمز	المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
S	**المحور الأول: محاسبة المسؤولية الاجتماعية**	**11**	**0.883**	**0.939**
M	**المحور الثاني: جودة القوائم المالية**	**10**	**0.936**	**0.967**
M1	1.بعد الموثوقية	03	0.832	.0912
M2	2.بعد الملائمة	02	0.712	.0843

M3	3.بعد القابلية للمقارنة	03	0.755	.0868
M4	4.بعد القابلية للفهم	02	0.915	.0956
إجمالي المحاور		**21**	**0.934**	**.0966**

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتضح من الجدول أعلاه أن معامل الثبات لمحاور الدراسة تجاوز الحد الأدنى له حيث بلغ الإجمالي 0.934، كما أخذ محور محاسبة المسؤولية الاجتماعية قيمة ثبات تقدر بقيمة 0.883، ومحور جودة القوائم المالية قيمة ثبات اكبر تقدر بقيمة 0.936، هذا يعني أن عبارات الاستمارة تتصف بثبات النتائج مع إمكانية تعميم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة، بالإضافة إلى وجود ارتباط قوي وموجب بين عبارات كل محور من محاور الدراسة كما قدر معامل الصدق الإجمالي للاستمارة0.966، وهنا نكون قد تأكدنا من ثبات أداة الدراسة، مما يجعلنا على ثقة تامة بصحتها في تحليل النتائج.

3. مقياس الدراسة: لقد تم اختيار مقياس ليكارت الخماسي الذي يعتبر من أكثر المقاييس استخداما لقياس الآراء، لتوازن درجاته، حيث يعتمد على البدائل الخمس ولقد ترجمت الاستجابات كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): مقياس ليكارت الخماسي

التصنيف	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
المتوسط الحسابي	1.79-1	2.59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

المصدر: من إعداد الباحث

4.وصف عينة الدراسة: تم اختيار عينة البحث اشتملت على مجموعة من المحاسبين لمجمع صيدال، والذين بلغ عددهم 36 شخص وبعد تفريغ البيانات وتحليلها باستخدام برنامج SPSS V22 قمنا بحساب النسب المئوية للمتغيرات الشخصية والوظيفية للعينة المبحوثة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (37):مواصفات عينة الدراسة

الرقم	المتغير	الفئة	العدد	%النسبة المئوية
01	الجنس	ذكر	23	63.9
		أنثى	13	36.1
02	الفئة العمرية	اقل من 30	7	19.4
		31- 40	20	55.6
		41- 50	5	13.9
		أكثر من 50	4	11.1
03	المؤهل العلمي	ماستر	11	30.6
		ماجستير	4	11.11
		ليسانس	21	58.3
		دكتوراه	00	00
04	التخصص العلمي	محاسبة	15	41.7
		مالية	21	58.3
05	سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	10	27.8
		5-10 سنوات	15	41.7
		أكثر من 10 سنوات	11	30.6

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: من نتائج الجدول نجد أن أغلبية المبحوثين في الدراسة ذكور، أما فيما يخص الفئة العمرية الطاغية بنسبة 55.6% من فئة (31-41 سنة) والمؤهلات علمية مرتفعة ومتنوعة مع غلبة أصحاب شهادة الليسانس، ومعظم المبحوثين متوسطون الخبرة بين (5- 10 سنوات) وأغلبهم أصحاب تخصص مالية بنسبة 58.3%.

المطلب الثاني: تحليل أبعاد الدراسة

1.تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الأول " محاسبة المسؤولية الاجتماعية "

يمكن توضيح آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول: "محاسبة المسؤولية الاجتماعية" من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (38): اتجاهات آراء أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول : محاسبة المسؤولية الاجتماعية.

المحور الأول : محاسبة المسؤولية الاجتماعية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
هل المؤسسة تنظم مؤتمرات ودورات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية	1	2	8	16	9	3.83	0.971	موافق
	%2.8	5.6 %	22.2%	44.4%	25%			
إنشاء قسم خاص في المؤسسة يهتم بالأمور المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والمحاسبة عنها	1	3	11	14	7	3.64	0.990	موافق
	2.8%	8.3 %	30.6%	38.9%	19.4%			
لانتظر المؤسسة للمسؤولية الاجتماعية على أنها واجب يؤدى إلى تحقيق رفاهية المجتمع	1	6	16	10	3	3.22	0.929	محايد
	2.8%	16. 7%	44.4%	27.8%	8.3%			
توجد في المؤسسة مصلحة خاصة تهتم بالقضايا الاجتماعية	1	6	6	19	4	3.53	1.000	موافق
	2.8%	16. 7%	16.7%	52.8%	11.1%			
محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحسن الإجراءات المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)	1	2	8	17	8	3.81	0.951	موافق
	2.8%	5.6 %	22.2%	47.2%	22.2%			
تزيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من شفافية الافصاح ضمن قوائمها المالية.	0	6	10	19	1	3.42	0.806	موافق
	00%	16. 7%	27.8%	52.8%	2.8%			
هناك صعوبة في الافصاح عن قيم المنافع الاجتماعية	3	5	11	16	1	3.19	1.009	محايد
	8.3%	13. 9%	30.6%	44.4%	2.8%			
تبني المؤسسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يزيد من جودة المقوائم المالية.	0	3	11	22	0	3.53	0.654	موافق
	00%	8.3 %	30.6%	61.1%	00%			
الممارسات المحاسبية استطاعت	3	4	13	16	00	3.17	0.941	محايد

مواكبة التطورات المحاسبية وتبنيها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.	8.3%	11.1%	36.1%	44.4%	00%			
محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحسن الإجراءات المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)	0	3	13	19	1	3.50	0.697	موافق
	00%	8.3%	36.1%	52.8%	2.8%			
لا يطلب أصحاب المصالح في المؤسسات المعلومات ذات الدلالات الاجتماعية	0	8	9	16	3	3.39	0.934	موافق
	00%	22.2%	25%	44.4%	8.3%			
المجموع الكلي						3.4747	0.6100	موافق

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يظهر الجدول السابق أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (3.83،3.17)، بانحرافات معيارية تراوحت بين(1.009،0.654) بدرجة تقدير بين موافق ومحايد، أما المتوسط العام للمحور ككل فقد بلغ (3.4747) بانحراف معياري (0.6100)، وبدرجة تقدير موافق.

تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الثاني" جودة القوائم المالية"

أ.تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني بعد الموثوقية

الجدول رقم (39): اتجاهات آراء أفراد العينة بعد الموثوقية

المحور الثاني: جودة القوائم المالية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها.	0	0	3	20	13	4.28	0.615	موافق بشدة
	00%	00%	8.3%	55.6%	36.1%			
المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.	0	0	2	23	11	4.25	0.554	موافق بشدة
	00%	00%	5.6%	63.9%	30.6%			
المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.	0	2	1	19	14	4.25	0.770	موافق بشدة
	00%	5.6%	2.8%	52.8%	38.9%			
المجموع الكلي						4.2593	0.5584	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (39) أن المتوسط الحسابي المرجح العام بلغ 4.2593 بانحراف معياري قدره 0.5584 وبتقدير موافق بشدة، وأن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.25،4.28) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.554، 0.770) بتقدير موافق بشدة في أغلب العبارات.

ب.تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني بعد الملائمة

يمكن تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الثاني بعد الملائمة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (40): اتجاهات آراء أفراد العينة بعد الملائمة

المحور الثالث: جودة القوائم المالية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية	0	1	2	20	13	4.11	0.599	موافق
	00%	2.8%	5.6%	55.6%	36.1%			
تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.	0	1	5	19	11	4.25	0.479	موافق بشدة
	00%	2.8%	13.9%	52.8%	30.6%			
المجموع الكلي						4.1806	0.6341	موافق

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (40) الذي يبين أراء أفراد العينة فيما يتعلق بمحور جودة القوائم المالية وذلك في بعد الملائمة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 4.1806 بانحراف معياري قدره 0.6341 وبتقدير موافق، وأن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.11،4.25) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.599، 0.479) بتقدير موافق في أغلب العبارات.

أ.تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثاني بعد القابلية للمقارنة

يمكن تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الثاني بعد القابلية للمقارنة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (41): اتجاهات آراء أفراد العينة بعد القابلية للمقارنة

المحور الثالث: جودة القوائم المالية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
توفر القوائم المالية المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة	0	1	2	21	12	4.22	0.681	موافق بشدة
	%00	%2.8	%5.6	58.3%	33.3%			
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة	0	0	5	21	10	4.14	0.693	موافق
	00%	00%	13.9%	58.3%	27.8%			
تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن التغيرات في المركز المالي وأداء المؤسسة	0	1	3	23	9	4.11	0.667	موافق
	00%	2.8%	8.3%	63.9%	25%			
المجموع الكلي						4.1574	0.5432	موافق

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (41) الذي يبين آراء أفراد العينة فيما يتعلق بمحور جودة القوائم المالية وذلك في بعد القابلية للمقارنة، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 4.1574 بانحراف معياري قدره 0.5432 وبتقدير موافق، وأن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.12،4.11) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.693،0.667) بتقدير موافق في أغلب العبارات.

ب. تحليل اتجاه أراء العينة بالنسبة للمحور الثالث بعد القابلية للفهم

يمكن تحليل اتجاه آراء العينة بالنسبة للمحور الثالث بعد القابلية للفهم من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (42): اتجاهات آراء أفراد العينة بعد القابلية للفهم

المحور الثالث: جودة القوائم المالية	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد			
	%	%	%	%	%			
يتم توضيح السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.	0	4	3	17	12	4.03	0.941	موافق
	00%	11.1%	8.3%	47.2%	33.3%			

تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة	0	2	3	17	14	4.19	0.822	موافق
	00%	5.6%	8.3%	47.2%	38.3%			
المجموع الكلي						4.1111	0.8460	موافق

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتضح لنا من خلال الجدول رقم (42) الذي يبين آراء أفراد العينة فيما يتعلق بمحور جودة القوائم المالية وذلك في بعد القابلية للفهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي المرجح العام 4.1111 بانحراف معياري قدره 0.8460 وبتقدير موافق، وأن المتوسطات الحسابية تراوحت بين (4.19،4.03) بانحرافات معيارية تراوحت بين (0.822،0.941) بتقدير موافق في أغلب العبارات.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات وتفسير النتائج

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) للمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية تم استخدام نتائج التباين للانحدار والجدول رقم (43) يبين ذلك.

الجدول رقم (43): نتائج تحليل التباين للانحدار لاختبار الفرضية الرئيسية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة Fالمحسوبة	مستوى الدلالة
الانحدار	4.064	1	4.064	18.808	0,000[b]
الخطأ	7.346	35	-		
المجموع الكلي	11.410	36	-	-	-

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: يتبين من الجدول أن هناك ثبات في صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث وصلت قيمة F المحسوبة (18.808) بقيمة احتمالية (0.000) وهي أقل من مستوى الدلالة (α=0.05) وهذا ما يثبت صلاحية النموذج للاختبار الفرضية الرئيسية، ومن أجل تحديد العلاقة بين المتغيرين المستقل الذي يتمثل في محاسبة المسؤولية الاجتماعية والمتغير التابع المتمثل في جودة القوائم المالية باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، تم تلخيص أهم النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (44): نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
محاسبة المسؤولية الاجتماعية	0.597	4.337	.0000[b]	18.808	0.356	0.597 [a]	[b]0,000

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج الواردة في الجدول (44) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية في العينة محل الدراسة، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت 18.808وأيضا قيمة t البالغة 4.337 بمستوى دلالة 0.000، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.356 أي أن قيمته تدل على أن الارتباط ذو علاقة طردية بين المتغيرين أما معامل التحديد البالغ0.597 أي 59.7% من التغيرات الحاصلة في القوائم المالية ترجع إلى التغيرات الحاصلة في محاسبة المسؤولية الاجتماعية، أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y= 0.597x +0.718 +\sum e$$

من خلال المعادلة يمكن القول إن التغيير في محاسبة المسؤولية الاجتماعية بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في Y بمقدار 0.597 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أنه:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) " ومنه نقبل الفرضية البديلة.

الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال أبعاده الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم).

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية

الجدول رقم (45): نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد الموثوقية

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
بعد الموثوقية	0.490	3.277	0.002[b]	10.739	0.240	0.490 [a]	0.002[b]

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج الواردة في الجدول (45) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد الموثوقية في العينة محل الدراسة، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت 10.739 وأيضا قيمة t البالغة 3.277 بمستوى دلالة 0.002، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.240 و معامل التحديد البالغ 0.490أي انه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية والبعد الأول بعد الموثوقية، أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y= 0.490x +0.507+\sum e$$

من خلال المعادلة يمكن القول أن التغيير في البعد الاقتصادي بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في Y بمقدار 0.490 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أنه:" لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية"، و نقبل الفرضية البديلة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

الجدول رقم (46): نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد الملائمة

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
بعد الملائمة	0.480	3.194	0.003[b]	10.200	0.231	0.480[a]	0.003[b]

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج الواردة في الجدول (46) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية بعد الملائمة في العينة محل الدراسة، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين ، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت 10.200 وأيضا قيمة t البالغة 3.194 بمستوى دلالة 0.003 ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.231 ومعامل التحديد البالغ 0.480أي انه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية و البعد الثاني بعد الملائمة، أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y= 0.480\ x+0.503 +\sum e$$

من خلال المعادلة يمكن القول أن التغيير في بعد الملاءمة بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في Y بمقدار 0.231 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أنه:" لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة "، ومنه نقبل الفرضية البديلة.

يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة

الجدول رقم (47): نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد القابلية للمقارنة

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	tقيمة المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
بعد القابلية للمقارنة	0.695	5.643	0.000^b	31.845	0.484	0.695^a	0.000^b

المصدر: من إعداد الباحث

من خلال النتائج الواردة في الجدول (47) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للمقارنة في العينة محل الدراسة، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت 31.845 وأيضا قيمة t البالغة 5.643 بمستوى دلالة 0.000، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.484 و معامل التحديد البالغ 0.695أي انه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية و البعد الثالث بعد القابلية للمقارنة، أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y= 0.484\ x +0.356+\sum e$$

من خلال المعادلة يمكن القول إن التغيير في بعد القالية للمقارنة بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في Y بمقدار 0.484 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أنه:" لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة "، ومنه نقبل الفرضية البديلة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.

الجدول رقم (48): نتائج تحليل الانحدار لأثر محاسبة المسؤولية الاجتماعية على بعد القابلية للفهم

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	قيمة t المحسوبة	مستوى الدلالة sig	قيمة F المحسوبة	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	مستوى الدلالة sig
بعد القابلية للفهم	4.99	3.355	0.025	11.257	0.249	0.499[a]	[b]0.025

المصدر: من إعداد الباحث

التعليق: من خلال النتائج الواردة في الجدول (48) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وبعد القابلية للفهم في العينة محل الدراسة، مما يشير إلى وجود علاقة ايجابية بين المتغيرين ، وهذا ما يؤكده كل من F المحسوبة التي بلغت 11.257 وأيضا قيمة t البالغة 3.355 بمستوى دلالة 0.025، ونلاحظ أن معامل الارتباط بلغ 0.499 و معامل التحديد البالغ 0.249أي انه توجد علاقة طردية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية و البعد الرابع بعد القابلية للفهم، أما العلاقة الرياضية للانحدار الخطي البسيط فجاءت من الشكل التالي:

$$Y= 0.499\ x +0.708 +\sum e$$

من خلال المعادلة يمكن القول إن التغيير في بعد القابلية للمقارنة بدرجة واحدة تؤدي إلى التغير الطردي في Y بمقدار 0.499 درجة، وعلى هذا الأساس يتم رفض الفرضية الصفرية القائلة أنه:" لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) محاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم "، ومنه نقبل الفرضية البديلة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=5%) لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية على جودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.

خلاصة:

حاولنا من خلال هذا الفصل أن نبين واقع التكاليف الاجتماعية في مجمع صيدال وكيفية التعامل معها من ناحية القياس والإفصاح المحاسبي، من خلال دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات الخاصة بمجمع صيدال كما قمنا بمحاولة لتطبيق بعض النماذج المقترحة كحل لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بالإضافة على ذالك قمنا بدراسة استطلاعية كأداة مساعدة لدعم الدراسة أكثر وزيادة جودة النتائج المتوصل إليها، إذ يمكن القول أن مجمع صيدال يسعى إلى تحسين وضعيته اتجاه المجتمع من خلال محاولته الالتزام بالقوانين والتشريعات المتعلقة بالاهتمام بالجانب الإجتماعي، رغم ذلك إلى أن مجمع صيدال لا يزال بعيد نوعا ما عن ثقافة تحمل المسؤولية الاجتماعية من الناحية المفاهمية وكذلك الجانب المحاسبي من ناحية القياس والإفصاح المحاسبي على أكمل وجه وفقا لما هو مطلوب، إذ لا تزال تعتبرها مجرد إجراء طوعي بصفة دورية .

خاتمة

على ضوء هذه الدراسة والتي تم من خلالها توضيح مدى مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، باعتبار أن القوائم المالية ذات أهمية بالغة وهي التي تعطي الصورة الصحيحة عن المؤسسة لأنها تبين المعلومات المالية و المحاسبية التي تتضمنها إذ تعتبر محور أساسي لصنع القرارات، وان محاسبة المسؤولية الاجتماعية تزيد من جودة وشفافية تلك القوائم والذي كانت المؤسسات لوقت ليس ببعيد تتجاهل الجانب الاجتماعي لها الأمر الذي تغير بفضل التطور الكبير في مجال المحاسبة بالإضافة الضغوطات الموجهة للمؤسسات من قبل الدولة و المجتمع .

لكن الوضع الآن أصبح مغايرا تماما إذ تعرف الجزائر حاليا تغيير نوعا ما في الجانب الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية، وأن أهداف القوائم المالية اتسعت بدرجة كبيرة بسبب استحداث متطلبات جديد في مجال المحاسبة.

1. نتائج اختبار الفرضيات

بناءا على نتائج الدراسة الميدانية تم التوصل إلى التحقق من صحة اختبار الفرضيات التي تم صياغتها واقتراحها في مقدمة الأطروحة كما يلي:

الفرضية الأولى: أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الأولى" **تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة)**"، وذلك من خلال إجابات أفراد العينة المبحوثة محل الدراسة "مجمع صيدال" والذي أجمع أغلبهم أن تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها يساهم بشكل كبير وايجابي في زيادة نجاعة وجودة القوائم المالية والذي بدورها تزيد من خدمة أصحاب المصالح.

الفرضية الثانية: أشارت الدراسة إلى تأكيد صحة الفرضية الثانية والتي تنص على "**يعتبر القياس والإفصاح عن التكاليف الاجتماعية من أهم أساليب تحسين جودة القوائم المالية**" ، وذلك باعتبار أن القوائم المالية المتعارف عليها معدة وفق للنظام المحاسبي المالي ووفق قواعد تمليها عليها المعايير تبعا لظروف البلاد، ومع التطور الكبير في مجال المحاسبة والتغيرات البيئية والدولية والظروف السائدة أصبح الوضع مغايرا حيث أصبح القياس والإفصاح المحاسبي للتكاليف الاجتماعية أمر ضروري ومفروغ منه فرضته الظروف المعيشة في الجزائر، فكان من الضروري إخضاع القوائم المالية للقياس والإفصاح الاجتماعي لتحسين جودتها.

الفرضية الثالثة: من خلال نتائج الدراسة تم تأكيد صحة الفرضية الثالثة والتي تنص على " **تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية يساهم في تشخيص وتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة**" وذلك بدليل أن القوائم

المالية المعدة وفقا للنظام المحاسبي المالي تساهم فقط في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، هذا ما يستدعي ضرورة توفير معلومات اجتماعية لتقييم الأداء الاجتماعي للمؤسسة ولا يتم ذلك إلا من خلال تبني محاسبة المسؤولية الاجتماعية لنتحصل في الأخير على شكل ملائم يمكننا من خلاله تقييم هذا النوع من الأداء.

الفرضية الرابعة: أظهرت الدراسة والنتائج المتوصل إليها صحة الفرضية الرابعة" **يستخدم مجمع صيدال SAIDAL محاسبة المسؤولية الاجتماعية في الإفصاح عن قوائمه المالية**"، وذلك من خلال الاطلاع وتحليل التقرير السنوي المعد من طرف مجمع صيدال والذي يحتوي وبشكل تفصيلي على ما تحتويه الدورة من معلومات اجتماعية تحملها المجمع إلا أنها تبقى عبارة عن ملاحق وليست مصنفة وفق لنماذج عرض متعارف عنها ومقننة.

2. نتائج الدراسة:

- يولي مجمع صيدال SDAL أهمية بالغة للأداء الاجتماعي في أعماله وممارساته من خلال العمل على خلق فرص العمل وبذلك يساهم في تخفيض نسبة البطالة و تمويل المشاريع التي تتبناها منظمات المجتمع المدني كما يقدم الدعم المادي للمصالح المحلية ويحرص على توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للعمال و عائلاتهم.
- لا توجد قوانين وأنظمة تلزم المؤسسات بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي.
- تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية أداة تمد المستفيدين بالمعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات، بمعلومات حول التكاليف المتعلقة بالنواحي الاجتماعية لإعطاء صورة كاملة، بحيث تضم بيانات تتعلق بالأداء الاجتماعي للمؤسسة إلى جانب بيانات تتعلق بالنواحي المالية.
- تساهم محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية من خلال أبعادها الأربعة (الموثوقية، الملائمة، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة) بتفاوت.
- إن المعلومات الاجتماعية المفصح عنها في التقارير السنوية لمجمع صيدال لا تشير الى أي هدف اجتماعي قدر الأهداف المالية المنتظرة.
- يوجد أثر كبير وفعال للقياس المحاسبي والإفصاح عن تكاليف المسؤولية الاجتماعية في تقييم وتحسين الأداء الاجتماعي للمؤسسات الاقتصادية.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية من خلال بعد الموثوقية.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية من خلال بعد الملائمة.

- وجود علاقة ارتباط قوية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للمقارنة.
- وجود علاقة ارتباط قوية بين محاسبة المسؤولية الاجتماعية وجودة القوائم المالية من خلال بعد القابلية للفهم.
- المعلومات التي تنتجها القوائم المالية والنظام المالي السائد تحتوي على نقص لابد له من دعائم تساعده على تقييم أدائها الاجتماعي، من خلال محاولة إظهار التكاليف الاجتماعية وتحديدها بشكل دقيق مما يؤدي إلى تحسين جودة قوائمها المالية وتحسين صورتها في المجتمع.
- يتجاهل النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر بشكل كبير إظهار التكاليف الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية بحجة عدم توفر أساليب ووسائل تستدعي ضرورة تضمينها ضمن القوائم المالية.

3. التوصيات الدراسة:

- ضرورة أن تكون محاسبة المسؤولية الاجتماعية إلزامية وليست اختيارية.
- إدراج التشريعات والتنظيمات في المؤسسة والتي من شأنها تعزيز مفهوم محاسبة المسؤولية الاجتماعية.
- ضرورة تخصيص برامج تدريبية وتعليمية للقائمين على إعداد القوائم المالية للتعرف بالمسؤولية الاجتماعية وتفعيل تبني ممارساتها.
- تقديم الدعم اللازم من الجهات المعنية للمؤسسات الاقتصادية لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية بغية تحسين مخرجات القوائم المالية.

4. آفاق الدراسة:

- معوقات القياس والإفصاح المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية.
- محاولة تقييم تطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي.
- القياس المحاسبي للمسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنه في القوائم المالية.
- أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء الاجتماعي.

قائمة المراجع

I.قائمة الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، معايير التقارير الدولية، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
2. احمد صلاح عطية ، مبادئ المحاسبة المالية ، ط2، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2007 .
3. أمينة السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
4. بكاري بلخير، محاظرات مقياس المحاسبة المعمقة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2012/2011.
5. بو يعقوب عبد الكريم، المحاسبة التحليلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.
6. تامر خميس، اتجاهات تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في مصر في ضوء التشريعات ذات العلاقة، ط2، دار تويتة للنشر وتوزيع، الجيزة، مصر، 2019.
7. جمعة حميدات، خبير المعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع العربي للمحاسبين والقانونيين، الأردن 2014.
8. حنان حلوة رضوان، تطور الفكر المحاسبي / مدخل نظرية محاسبية، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
9. خالد جمال الجعرات، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر 2015/2014.
10. خالد صبحي حبيب، مدى إدراك المصارف لأهمية المحاسبة والإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، فلسطين، 2011.
11. د. عمار بن عيشى، مشاكل القياس والإفصاح عن القضايا المحاسبية المعاصرة، ط1، دار أسامة لنشر و توزيع، الأردن، 2019.
12. رتشارد شرويدر وآخرون، نظرية المحاسبة، دار المريخ لنشر، القاهرة، مصر 2006.
13. رشيد الجمال، ناصر نور الدين، إدارة التكلفة لأغراض القياس والتخطيط والرقابة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
14. رضوان حلوة حنان، نزار مليح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، ط2، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009.

15. رضوان حلوة حنان، بدائل القياس المحاسبي المعاصر، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

16. رضوان حلوة حنان، نزار فايح البلداوي، مبادئ المحاسبة المالية، إثراء لنشر والتوزيع، الأردن 2009.

17. رضوان حلوة حنان، وآخرون، أسس المحاسبة المالية: دار حامد لنشر، الأردن 2004.

18. زعرور نعيمة، محاسبة التكاليف في المؤسسات العامة، ط1، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2016.

19. سامي محمد الوقاد، نظرية المحاسبة، دار المسيرة، عمان، الأردن 2011.

20. شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر 2008.

21. صالح الحموري، رولا المعايطة، المسؤولية الاجتماعية من الألف إلى الياء، ط1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

22. طاهر محسن منصور الغالي، صالح المهدي محسن العامري، المسؤولية الاخلاقية والاجتماعية واخلاقيات العمل، ط1، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.

23. طلال الحجازي، سالم الزويعي، القياس المحاسبي محدداته وانعكاساته على رأي مراقب الحسابات، ط1، اليازوري للنشر عمان، 2016.

24. عايد عبد الله، المسؤولية الاجتماعية للشركات نحو التنمية المستدامة، ط1، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

25. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، ط2، دار جيلطي، سطيف، 2011.

26. عبد الرزاق قاسم شحادة، خالد راغب الخطيب، قضايا محاسبية معاصرة، ط1، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2017.

27. عبد الله نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر 2015.

28. عبد الناصر إبراهيم نور، إيهاب نظمي إبراهيم، المحاسبة المتوسطة، دار المسيرة، الأردن 2014.

29. عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية، دار الصفاء، الأردن 2010، ص 311.

30. العزاز محمد، بن لعور بوعلام، التسيير المحاسبي والمالي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية ،الجزائر 2012.

31. علي عبد الله شاهين، النظرية المحاسبية إطار فكري تحليلي تطبيقي، ط1، مكتبة أفاق للنشر والتوزيع، غزة، 2011.

32. فداغ الفداغ، المحاسبة المتوسطة نظرية وتطبيق، الوراق لنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1999.

33. قاسم إبراهيم، زياد يحي السقي، نظم المعلومات المحاسبية، وحدة الحدباء للنشر، العراق، 2003.

34. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفق المعايير المحاسبية الدولية، ط2، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009 .

35. محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.

36. محمد سامي راضي، المحاسبة المتوسطة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

37. محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع: بين النظرية والتطبيق، ط1، المطبعة الجامعية، مصر، 2000.

38. محمد فلاق، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، ط1، دار اليازور العلمية للنشر والتوزيع، الشلف، الجزائر، 2019.

39. محمد مطر، نظرية المحاسبة، ط2، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريد، القاهرة جمهورية مصر العربية، 2014.

40. مداحي عثمان، دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2009.

41. مدحت محمد أبو نصر، المسؤولية الاجتماعية للشركات والمنضمات المواصفات القياسية ISO2600، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر2005.

42. ناصر جراد، عزام أبو الحمام، المسؤولية الأخلاقية والاجتماعية للمنضمات، ط1، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

43. ناصر مرزوق، عزام بشكير، مدخل للمحاسبة العامة، الصفحات الزرقاء للنشر، الجزائر 2008.

44. هادفي خالد، البدر في التسيير المحاسبي والمالي، دار البدر، الجزائر 2014.

45. هشام مصطفى عبد الواحد، المصارف الإسلامية، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2018.

46. وليد ناجي الحيالي، المحاسبة المتوسطة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة للنشر، ط1، 2007.

47. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، ط1، من المنشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمرك، 2007.

II.قائمة المذكرات:

50. بزاز قراري حياة، دور المعلومات المحاسبية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص البشير زبيدي، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي (دراسة حالة مجمع صيدال)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.

51. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص ادارة مالية، علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2011.

52. حامدي علي، أثر جودة المعلومات المحاسبية على صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011.

53. رفيق يوسفي، النظام المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص محاسبة، جامعة تبسة، الجزائر 2011.

54. سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ضل تطبيق النظام المحاسبي المالي دراسة عينة من المؤسسات، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص: محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015/2014.

55. سليم بن رحمون ، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد، رسالة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2013.

56. سناء على شفوارة، دور القيادة التحويلية في تعزيز المسؤولية المجتمعية للجامعات الخاصة بالأردن: دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه قسم إدارة أعمال، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجنان لبنان، 2013.

57. الطيب مداني، القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي SCF ومعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، رسالة مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2015.

58. فياض علان فياض المساعيد، نموذج مقترح لتطبيق محاسبة المسؤولية الاجتماعية في شركات المساهمة الصناعية الأردنية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جرش، غير منشورة، 2013.

59. محمد سالم الولو، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل شركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، قسم محاسبة وتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، غير منشورة، سنة2009.

60. محمد فيصل ميادة، تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد عناصر القوائم المالية في المؤسسة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص محاسبة ونظم معلومات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.

61. مشري حسناء، دور واهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات – دراسة ميدانية ببنك سويسيتي جنيرال الجزائر وكالة سطيف–، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2008/2007.

62. هادي عاشق بداي المناصي الشمري، المسؤولية الاجتماعية لدى طلاب الجامعات السعودية وعلاقتها بالوعي الوقائي الاجتماعي– دراسة مقارنة بين الجامعات الأهلية والحكومية–، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه علم اجتماع تخصص فلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض 2014/2015.

63. اليمين سعادة ، استخدام التحليل المالي في تقييم الاداء للمؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، رسالة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2009.

III.قائمة المقالات العلمية:

66. يوسف الجهماني، محاسبة المسؤولية الاجتماعية و شركات المساهمة العامة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد12، العدد 04 (1996).

67. إبراهيم خليل حيدر السعدي، مشكلات القياس المحاسبي الناجمة عن التظخم وأثرها على استبدال الأصول، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد12،(2009).

68. إبراهيم محمود، الإفصاح الإعلامي وأثره على وظيفة القياس المحاسبي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 71(2008).

69. أحمد عبد الحفيظ، آليات تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي، العدد 7، 2019.

70. احمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد01، جوان 2019.

71. احمد قايد نور الدين، هلايلي إسلام، مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسةERP في تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02 2019.

72. الأخضر عزي، رابح طويرات، محاولة تحليل علاقة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بمستوى الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS-IFRS "دراسة على عينة من خبراء المحاسبة ومحافظي الحسابات بالجزائر" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجاد14، العدد 08، 2018.

73. أزهر يوسف الشكري، أسس القياس المحاسبي لتكاليف منافع الأنشطة الاجتماعية وطرائق الإفصاح عنها في التقارير المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد 22، 2008، ص ص 242،243.

74. أمحمدي فطوم، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية – نموذج مقترح –، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13(2015).

75. بكر إبراهيم محمود، دور المحاسبة القضائية في الحوكمة وإنعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد09، العدد 28، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014.

76. بلقايد محمد جواد، أحمد يسين، جوادي محمد الصادق، المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية والتدقيق الاجتماعي، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2019.

77. بن العايش فاطمة، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد10، العدد02، 2018.

78. بن خليفة حمزة، إمكانية استخدام المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في القياس والإفصاح المحاسبي عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية، مجلة العلوم الإدارية والمالية، المجلد 02، العدد 02، 2018.

79. بوحازم سيد احمد، حملات بن عاشور، حيموري حلومة، محاسبة المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية: دراسة حالة ولاية معسكر، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد03(2017).

80. بومصباح الصافية، اثر المعلومات المحاسبية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية في ضل البيئة التنافسية دراسة لعينة من المؤسسة بولاية برج بوعريريج، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد11، العدد 01 2019.

81. حديد نعيمة، حجازي إسماعيل، دور أخلاقيات التسويق الأخضر في تعزيز المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، المجلد11، العدد01، 2018.

82. خديجة بالحياني، واقع الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات النفطية – دراسة حالة شركة قطر غاز – مجلة الاقتصاد الجديد، العدد 1 (20019).

83. خلف الله بن يوسف، أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ضل النظام المحاسبي الماليSCF وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 7، جوان 2017.

84. رافد حميد الحراوي، مهند حميد العطوي، دور المسؤولية الاجتماعية في تعزيز ولاء الزبون، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد17، العدد2015،4

85. رقايفية فاطمة الزهراء، دور جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات التسويقية دراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 02، العدد02، ديسمبر 2019.

86. سالمي سامية، ساوس الشيخ، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين تقييم الأداء المالي، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، العدد03، ديسمبر 2018.

87. سعداوي موسى، مفتاحي محمد، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية من خلال برمجية تخطيط موارد المؤسسة ERP حالة شركة المياه والتطهير SEAAL، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 06، سبتمبر 2016.

88. سعيد مخلد النعيمات وفارس جميل حسين، دور محاسبة المسؤولية الاجتماعية ومدى تطبيقها في البنوك التجارية في الأردن، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29، بغداد 2011.

89. سفير محمد، حمانة يمينة، مولاي بوعلام، آليات قياس الأداء الاجتماعي للمؤسسات وطرق الإفصاح عنه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 04 (2018).

90. سليماني وهيبة، المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد4، العدد2، 2018.

91. سناء عبد الرحيم سعيد، عبد الرضا ناصر الباري، الدور الاستراتيجي للمسؤولية الاجتماعية الشاملة في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة، دراسة حالة الشركة العامة لصناعة الأسمدة الجنوبية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد83، 2010.

92. صافو فتيحة، التوجهات المعاصرة لتوحيد المعرفة المحاسبية في إبعادها النظرية والعلمية، مجلة الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 13(2015).

93. صباحي نوال، أهمية القياس والإفصاح المحاسبي لتكلفة الموارد البشرية في القوائم المالية، مجلة معارف، العدد 23 ديسمبر 2017.

94. صديق زكرياء، بن جيمة عمر، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في القطاع الخاص ودورها في تحقيق الامن الاقتصادي بالجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد3، العدد02، جوان 2017.

95. ضيافي نوال، محاسبة المسؤولية الاجتماعية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13(2015).

96. طه احمد حسين أردني، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في القوائم المالية – نموذج مقترح –، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 38، العدد 28(2006).

97. عبد الرحمان توفيق، القوائم المالية ومخرجات العمل المحاسبي، مجلة المناهج التدريبية، العدد 16237، 2013.

98. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش، أثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية، مجلة أفاق للعلوم، المجلد، العدد16، جوان2019.

99. عدنان عواد الشوابكة، جودة المعلومات في تحقيق فعالية إتخاذ القرار في مدرية الشؤون الصحية في المحافظة الطائف، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية العدد 51، جامعة العراق، 2017.

100. فارس بله باسي، شيخ عبد القادر، العمري أصيلة، أثر استخدام محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية، مجلة الدراسات الاقتصادية المالية، المجلد 12، العدد 01، ديسمبر 2019، ص 85.

101. فلاح بن فرج البيعي، اثر تبني المسؤولية الاجتماعية اتجاه العاملين على سياسات إدارة الموارد البشرية بالتطبيق على الشركات الصناعية بمنطقة الرياض، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 42، محرم 1438.

102. قمار عمر، الإفصاح في الجزائر بين واقع الإصلاح المحاسبي ومتطلبات البيئة الدولية دراسة ميدانية لأراء عينة من المختصين في المجال المحاسبي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، دراسات اقتصادية، المجلد 31، العدد2009،1.

103. ماجد الشيرازي، غازي المومني، مدى مشاركة الشركات الصناعية الأردنية في النشاطات الاجتماعية ومدى الإفصاح المحاسبي عنها، مجلة المحاسبة الإدارية والتامين، جامعة القاهرة، العدد 67 (2006).

104. مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية، مجلة الأكاديمية العربية، العدد 8458، الدنمرك.

105. محمد طرشي، إيمان يخلف، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية من منظور محاسبي، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 03، العدد05(2017).

106. محمد علاء الدين جناي، محمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية– دراسة ميدانية–، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد 02(2019).

107. محمد علاء الدين جناي، محمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجالات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على القرارات مستخدمي القوائم المالية– دراسة ميدانية– مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد10، العدد 01(2019).

108. محمد علاء الدين جناي، محمد براق، الإفصاح المحاسبي عن مجلات المسؤولية الاجتماعية وتأثيره على قرارات مستخدمي القوائم المالية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 10، العدد 02، 2019.

109. محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، اثر تطوير نظم المعلومات المحاسبية في الحد من مخاطر التمويل المصرفي دراسة تطبيقية على بنك ام درمان الوطني، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد15، العدد 20 (2019).

110. محمد نبيل علام، حدود المسؤولية الاجتماعية: إطار فكري لمراجعة الأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال في دول العالم النامي، مجلة معهد الإدارة العامة، عدد 1991.

111. محمود إبراهيم، عبد الستار الظاهر، اثر الإفصاح على اتجاهات وسلوك المستثمرين دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 33، العدد 104 (2011).

112. مريم احمد عبد الله، وآخرون، تكاليف المسؤولية الاجتماعية وأثرها في تخفيض مخاطر البيئة، مجلة جامعة الانبهار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد08، العدد 16(2016).

113. مشري حسناء، دراسة أثر نظام المحاسبة الاجتماعية في تبني مفهوم المسؤولية الاجتماعية، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد14، 2014.

114. نسرين قطاع، على حبيش، اثر نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني على اداء المالي للمؤسسة الاقتصادية– دراسة ميدانية لشركة آل بي فيت، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد16، العدد 22(2020).

115. نوري علي قطاطي وآخرون، الإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في التقارير السنوية للمصاريف التجارية العامة في ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد02(2003).

116. الهام يحياوي، ليلى بوحديد، تطبيق بنود مواصفة الايزو 26000 لتشجيع المؤسسات الجزائرية على تبني المسؤولية الاجتماعية، مجلة الميدان الدراسات الرياضية والاجتماعية والإنسانية، المجلد2، العدد6، مارس 2019.

117. هلايلي إسلام، احمد قايد نور الدين، مساهمة نظام المعلومات المحاسبية في تحسين عملية اتخاذ القرارات بالمؤسسة الاقتصادية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 02 (2019).

118. يوسف محمود جربوع، مدى تطبيق القياس والإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات بقطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية، المجلد10، العدد1، 2008.

IV.المراجع الأجنبية:

123. Bernard christophe,comptabiliteenironnementale les nouveaux enjeuse pour l’auditeur comtabele, the certifieccountant,Issue 19, 2004.

124. Direction General Impôt (DGI), les normes IAS/IFRS, octobre 2008, Alger.

125. Djilad ghviss, youcef boumedyan, Applyimg of fair valure imalgevian banks according to financial accounting system, ournal of financial and acconting studies, issue 8, 2017.

126. Jean-froncion des robert, froncion Mechin, Herve Puteaux, Normes IFRS et PME , dunod, Paris 2014.

127. Jill Solomon And Aris Slomon, Corporate Governance And Accountability, John Wiley/Sons Ltd, England, 2004.

128. Lochard Jean, Comprender les documents comptabeles et financiiers, Ed Organisation, 1997.

129. Maillet B, Lemanh A, Normes comptabele international IAS/IFRS, Alger 2007.

130. Robert Obert, Normes internationales de comptabilité et d'information financière, dunod, paris,2006.

131. Shoderbek charls and others, Management systems, business publication, Dallas, 1980.

132. Stuart A.Mccrary, Mastering Financial essentials, john wiley and sons, canada, 2010.

V.المواقع الالكترونية:

133. *Groupe Saidal*https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique

134. https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/historique, date de consultation 17/02/2021.

https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation, date de consultation 01/03/2020.

135. https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation, date de consultation 01/03/2020.

136. https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/organisation, date de consultation 01/03/2020.

https://www.saidalgroup.dz/ar/notre-groupe/qui-sommes-nous, date de consultation 17/02/2021.

137. www.cosob.org *موقع لجنة تنظيم العمليات في البورصة*

VI. المداخلات والأيام الدراسية:

130. أمينة قهواجي، حكيم بن حسان، دور المسؤولية الاجتماعية لمنضمات الأعمال ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، ملتقى دولي حول دور المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تدعيم إستراتيجية التنمية المستدامة- الواقع والرهنات، يومي 14-15 نوفمبر 2016، جامعة بومرداس.

138. ديدان عبد الوهاب وآخرون، أثر حوكمة المؤسسات على مستوى الإفصاح في البيانات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمة المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، يومي، 25،26، نوفمبر 2013.

139. زرازار العياشي، اثر تطبيق قواعد حوكمت الشركات عن الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية للشركات، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثامن حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة، كلية الاقتصاد، جامعة ام البواقي يومي 8/7 ديسمبر 2010.

140. عائشة سلمى كيحلي، راضية كروش، اثر تطبيق قواعد حوكمت الشركات على جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح المحاسبي، الملتقى العلمي الدولي حول آليات حوكمت المؤسسات ومتطلبات تحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، يومي، 25،26، نوفمبر 2013.

141. مجذوب بوحصي، مديحة بوخوشي، دور مواصفة الايزو 26000 في التعريف بمعايير المسؤولية الاجتماعية، ملتقى دولي حول دور منظمات الإعمال والمؤسسات الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14.15 .2012.

142.وهيبة مقدم، تحسين الأداء البيئي والاجتماعي للمؤسسات الصناعية من خلال تبني المواصفة الدولية ايزو 26000 المسؤولية الاجتماعية، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم الجزائر، يومي 23.24 /2012/09.

قائمة الملاحق

2.1. Actif du Bilan (Consolidé Groupe)

UNI : DA

ACTIF	31/12/2018			31/12/2017
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	115 414 200,00	0,00	115 414 200,00	115 414 200,00
Immobilisations incorporelles	**378 857 436,59**	**239 123 450,08**	**139 733 986,51**	**13 643 850,95**
Immobilisations corporelles				
Terrains	2 391 687 791,42	0,00	2 391 687 791,42	10 383 338 837,77
Bâtiments	7 584 297 976,37	5 271 308 688,28	2 312 989 288,09	1 766 306 904,14
Autres immobilisations corporelles	18 277 440 502,83	14 301 350 363,06	3 976 090 139,77	1 351 564 152,29
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	276 361 487,38
Immobilisations en cours	10 759 890 495,72	0,00	10 759 890 495,72	13 501 512 857,53
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	1 433 217 458,23	0,00	1 433 217 458,23	1 466 608 492,92
Autres participations et créances rattachées	685 893 175,00	462 033 246,90	223 859 928,10	630 537 294,94
Autres titres immobilisés	3 000 000 000,00	0,00	3 000 000 000,00	4 000 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	152 869 240,73	0,00	152 869 240,73	157 814 646,73
Impôts différés actif	324 860 044,51	0,00	324 860 044,51	296 251 741,16
TOTAL ACTIF NON COURANT	**45 104 428 321,40**	**20 273 815 748,32**	**24 830 612 573,08**	**33 959 354 465,81**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	**6 956 065 304,74**	**667 793 354,53**	**6 288 271 950,21**	**4 883 145 010,78**
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 578 018 586,28	1 897 005 360,67	3 681 013 225,61	3 192 081 776,57
Autres débiteurs	1 391 498 314,49	7 500,00	1 391 490 814,49	1 357 618 287,35
Impôts	240 704 481,51	11 998 830,46	228 705 651,05	169 292 263,58
Autres actif courant	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	3 218 125 424,65	82 435 666,36	3 135 689 758,29	4 738 892 796,95
TOTAL ACTIF COURANT	**17 402 972 100,86**	**2 659 240 712,02**	**14 743 731 388,84**	**14 359 590 124,42**
TOTAL GENERAL ACTIF	**62 507 400 422,26**	**22 933 056 460,34**	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

UM : DA

PASSIF	31/12/2018	31/12/2017
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Dotation de l'état	0,00	0,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	8 721 856 492,20
Primes et réserves -(réserves consolidées)	13 461 406 696,77	12 991 033 164,36
Ecarts de réévaluation	1 272 192 408,65	1 585 712 860,28
Écart d'équivalence	1 016 986 928,55	955 727 524,41
Résultat Net	1 174 214 390,98	1 376 295 647,88
Autres capitaux propres -report à nouveau	-866 679 031,92	-1 080 714 611,43
Intérêts minoritaires	826 612 003,56	881 619 980,04
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	**19 796 410 396,58**	**27 931 531 057,74**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 923 905 958,66	10 894 562 658,08
Impôts (différés et provisionnés)	19 887 217,01	17 509 995,00
Autres dettes non courantes	593 645 268,24	1 059 992 788,80
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 433 885 167,65	1 346 632 170,47
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 971 323 611,56**	**13 318 697 612,35**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	2 249 615 538,04	1 436 731 269,94
Impôts	201 334 246,61	726 697 526,43
Autres dettes	3 734 753 856,30	4 107 579 876,69
Trésorerie passif	620 906 312,83	797 707 247,08
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 806 609 953,78**	**7 068 715 920,14**
TOTAL GENERAL PASSIF	**39 574 343 961,92**	**48 318 944 590,23**

1.4. Tableau des flux de trésorerie

UM : DA

DESIGNATION	31/12/2018	31/12/2017
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissement reçu des clients	10 472 069 477,17	9 847 713 875,51
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 339 218 746,31	-5 801 860 431,32
Intérêts et autres frais financiers payés	-78 971 094,82	-2 551 712 872,80
Impôts sur les résultats payés	-304 125 805,00	0,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	**- 1 250 246 168,96**	**1 494 140 571,39**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	0,00	0,00
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**- 1 250 246 168,96**	**1 494 140 571,39**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	- 294 382 296,67	- 868 946 566,31
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-	-
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 000 000 000,00	-
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	1 000 000 000,00	-
Intérêt encaissés sur placements financiers	150 451 388,88	22 500 000,00
Dividendes et quote-part de résultats reçus	23 017 682,38	-
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**-120 913 225,41**	**-846 446 566,31**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	-	-
Dividendes et autres distributions effectués	-342 371 865,00	-3 690 980,00
Encaissements provenant d'emprunts	-	85 070 192,08
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-105 335 003,97	-635 564 055,08
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**- 447 706 868,97**	**-554 184 843,00**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi- liquidité	-	-
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**-1 818 866 263,34**	**93 509 162,08**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	3 710 669 209,22	3 617 160 047,14
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	1 891 802 945,88	3 710 669 209,22
Variation de trésorerie de la période	**-1 818 866 263,34**	**93 509 162,08**

2.3. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

UM : DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2018	31/12/2017	R/O	Evol. 2018/2017
Chiffre d'affaires	10 317 577 775,54	10 265 897 771,06	88,10%	0,50%
Variation stocks produits finis et en cours	272 122 098,95	-558 329 961,16	52,76%	148,74%
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 589 699 874,49**	**9 707 567 809,90**	**86,61%**	**9,09%**
Achats consommés	-4 624 142 242,57	-3 755 793 245,73	109,60%	23,12%
Services extérieurs et autres consommations	-1 067 499 186,54	-1 002 621 754,72	100,13%	6,47%
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-5 691 641 429,11**	**-4 758 415 000,45**	**107,69%**	**19,61%**
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 898 058 445,38**	**4 949 152 809,45**	**70,56%**	**-1,03%**
Charges de personnel	-3 329 762 210,93	-2 866 108 087,05	104,82%	16,18%
Impôts, taxes et versements assimilés	-169 982 582,04	-167 524 872,66	94,54%	1,47%
IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 398 313 652,41**	**1 915 519 849,74**	**39,00%**	**-27,00%**
Autres produits opérationnels	1 159 167 515,64	120 876 666,93	7418,71%	858,97%
Autres charges opérationnelles	-188 852 963,84	-58 405 988,66	319,38%	223,35%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 454 793 798,08	-868 249 692,56	89,39%	67,55%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	380 039 983,32	370 500 844,60	559,38%	2,57%
V - RESULTAT OPERATIONNEL	**1 293 874 389,45**	**1 480 241 680,05**	**65,27%**	**-12,59%**
Produits financiers	200 013 164,65	163 571 611,87	199,85%	22,28%
Charges financières	-254 951 764,57	-164 840 374,12	194,88%	54,67%
VI - RESULTAT FINANCIER	**-54 938 599,92**	**-1 268 762,25**	**178,72%**	**4230,09%**
VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**1 238 935 789,53**	**1 478 972 917,80**	**63,48%**	**-16,23%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-127 206 062,00	-277 583 318,00	1180,37%	-54,17%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	-21 232 781,46	7 032 819,01	571,46%	-401,91%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	12 328 920 538,10	10 362 516 933,30	99,34%	18,98%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 195 958 029,11	-9 168 160 152,51	106,98%	22,12%
VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**1 132 962 508,99**	**1 194 356 780,79**	**58,26%**	**-5,14%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 132 962 508,99**	**1 194 356 780,79**	**58,26%**	**-5,14%**
Résultats minoritaires	**44 778 352,30**	**85 189 898,58**	**/**	**-47,44%**
Part dans le Résultat des Sociétés mises en équivalence	**-3 526 470,31**	**96 748 968,51**	**/**	**-103,64%**
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**1 174 214 390,98**	**1 376 295 647,88**	**60,38%**	**-14,68%**

Opinion Sur Les Comptes :

Sous réserve de l'engagement du conseil d'administration pour la prise en charge totale des réserves restant à lever et compte tenu des diligences professionnelles que nous avons accomplies, selon les normes généralement admises en la matière, nous sommes en mesure de certifier les comptes annuels de la société Mère du groupe SAIDAL, tels qu'ils sont annexés au présent rapport, avec un total net bilan (Actif/Passif) égal à **37 555 429 812,07 DA et un résultat comptable bénéficiaire de 1 292 124 259,29 DA**, sont sincères et réguliers et représentent l'image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et du patrimoine de la Spa SAIDAL au 31 Décembre 2018.

Alger le 02 juin 2019

Les Commissaires aux Comptes

A. BALI

L.BOUKORTT

2.2. Passif du Bilan (Consolidé Groupe)

U: DA

PASSIF	31/12/2019	31/12/2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000.00	2 500 000 000.00
Dotation de l'Etat	0.00	0.00
Autres fonds propres	411 677 000.00	411 677 000.00
Primes et réserves -(réserves consolidées)	14 017 153 641.65	13 461 406 696.77
Ecarts de réévaluation	2 686 752 011.24	1 272 192 408.65
Écart d'équivalence	1 905 284 336.88	1 016 986 928.55
Résultat Net	793 514 004.08	1 174 214 390.98
Autres capitaux propres -report à nouveau	-1 178 074 235.34	-866 679 031.92
Intérêts minoritaires	609 971 657.90	826 612 003.56
TOTAL I	**21 776 278 416.42**	**19 796 440 396.58**
PASSIF NON COURANT		
Emprunts et dettes financières	10 403 266 267.81	10 923 905 958.66
Impôts (différés et provisionnés)	21 011 203.32	19 887 217.01
Autres dettes non courantes	593 645 268.24	593 645 268.24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 446 788 017.73	1 433 885 167.65
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**12 464 710 737.10**	**12 971 323 611.56**
PASSIF COURANT		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 556 885 668.31	2 249 615 538.04
Impôts	116 625 268.50	201 334 246.61
Autres dettes	3 708 972 235.69	3 734 753 856.30
Trésorerie passif	810 706 531.25	620 906 312.83
TOTAL PASSIF COURANT III	**6 193 189 703.75**	**6 806 609 953.78**
TOTAL GENERAL PASSIF	**40 434 178 877.27**	**39 574 343 961.92**

2.5. Tableau de Compte de Résultats (Consolidé Groupe)

U: DA

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTAT	31/12/2019	31/12/2018	R/O	Evol. 2019/2018
Chiffre d'affaires	9 392 750 935.10	10 317 577 775.54	74,78%	-8,96%
Variation stocks produits finis et en cours	1 085 935 007.08	272 122 098.95	693,44%	299,06%
Production immobilisée	0.00	0.00	/	/
Subvention d'exploitation	0.00	0.00	/	/
I- PRODUCTION DE L'EXERCICE	**10 478 685 942.18**	**10 589 699 874.49**	**84,48%**	**-1,05%**
Achats consommés	-4 577 729 592.68	-4 624 142 242.57	100,13%	-1,00%
Services extérieurs et autres consommations	-1 113 922 480.89	-1 067 499 186.54	110,35%	4,35%
II- CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**-5 691 652 073.57**	**-5 691 641 429.11**	**101,98%**	**0,00%**
III- VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 787 033 868.61**	**4 898 058 445.38**	**70,16%**	**-2,27%**
Charges de personnel	-3 514 951 683.35	-3 329 762 210.93	103,29%	5,56%
Impôts, taxes et versements assimilés	-154 310 399.06	-169 982 582.04	91,12%	-9,22%
IV- EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	**1 117 771 786.20**	**1 398 313 652.41**	**34,39%**	**-20,06%**
Autres produits opérationnels	687 941 345.58	1 159 167 515.64	5869,92%	-40,65%
Autres charges opérationnelles	-75 638 723.04	-188 852 963.84	115,89%	-59,95%
Dotations aux amortissements provisions et pertes de valeur	-1 399 508 839.03	-1 454 793 798.08	140,64%	-3,80%
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	664 533 494.03	380 039 983.32	1060,72%	74,86%
V- RESULTAT OPERATIONNEL	**993 109 063.74**	**1 293 874 389.45**	**43,94%**	**-23,23%**
Produits financiers	152 968 301.58	200 013 164.65	118,42%	-23,52%
Charges financières	-343 123 098.91	-254 951 764.57	67,94%	34,58%
VI- RESULTAT FINANCIER	**-190 154 797.33**	**-54 938 599.92**	**50,59%**	**246,12%**
VII- RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOT (V + VI)	**804 954 266.41**	**1 238 935 789.53**	**42,62%**	**-35,03%**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	-77 823 533.00	-127 206 062.00	27,22%	-38,82%
Impôts différés (variation) sur résultat ordinaires	5 579 922.73	-21 232 781.46	-46,46%	-126,28%
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	11 984 129 083.37	12 328 920 538.10	95,06%	-2,80%
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	-11 262 578 272.69	-11 195 958 029.11	102,46%	0,60%
VIII- RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	**721 550 810.68**	**1 132 962 508.99**	**44,68%**	**-36,31%**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0.00	0.00	/	/
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0.00	0.00	/	/
IX- RESULTAT EXTRAORDINAIRE	**0.00**	**0.00**	/	/
X- RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**721 550 810.68**	**1 132 962 508.99**	**44,68%**	**-36,31%**
Résultats minoritaires	**19 736 411.44**	**44 778 332.30**	/	**-55,92%**
Part dans le résultat des Sociétés mises en équivalence	**52 226 781.96**	**-3 526 470.31**	/	**1580,99%**
RESULTAT NET DE L'EXERCICE	**793 514 004.08**	**1 174 214 390.98**	**49,14%**	**-32,42%**

2.6. Tableau des flux de trésorerie (Consolidé Groupe)

U: DA

DESIGNATION	31/12/2019	31/12/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissements reçus des clients	10 730 702 771.99	11 501 439 419.01
sommes versées aux fournisseurs et au personnels	-11 216 895 447.63	-12 391 812 562.97
Intérêts et autres frais financiers payés	-413 628 092.97	-130 485 093.36
Impôts sur les résultats payés	-122 858 367.01	-304 125 805.00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires	**-1 022 679 035.65**	**-1 324 984 042.32**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	**0.00**	**0.00**
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**-1 022 679 035.65**	**-1 324 984 042.32**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-181 720 580.14	-396 031 303.27
Encaissement sur cession d'immobilisations corporelles ou incorporelles	399 000.00	2 933 600.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 625 034 364.00	-1 000 000 000.00
Encaissements sur cession d'immobilisations financières	2 000 000 000.00	1 000 000 000.00
Intérêt encaissés sur placements financiers	122 500 000.00	150 451 388.88
Dividendes et quote-part de résultats reçus	28 233 733.69	23 017 682.38
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**344 377 789.55**	**-219 628 632.01**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0.00	0.00
Dividendes et autres distributions effectués	-44 497 971.50	-342 371 865.00
Encaissements provenant d'emprunts	239 963 340.65	346 872 493.13
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées	-116 466 807.81	-380 382 401.38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**78 998 761.34**	**- 375 881 773.45**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	-1 603.72	-1 990.99
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**-599 304 088.48**	**-1 920 496 438.77**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 483 394 501.22	3 403 890 939.99
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	884 090 412.74	1 483 394 501.22
Variation de trésorerie de la période	- 599 304 088.48	-1 920 496 438.77
Rapprochement avec le résultat comptable	**793 514 004.08**	**1 174 214 390.98**
	-1 392 818 092.56	**-3 094 710 829.75**

2.6. Tableau des flux de trésorerie (Consolidé Groupe)

U: DA

DESIGNATION	31/12/2019	31/12/2018
Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles		
Encaissements reçus des clients	10 730 702 771.99	11 501 439 419.01
sommes versées aux fournisseurs et aux personnels	-11 216 895 447.63	-12 391 812 562.97
Intérêts et autres frais financiers payés	-413 628 092.97	-130 485 093.36
Impôts sur les résultats payés	-122 858 367.01	-304 125 805.00
Flux de trésorerie n aut éléments extraordinaires	**-1 022 679 035.63**	**-1 324 984 042.32**
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires (à préciser)	**0.00**	**0.00**
Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)	**-1 022 679 035.63**	**-1 324 984 042.32**
Flux de trésorerie provenant des activités d'investissement		
Décaissements sur acquisition d'immobilisations corporelles ou incorporelles	-181 720 580.14	-396 031 303.27
Encaissement sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles	299 000.00	2 933 600.00
Décaissements sur acquisition d'immobilisations financières	-1 625 034 364.00	-1 000 000 000.00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières	2 000 000 000.00	1 000 000 000.00
Intérêt encaissés sur placements financiers	122 500 000.00	150 451 388.88
Dividendes et quote-part de résultats reçus	28 233 733.69	23 017 682.38
Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)	**344 377 789.33**	**-219 628 632.01**
Flux de trésorerie provenant des activités de financement		
Encaissement suite à l'émission d'actions	0.00	0.00
Dividendes et autres distributions effectués	-44 497 971.50	-342 371 865.00
Encaissements provenant d'emprunts	239 963 540.65	346 872 493.13
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes et assimilées	-116 466 807.81	-380 382 401.38
Flux de trésorerie net provenant des activités de financements (C)	**78 998 761.34**	**- 375 881 773.45**
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidité	-1 603.72	-1 990.99
Variation de trésorerie de la période (A+B+C)	**-599 304 088.48**	**-1 920 496 438.77**
Trésorerie et équivalents de trésorerie à l'ouverture de l'exercice	1 483 394 501.22	3 403 890 939.99
Trésorerie et équivalents de trésorerie à la clôture de l'exercice	884 090 412.74	1 483 394 501.22
Variation de trésorerie de la période	- 599 304 088.48	-1 920 496 438.77
Rapprochement avec le résultat comptable	**793 514 004.08**	**1 174 214 390.98**
	-1 392 818 092.56	**- 3094 710 829.75**

Opinion sur les comptes

Sous réserves *des observations et remarques contenues dans le présent rapport,* ***nous certifions*** *que les comptes annuels dégageant*

- ***Un total actif-passif nets de : 36 766 400 613,94 DA (TRENTE SIX MILLIARDS SEPT CENTS SOIXANTE SIX MILLIONS QUATRE CENTS MILLES SIX CENTS TREIZE DINARS 94 CENTIMES).***
- ***Et un résultat bénéficiaire de : 806 029 107,58 DA (HUIT CENTS SIX MILLIONS VINGT NEUF MILLES CENT SEPT DINARS 58 CENTIMES).***

Tels qu'ils sont arrêtés au 31 décembre 2019 par le Conseil d'Administration et figurant en annexe, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et patrimoniale de la ***société mère Saidal/Spa*** *à la fin de l'exercice clos le 31/12/2019.*

Les Commissaires aux Comptes

M.CHOUDER **M.HAMANACHE**

Mohamed CHOUDER
Expert comptable
commissaire aux comptes

1. Bilan au 31/12/2020 de la Société mère

1.1. Actif du Bilan (Société mère)

UM : DA

ACTIF	31/12/2020			31/12/2019
	MONTANTS BRUTS	AMORTS OU PROVISIONS	MONTANTS NETS	
ACTIF NON COURANT :				
Écart d'acquisition (ou goodwill)	141 648 564,00	0,00	141 648 564,00	141 648 564,00
Immobilisations incorporelles	462 879 269,66	337 890 377,44	124 988 892,22	173 375 648,35
Immobilisations corporelles				
Terrains	1 130 848 191,42	0,00	1 130 848 191,42	1 130 848 191,42
Bâtiments	11 993 249 852,09	5 105 963 162,08	6 887 286 690,01	6 908 389 495,62
Autres immobilisations corporelles	19 568 978 255,65	14 409 764 064,06	5 159 214 191,59	5 355 078 686,94
Immobilisations en concession	0,00	0,00	0,00	0,00
Immobilisations en cours	3 370 773 070,44	0,00	3 370 773 070,44	3 419 612 218,21
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalences - entreprises associées	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres participations et créances rattachées	3 038 580 175,00	59 416 028,43	2 979 084 146,57	2 985 092 655,87
Autres titres immobilisés	2 000 000 000,00	0,00	2 000 000 000,00	2 500 000 000,00
Prêts et autres actifs financiers non courants	13 547 349,14	0,00	13 547 349,14	106 741 603,70
Impôts différés actifs	352 717 927,73	0,00	352 717 927,73	324 024 098,53
TOTAL ACTIF NON COURANT	**42 073 142 655,13**	**19 913 033 632,01**	**22 160 109 023,12**	**23 044 811 142,64**
ACTIF COURANT :				
Stocks et encours	6 711 312 952,23	555 178 981,36	6 156 133 970,87	6 404 784 394,09
Créances et emplois assimilés				
Clients	5 585 231 042,12	1 644 336 713,90	3 940 894 328,22	3 141 134 935,41
Autres débiteurs	2 165 104 062,71	7 500,00	2 165 096 562,71	2 210 230 786,72
Impôts	86 706 368,91	0,00	86 706 368,91	120 624 209,62
Autres actifs courants	0,00	0,00	0,00	0,00
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants	18 559 989,19	0,00	18 559 989,19	18 559 989,19
Trésorerie	2 842 844 096,04	76 896 881,94	2 765 947 214,10	1 826 155 136,27
TOTAL ACTIF COURANT	**17 409 758 511,20**	**2 276 420 077,20**	**15 133 338 434,00**	**13 721 589 451,30**
TOTAL GÉNÉRAL ACTIF	**59 482 901 166,33**	**22 189 453 709,21**	**37 293 447 457,12**	**36 766 400 613,94**

1.2. Passif du Bilan (Société mère) :

UM : DA

PASSIF	31/12/2020	31/12/2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	2 500 000 000,00	2 500 000 000,00
Autres fonds propres	411 677 000,00	411 677 000,00
Primes et réserves - (réserves consolidées)	14 420 679 269,88	13 853 681 386,63
Écarts de réévaluation	1 265 034 701,67	1 265 034 701,67
Écart d'équivalence	0,00	0,00
Résultat net	253 900 683,99	806 029 107,58
Autres capitaux propres - report à nouveau	683 888 702,27	224 568 875,67
Liaison inter-unités	0,00	0,00
TOTAL I	**19 535 180 357,81**	**19 050 990 971,55**
PASSIF NON COURANT :		
Emprunts et dettes financières	10 291 608 114,55	10 698 748 057,99
Impôts (différés et provisionnés)	6 584 675,27	3 301 388,32
Autres dettes non courantes	0,00	593 645 268,24
Provisions et produits comptabilisés d'avance	1 607 122 564,21	1 421 353 889,30
TOTAL PASSIF NON COURANT II	**11 905 315 354,03**	**12 117 250 423,85**
PASSIF COURANT :		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 140 880 085,73	1 324 618 982,29
Impôts	151 668 542,53	95 924 225,85
Autres dettes	4 000 660 071,16	3 458 641 247,14
Trésorerie passive	559 743 045,81	348 974 763,26
TOTAL PASSIF COURANT III	**5 852 951 745,28**	**5 598 159 218,54**
TOTAL GÉNÉRAL PASSIF	**37 293 447 457,12**	**36 766 400 613,94**

1.3. Tableau des Compte de Résultats (Société mère) :

UM : DA

désignation	31/12/2020	31/12/2019	Evolution 2020/2019	B/O
Chiffre d'affaires	9 124 250 542,43	8 680 696 449,38	5,11 %	86,37 %
Variation stocks produits finis et en cours	213 382 115,56	1 014 748 376,80	- 78,97 %	25,06 %
Production immobilisée	0,00	0,00	/	/
Subvention d'exploitation	0,00	0,00	/	/
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE	**9 337 632 657,99**	**9 695 444 826,18**	**- 3,69 %**	**82,42 %**
Achats consommés	- 3 829 527 965,06	- 4 153 003 131,54	- 7,79 %	88,68 %
Services extérieurs et autres consommations	- 802 640 567,82	- 1 060 937 059,85	- 16,81 %	87,05 %
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	**- 4 712 128 532,88**	**- 5 213 939 191,39**	**- 9,62 %**	**88,37 %**
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)	**4 625 504 105,11**	**4 481 505 634,79**	**3,21 %**	**77,14 %**
Charges du personnel	- 3 465 726 582,70	- 3 360 530 357,67	3,13 %	104,01 %
Impôts, taxes et versements assimilés	- 190 802 340,63	- 143 359 731,96	33,09 %	133,05 %
IV - EXCÉDENT BRUT D'EXPLOITATION	**968 975 181,78**	**977 615 545,16**	**- 0,88 %**	**38,66 %**
Autres produits opérationnels	194 209 513,00	681 823 979,04	- 71,52 %	2 652,41 %
Autres charges opérationnelles	- 96 188 192,11	- 69 832 819,44	37,74 %	787,20 %
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	- 959 993 273,40	- 1 216 487 703,68	- 21,08 %	66,24 %
Reprises sur pertes de valeurs et provisions	189 623 084,37	636 736 391,48	- 70,22 %	/
V - RÉSULTAT OPÉRATIONNEL	**296 636 253,64**	**1 009 857 592,56**	**- 70,63 %**	**28,19 %**
Produits financiers	125 789 989,63	151 946 624,00	- 17,21 %	151,52 %
Charges financières	- 99 220 031,26	- 272 784 886,35	- 63,63 %	64,51 %
VI - RÉSULTAT FINANCIER	**26 569 958,37**	**- 120 838 262,35**	**- 121,99 %**	**- 37,33 %**
VII - RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPÔT (V + VI)	**323 206 192,01**	**889 019 330,21**	**- 63,64 %**	**32,93 %**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 83 374 651,00	- 77 823 533,00	13,56 %	/
Impôts différés (variation) sur résultats ordinaires	- 19 069 142,98	5 166 689,63	- 469,06 %	/
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	9 847 265 164,99	11 165 954 030,70	- 11,81 %	86,24 %
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	- 9 593 364 481,00	- 10 359 924 913,12	- 7,40 %	91,91 %
VIII - RÉSULTAT NET DES ACTIVITÉS ORDINAIRES	**253 900 683,99**	**806 029 107,58**	**- 68,50 %**	**25,87 %**
Éléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
Éléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0,00	0,00	/	/
IX - RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE	**0,00**	**0,00**	**/**	**/**
X - RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	**253 900 683,99**	**806 029 107,58**	**- 68,50 %**	**25,87 %**

5.2. Répartition des effectifs par groupe socioprofessionnel et par activité :

Par groupe socioprofessionnel, le groupe « cadres » constitue **39,58 %** de l'effectif global suivi par le groupe « exécutions » **31,10 %** et enfin le groupe « maîtrise » avec **29,52 %**.

La répartition des effectifs par type d'activité fait ressortir un taux de représentativité de **51,31 %** pour les activités de soutien, suivi des activités de production et d'administration avec des proportions respectives de **27,71 %** et **20,98 %**.

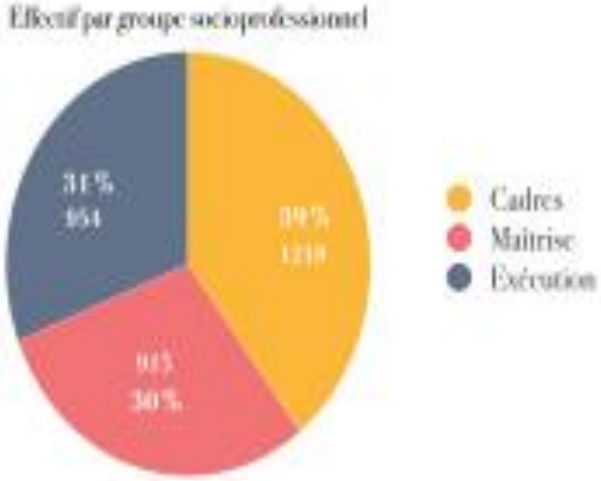

5.3. Charges du personnel :

Le montant des charges du personnel de la société mère est de **3 465 780 Milliers de DA**, en hausse de **05,13 %** (**105 250 Milliers de DA**) par rapport à l'exercice 2019 (**3 360 530 Milliers de DA**), soit **104,01 %** de l'objectif 2020 (**3 332 175 Milliers de DA**).

En raison de la pandémie COVID-19, il a été décidé de mettre en congé exceptionnel **50 %** de l'effectif. Le coût engendré par cette opération est de **257 450 Milliers de DA**.

5.4. Formation :

L'activité formation a été affectée par les mesures prises par l'état dans le cadre de la prévention contre la propagation du coronavirus.

Le montant des coûts directs de la formation est de **4 095 Milliers de DA**, soit **13,40 %** de l'objectif annuel révisé (**35 047 Milliers de DA**) et une régression de **75,42 %** par rapport à l'exercice 2019 (**19 099 Milliers de DA**). Ce qui représente **0,14 %** des frais de personnel (**3 258 055 Milliers de DA**).

La formation a touché les thèmes suivants :

Valeurs : Milliers de DA

Désignation	Coûts directs	Effectif formé
Techniques Pharmaceutiques/Management Qualité/Contrôle Qualité/Assurance Qualité/Audit Qualité	/	1
Fabrication et conditionnement des spécialités pharmaceutiques/ gestion des utilités	/	2
Vente et distribution/Marketing et information médicale	755	40
Technologie de l'Information et de la Communication : Master en Veille Stratégique et Intelligence Economique	145	1
Management de la maintenance/méthodes et programmation maintenance/maintenance mécanique/électronique/électrique/ instrumentation/climatisation/chaudronnerie/maintenance véhicule/maintenance bâtiment	2 055	68
Management des Ressources Humaines	109	2
Management Finances et Comptabilité	1 671	56
Total des formations réalisées et clôturées au 2020	4 685	170

5.5. Apprentissage :

Au cours de l'exercice 2020, SAIDAL a formé **240** apprentis, dont **171** étaient en cours d'apprentissage au 31/12/2020 sur un prévisionnel de **823** agents.

5.6. Stagiaires :

Le nombre de stagiaires pris en charge par SAIDAL au cours de l'exercice 2020 est de **423** agents.

6. Investissements sur fonds propres

Le montant d'acquisitions d'investissements sur fonds propres de l'exercice 2020 s'élève à **67 506 Milliers de DA**, soit **21,91 %** de l'objectif annuel 2020 révisé **(307 258 Milliers de DA)** et une baisse de **75,59 %** comparativement au 31/12/2019 **(275 716 Milliers de DA)**. Ce montant est constitué essentiellement des postes : équipements de laboratoire, immobilisations en cours, matériels et logiciels informatiques, équipements, outillages de production, bâtiment, travaux d'aménagement et réhabilitation, installations générales et agencement.

La formation a touché les thèmes suivants :

Valeurs : Milliers de DA

Désignation	Coûts directs	Effectif formé
Techniques Pharmaceutiques/Management Qualité/Contrôle Qualité/Assurance Qualité/Audit Qualité	/	1
Fabrication et conditionnement des spécialités pharmaceutiques/ gestion des utilités	/	2
Vente et distribution/Marketing et information médicale	755	40
Technologie de l'Information et de la Communication : Master en Veille Stratégique et Intelligence Economique	145	1
Management de la maintenance/méthodes et programmation maintenance/maintenance mécanique/électronique/électrique/ instrumentation/climatisation/chaudronnerie/maintenance véhicule/maintenance bâtiment	2 035	68
Management des Ressources Humaines	109	2
Management Finances et Comptabilité	1 671	56
Total des formations réalisées et clôturées au 2020	4 695	170

5.5. Apprentissage :

Au cours de l'exercice 2020, SAIDAL a formé **240** apprentis, dont **171** étaient en cours d'apprentissage au 31/12/2020 sur un prévisionnel de **823** agents.

5.6. Stagiaires :

Le nombre de stagiaires pris en charge par SAIDAL au cours de l'exercice 2020 est de **423** agents.

6. Investissements sur fonds propres

Le montant d'acquisitions d'investissements sur fonds propres de l'exercice 2020 s'élève à **67 306 Milliers de DA**, soit **21,91 %** de l'objectif annuel 2020 révisé **(307 258 Milliers de DA)** et une baisse de **75,59 %** comparativement au 31/12/2019 **(275 716 Milliers de DA)**. Ce montant est constitué essentiellement des postes : équipements de laboratoire, immobilisations en cours, matériels et logiciels informatiques, équipements, outillages de production, bâtiment, travaux d'aménagement et réhabilitation, installations générales et agencement.

MES D'INFORMATION

ise en place d'un nouveau système de gestion intégrée
sistance à maîtrise d'ouvrage, un certain nombre de
on prioritaires a été intégré dans le portefeuille projet
stèmes d'information, à savoir :

ilotage des fonctions centrales à travers la mise à
mes de consolidation et de reporting.

processus de libération Produit.

dans la mise en place progressive de la comptabilité

processus Règlement/Créances : gestion des encours
ation de la situation financière des clients.

im des logiciels de gestion de stocks et « planif ».

giciel « Gestion des achats locaux et étrangers », par
ns de commande et des demandes de paiement dans le
é du Groupe.

tielle du bilan fiscal dans le logiciel de « Comptabilité

nées marché IMS avec les données des ventes et stocks
u Groupe.

iciel SCRABBLE-RH partie IRG selon la loi de finance
20.

telier GED pour la Gestion Électronique Documentaire
aceutiques avec la Direction des Affaires Réglementaire.

anque de données des besoins de la PCH.

poste de travail et harmonisation de la gestion du parc
vers l'acquisition de matériel réseau et informatique et
ur le remplacement du matériel obsolète.

ANCE QUALITÉ

ontinuité des travaux de mise à niveau du système
la mise en place des mécanismes d'amélioration
ologique, les principaux travaux entrepris dans le
qualité sont :

révision de 14 procédures dans le cadre de l'actualisation
entaire.

tion de l'obtention de l'agrément du laboratoire contrôle
PP partie Assurance qualité du site de Cherchell en
1 et 08/06/2020 (obtention de l'agrément du laboratoire

4. AFFAIRES RÉGLEMENTAIRES

Les activités principales de la Direction des Affaires Réglementaires ont porté sur la conception, l'évaluation et l'expertise des dossiers pharmaceutiques dans le cadre de l'obtention de décisions d'enregistrement ; la veille et le suivi des exigences réglementaires et la pharmacovigilance ainsi que l'accompagnement des nouveaux sites de production pour l'obtention du certificat de validation des laboratoires de contrôle qualité.

- Dépôt de 32 dossiers pharmaceutiques au niveau de l'Agence Nationale des Produits Pharmaceutiques (ANPP).
- Dépôt de 04 dossiers de mise à jour pour leur inscription en tant que produits remboursables par la sécurité sociale au niveau du Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale.
- Dépôt des fiches de soumission de **09** nouveaux produits.
- Obtention de 51 décisions d'enregistrement renouvelées et/ou modifiées pour les produits.
- Obtention d'une **(01)** décision d'enregistrement pour le Gel hydro-alcoolique de SAIDAL délivrée par le Ministère du Commerce.
- Contribution au traitement et suivi des produits à problèmes techniques en assistance avec les sites de production et le CRD.
- Obtention des certificats de renouvellement de **06** noms de marque du Groupe industriel SAIDAL.
- Dépôt d'enregistrement de **06** nouveaux noms de marque du Groupe industriel SAIDAL et de renouvellement de **07** noms de marque.
- Accompagnement du site de production de Cherchell pour l'obtention du certificat de validation des laboratoires de contrôle qualité : obtention de la décision de validation pour le laboratoire physico-chimique (Septembre 2020).
- Accompagnement du site de production de Constantine 2 pour l'obtention du certificat de validation des laboratoires de contrôle qualité : obtention de la décision de validation pour les deux laboratoires physico-chimique et microbiologique (Mars 2020).
- Évaluation des dossiers pharmaceutiques, dossiers fournisseurs et DMF.

5. RECHERCHE & DÉVELOPPEMENT (CRD)

- Développement de nouveaux médicaments génériques en full process et par acquisition de dossiers pharmaceutiques.
- Assistance technique aux sites de production par la réalisation d'expertises et de rapports de pré-transposition, et l'accompagnement des nouveaux sites de production dans le transfert industriel des produits.

- Décision des pouvoirs publics de produire le vaccin anti-COVID à SAIDAL ; l'actuel atelier de production d'insuline en flacon sera finalement dédié à la production dudit vaccin.

- Prospection de nouveaux partenaires : dans le but d'élargir sa gamme de produits, SAIDAL est en pourparlers avec plusieurs laboratoires internationaux.
- Achat de nouveaux dossiers pharmaceutiques sous format CTD avec assistance technique et poursuite des négociations relatives aux contrats signés en 2019.

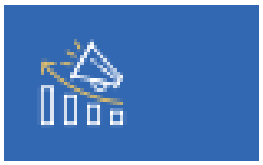

8. MARKETING

8.1. Visites médicales

Le nombre de visites médicales effectuées durant l'année 2020 est de **95 763 visites** assurées par **88** visiteurs médicaux, soit un taux de réalisation de **61,55 %** par rapport à l'objectif assigné et une baisse de **55,27 %** comparativement à l'exercice 2019.

Ce résultat est dû au confinement de plus de **09** mois des visiteurs médicaux et la mise en congé exceptionnel de l'ensemble des malades chroniques et femmes avec enfants en bas âge, sans oublier les difficultés rencontrées à la reprise des visites médicales (contamination des hôpitaux et fermeture des cabinets ou le refus de la part de certains médecins privés ou des officines de recevoir les visiteurs médicaux à titre préventif).

8.2. Activité de supervision :

Les **13** superviseurs répartis sur le territoire national ont réalisé **768** visites en duo, **2 156** visites en solo et **655** visites grossistes.

8.3. Dépenses marketing :

Désignation	Montant 2020	Budget prévisionnel 2020	Taux de consommation	Taux d'évolution 2020/2019	Taux de Contribution
Relations publiques	5 988	70 610	8,49 %	- 79,04 %	13,58 %
Supports promotionnels	22 694	85 805	26,45 %	28,67 %	50,61 %
Veille scientifique et Département médical	16 147	66 915	24,13 %	- 15,80 %	36,01 %
Total dépenses marketing	**44 859**	**223 330**	**20,08 %**	**- 51,29 %**	**100 %**

11. HYGIÈNE, SÉCURITÉ & ENVIRONNEMENT

11.1. Sécurité :

- Actions réalisées :

En matière de sécurité industrielle et sûreté interne, les actions suivantes ont été réalisées :

- ✓ Actualisation des plans de sûreté interne (PSI).
- ✓ Exercices de simulation en collaboration avec la protection civile.
- ✓ Mise en œuvre des programmes de prévention de la période hivernale et de fortes chaleurs.
- ✓ Mesures préventives relatives à la lutte contre la propagation de la pandémie de la COVID-19, telles que les affiches signalétiques, les distributeurs de gel hydro alcoolique, la gestion du flux du personnel, désinfection des sites ainsi que l'application des mesures de distanciation sociale.

- Actions en cours :

- ✓ Suivi de la prise en charge des recommandations et réserves formulées par les organismes de contrôle technique réglementaire.
- ✓ Finalisation des Plans Internes d'Intervention (PII) des sites de production et du Plan d'Organisation des Interventions (POI) des unités commerciales.
- ✓ Généralisation des systèmes de vidéosurveillance à l'ensemble des sites du Groupe : Annaba, Batna, annexe du site de production Constantine 2.
- ✓ Audit énergétique des sites de production.
- ✓ Remplacement des systèmes de détection incendie des sites de Médéa et Dar El Beida.
- ✓ Prise en charge des réserves sur les effectifs du DSP/Médéa.
- ✓ Actualisation des procédures de sécurité (contrôle d'accès).
- ✓ Mise à niveau du réseau de lutte contre l'incendie du Centre de Bioéquivalence.

11.2. Environnement :

- Actions en cours :

Finalisation de la réalisation de la station de prétraitement au niveau du site de Gué de Constantine : la station a été réalisée ; toutefois, elle n'est pas fonctionnelle en raison de la non finalisation du collecteur (point de raccordement de la station au réseau public d'assainissement) pris en charge par les autorités dans le cadre de la dépollution de l'Oued El Harrach. Cette action reste tributaire de la finalisation du collecteur par la Direction des Ressources en Eau (DRE).

- Évolution des statistiques des accidents de travail :

Désignation	31/12/2019	31/12/2020	Taux d'évolution 2020/2019
Accidents avec arrêt	56	46	- 17,86 %
Jours d'arrêt de travail	950	890	- 4,50 %
Taux de fréquence (T_f)	8,57	7,16	- 16,45 %
Taux de gravité (T_g)	0,14	0,13	- 7,14 %

CABINETS D'EXPERTISE COMPTABLE, D'AUDIT ET DE COMMISSARIAT AUX COMPTES
CHOUDER Mohamed – HAMANACHE Mohamed – Experts Comptables & Commissaires aux comptes

Sous réserves des observations, remarques et recommandations, contenues dans le rapport général, nous **certifions** que les comptes annuels de la société mère et les comptes consolidés, tels qu'ils sont arrêtés au 31 décembre 2020 par le Conseil d'Administration et figurant en annexe, sont réguliers et sincères et donnent une image fidèle du résultat des opérations de l'exercice ainsi que de la situation financière et patrimoniale du **Groupe Industriel SAIDAL Spa** arrêtée à la même date.

Les comptes annuels clôturés au 31 décembre 2020, ont été arrêtés et validés sous la responsabilité du Conseil d'Administration, conformément aux dispositions statutaires et réglementaires avec les chiffres suivants :

- **Etats financiers - Société Mère SAIDAL Spa**
  - Total bilan – Actif/ Passif : 37.293.447.457,12 DA
  - Résultat net, bénéficiaire : 253.900.683,99 DA
  - Impact d'assainissement des comptes sur le «pte report à nouveau - Positif » : 683.888.702,27 DA

- **Etats financiers – comptes consolidés Groupe Industriel SAIDAL Spa**
  - Total bilan – Actif/ Passif : 40.687.550.476,43 DA
  - Résultat net, bénéficiaire : 189.936.341,33 DA

En vous remerciant pour votre confiance, je vous prie d'agréer, Monsieur Le Président l'expression de ma haute considération.

Fait à Alger, le 15 Juin 2021

Les Commissaires aux comptes

CHOUDER Mohamed | **HAMANACHE Mohamed**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الاستبيان

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

تحية طيبة وبعد.....

يسرني أن أضع بين أيديكم هذه الاستمارة المصممة لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي أقوم بها في إطار التحضير لشهادة الدكتوراه في المحاسبة، وذلك لإتمام الدراسة والتي هي بعنوان " **مساهمة محاسبة المسؤولية الاجتماعية في تحسين جودة القوائم المالية** " لذا نرجو منكم التكرم والإجابة بما لديكم من خبرة في الموضوع و ما تقومون به في المؤسسة، الإجابة على أسئلة الاستمارة بدقة و موضوعية، للوصول إلى أهداف الدراسة و إبراز نتائجها، و التي يطمح الباحث من خلالها بالوقوف على أجوبتكم على الأسئلة، موضحا في هذا المقام أن الأجوبة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

من إعداد الباحث : شيخ عبد القادر

0672921464/abdelkader.chikh@univ-bskra.dz

المحور الأول: البيانات الشخصية والوظيفية

الرجاء وضع علامة (X) في المربع المناسب للإجابة:

1. الجنس:

☐ ذكر

☐ أنثى

2. العمر

☐ أقل من 30 سنة

☐ من 30 إلى أقل من 40 سنة

☐ من 40 إلى أقل من 50 سنة

☐ 50 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي:

☐ ماستر ☐ ليسانس ☐ دراسات عليا

4. التخصص العلمي:

☐ محاسبة

☐ مالية

5. سنوات الخبرة:

☐ أقل من 5 سنوات

☐ من 5 سنوات إلى 10 سنوات

☐ أكثر من 10 سنوات

المحور الثاني: محاسبة المسؤولية الاجتماعية

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
تبني المؤسسة لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية يزيد من جودة المعلومات المحاسبية.					
تزيد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من شفافية الإفصاح ضمن قوائمها المالية.					
محاسبة المسؤولية الاجتماعية تحسن الإجراءات المحاسبية (الإفصاح المحاسبي)					
تعمل المؤسسة على إعداد تقارير دورية خاصة بالتكاليف الاجتماعية وتقدمها لجهات محددة					
المؤسسة تنظم مؤتمرات ودورات تجمع المحاسبين والعاملين للوعي بكيفيات تطبيق المسؤولية الاجتماعية					
تقدم المؤسسة مشاريع أساسية للمجتمع: تشجير، نقل، صحة.....					
تعد محاسبة المسؤولية الاجتماعية من أهم مرتكزات قيم الإدارة وثقافتها					
تتبع المؤسسة أساليب حديثة في تصميم المنتجات بطريقة تتكفل بتقليل المخلفات					
الممارسات المحاسبية بالمؤسسة استطاعت مواكبة التطورات المحاسبية وتبنيها لمحاسبة المسؤولية الاجتماعية.					
يتطلب تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى إجراء التغيرات الداخلية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة والمجتمع.					
يؤدي تطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة					

المحور الثالث: جودة القوائم المالية.

العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الموثوقية					
يتم التأكد من مصداقية القوائم المالية قبل نشرها.					
المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية خالية من التحيز.					
المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية تعبر عن الوضعية المالية للمؤسسة.					
الملائمة					
توفر القوائم المالية معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية					
تعتبر المعلومات المحاسبية المقدمة في القوائم المالية ملائمة للتنبؤ بالمستقبل.					
تعتبر الملومات المحاسبية صالحة للاستخدام في مختلف الظروف و في جميع الحالات.					
القابلية للمقارنة					
توفر القوائم المالية جل المعلومات التي تسمح بإجراء مقارنات مع السنوات المالية السابقة أو المؤسسات المماثلة.					
يتم الالتزام بمبدأ الثبات في السياسات المحاسبية عند إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة					
تهدف القوائم المالية إلى توفير معلومات عن المركز المالي و أداء المؤسسة و التغيرات في المركز المالي.					
القابلية للفهم					
يتم توضيح السياسات و الأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم في المؤسسة بشكل مستمر.					
تكون المعلومات التي تحتويها القوائم المالية شاملة وغير ناقصة					
تحتوي القوائم المالية على طرق وكيفيات تمكن مستخدميها من فهمها واستيعابها من دون تعقيدات					

قائمة المحكمين:

الاستاذ	الرتبة	الجامعة
غضبان حسام الدين	أستاذ محاضر أ	بسكرة
علون محمد لامين	أستاذ محاضر أ	بليدة
فقير سامية	أستاذ محاضر أ	بومرداس
شيخي بلال	أستاذ محاضر أ	بومرداس
العمري أصيلة	أستاذ محاضر أ	بسكرة
خجة رضا	أستاذ التعليم العالي	باتنة